الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي — كلية الآداب واللّغات

جامعة يحيى فارس ـ المدية — قسم اللّغة العربية وآدابها

مطبوعة دروس في مقياس علم الصرف

المستوى : السنة الثانية

إعداد الأستاذ: ڤوري الصدّيق

التخصص : لسانيات عربية

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

رئيس المجلس العلمي

2024 / 2023

محاضرات في علم الصرف ـ السنة الثانية لغوي ـ الأستاذ: الصديق ڤوري

المحاضرة الأولى : " أبنية المصادر"

لا يخفى على ذي بال أنّ الأفعال في كل لسان عددها كثير ولا يحصيها في لسان ما إلاّ من أحاط به علما ، ومهما كان الشأن في أصالة المصادر لأفعالها أو العكس فالمصادر أكثر عددا من الأفعال لتعدّدها للفعل الواحد في أفعال كثيرة ، وكثرة المصادر وتنوعها يكاد يضاهي كثرة جموع الأسماء وتنوعها في إسعاف الشعراء والخطباء في قوافيهم وأسجاعهم . ولمّا كان باب فَعَلَ مفتوح العين أكثرَ من باب مكسورها وكذا مضمومها لسهولة نطقه وخفّته الناتجتين عن تجانس حركاته المحققتين لفصاحته أكثر من قَسِيميه ولضربه بسهم في المضارع مهما تحرّكت عينه سبّقناه عنهما في استقصاء مصادره ، ولمّا ظننّا كثرة كسر العين من مضارعه ثم يتلوه الضمّ فالفتح أتينا به كذلك وبالله التوفيق :

المصدر من " فَعَلَ يَفْعِلُ " بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع [فَعْلٌ] نحو : كسر وضرب وحَمْل وفَرْس وحَلْف وهو القياس والباب والغالب في الماضي الثلاثي كيفما انشعبت حركة عينه ومعها عين مستقبله و" المراد بالقياس هنا، أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش." [1]

وكَذِب وضِرَاب وجَزَاء ومَضَاء وغلَبَة وسَرِقَة وحَمِيَّة بزنة "فَعِيلَة" وحِمَايَة، وزِنىً وهُدىً وحِرْمان وغُفْرَان ولَيَّان ، مِنْ لَويتُهُ حقّه ، قالَ أَبو العباسِ: فَعْلانٌ لا يكونُ مصدرًا إنما حقّه (فُعْلانٌ أو فِعْلانٌ)، ولكنهم فتحوا أوّل هذا استثقالاً للياء مع الكسرة.[2] وشَنْآن

---

[1] ـ الأُشْمُوني علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: 900هـ) ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998مـ ـ ص: 232/2 .

[2] ـ الفارسيّ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى: 377هـ) ـ التعليقة على كتاب سيبويه ـ ت عوض بن حمد القوزي ـ الطبعة: الأولى، 1410هـ – 1990م ـ ص : 119/4 .

بمعنى العداوة وأصله شنَآن فخفّفت عينه ، ولم يسمع منه إلاّ هذين وجُلُوس وزَفْر وزَفِير .

ومن "فَعَلَ يَفْعُلُ " بفتح العين في الماضي وبضمِّها في المضارع: قَتْل ونَصْر وسَكْت وخَنْق ونَشْد وكُفْر وكُفْرَان، وقُعُود وشكر وشُكُور ومُكْث ومكوث وفِسْق وفسوق وكِتَاب وقِيَام وكِساء وحِجّ وطَهَارَة ودُعاء وصُراخ وحِرَاسَة وعِمَارَة وكِتْمَان ونَبَات ونَزَوَان.[3]

ومن "فَعَلَ يفعَلُ " بفتح العين فيهما: مَنْع وسَحْر ونُصْح ونَصَاحَة ونَصِيحَة ومَهَارَة وقِرَاءَة وهُدُوء ورُؤْيَة وسُؤَال ومُزَاح ودُعَابَة ولُباثة وسُنُوح وذَهَاب ورُجْحَان .

ومن "فَعِلَ يَفْعَلُ " بكسر العين في الماضي وبفتحها في المضارع: حَمْدٌ وعِلْمٌ وضِحْك وضَحِك بالتحريك أيضاً، وعَمَل وتَعَب وزُهْد وحياة أصلها حَيَوَة بزنة فَعَلَة لأنّ أصل حَيِيَ حَيِوَ قلبت لامها ألفاً بعد نقل فتحتها إلى الياء قبلها وحيوان بزنة فَعَلان مصدر جيء به على باب غليان وفيضان وسريان وجريان الذي توالت فيه الحركات للدلالة على ديمومة الحركة ولذلك لم يطلق على الدنيا من المصدرين إلا "حياة " وكان أنسبَ في وصف الآخرة وديمومة الحركة فيها ، قال تعالى : { وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لو كانوا يعلمون} [العنكبوت:64] و شُرْب وغِشْيان ولُزُوم وقَبُول وسَعَادَة وقُوّة وأصلها بزنة فُعْلة ولامها ياء ـ لأنها من قَوِي ـ قلبت واوا فأدغمت عينها في لامها.

ومن "فَعُلَ يَفْعُلُ " بضمّ العين فيهما: فصاحة وبلاغة وبسالة وشَجَاعة وجنابة وجدارة وغزارة ورَخاصة ومعه رُخوصة من رخُص الشيء بمعنى نعم وليس ببعيد أن تكون فَعالة الأغلبَ في هذا الباب ، وحُسْن وقبح وفحش وجبن ولؤم ورخص بضمّ الفاء من رخُص السعر، وكَمَال وجمال، وصُعُوبَة وطُفولة من طفُل فهو طَفْلٌ أي ناعم رَخْصٌ وبطولة من بطُل فهو بَطَل وخطورة من خطُر قدره وعِظَم وثقل وصغر وقصر

---

[3] ـ الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، (المتوفى: 471هـ) ـ المفتاح في الصرف ـ ت : علي توفيق الحَمَد ـ مؤسسة الرسالة – بيروت ـ لبنان الطبعة: الأولى (1407 هـ – 1987م) ـ ص : 63/1 .

وقدم بكسر العين و مَجْد وحزم وكَرَم وأدب وشرف بالتحريك وكَثْرة وبَهْجة من بهُج فهو بهيج وهُجْنة وهَجانة وحُرْمة من حرُم فهو حرام وحِلْم التي منها حليم .

المحاضرة الثانية : أبنية المصادر

هذه مصادر الثلاثي ونتبعه فيما يلي بالرباعي المجرد وله وزن واحد " فَعْلَلَ" [4]
ومصدره فَعْلَلة نحو دحرجة وزلزلة وحشرجة [تردد النفس عند الموت] وعربدة [سوء الخلق] وهذرمة [والهذرمة في الكلام الإسراع فيه] .

وكيفما كانت الزيادة في الثلاثي الملحق بفَعْلَلَ فإنها تلحق مصدره نحو جلبب جلببة وشملل شمللة وفي هذين أشبهت الباء واللاّم الزائدتان لامي الكلمتين فوزنتا بوزنهما فجاء [فعلل فعللة] وبيطر الدابة عالجها بيطرة [فيعل فيعلة] وشريف الزرع قطع شريافه ـ أي :ورقه شريفةً [فعيل فعيلة] وجهور أي : رفع صوته جهورة [فعْوَل فعْوَلة] وحوقل الرجل رفع صوته حوقلة [فوعل فوعلة] وقلنست خالدا أي : ألبسته القلنسوة قلنسة [فعنل فعنلة] .

ومن غير زيادة الإلحاق : من [أفْعَلَ] إخراج وإدخال وإعلان قياسا مُثْلَئِبا .

ومن [فعَّلَ] القياس : تَفْعِيل ، قال سيبويه : "جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعلت، وجعلت الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره"[5]
نحو: ترجيح وتصريح وترغيب وترهيب وبابها، وجاء منه تَفْعِلة كتَكْرِمَة وتوسعة وتوطئة وتَتِمَّة [نقلت كسرة الميم الأولى إلى التاء للإدغام] وكِذَّاب وكِلَّام نادر من "فَعَّل " ، قال إمام الصنعة : " وقد قال ناسٌ: كلّمته كِلّاماً، وحمّلته حِمّالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرفٍ فيه، ولم يريدوا أن

---

[4]ـ قال محيي الدين عبد الحميد في دروس التصريف ـ ط : المكتبة العصرية ـ بيروت لبنان 1995 ـ ص : 65 : "لا شكّ أنّ الرباعي ثقيل بالنسبة إلى الثلاثي ، لأنّ كثرة حروفه تستدعي كلفة ومشقّة لذلك قلّ استعمالهم للرباعي ، ولم يكن لهم إلاّ بناء واحد ، والتزموا في هذا البناء فتح جميع حروفه لأنّ الفتحة أخف الحركات ، ولكنهم لمّا كرهوا توالي أربع حركات في الكلمة الواحدة كانوا بصدد أن يسكنوا واحدا من أحرف الرباعي ، فلم يمكن أن يكون الأول لأنّهم لا يبتدئون بالساكن ، ولا الأخير لأنّه حرف البناء ، ولا الثالث لأنّ الأخير بصدد أن يسكن عند إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة ، لا جرم كان الساكن هو الثاني".

[5] ـ سيبويه أبو بِشر عثمان بن قنبر . الكتاب . تحقيق و شرح عبد السلام هارون . طبعة دار الجيل . بيروت لبنان ـ ط1 / 1411 هـ 1991 م ـ ص : 79/4 .

يبدلوا حرفاً مكان حرف، ولم يحذفوا، كما أن مصدر أفعلت واستفعلت جاء فيه جميع ما جاء في استفعل وأفعل من الحروف، ولم يحذف ولم يبدل منه شيءٌ."[6]، ووَدَاع وَسَرَاح اسم ينوب مناب التوديع والتسريح .

قال الفارابي بصدد الحديث عن " فَعَّلَ" : "ومَصْدَرُهُ على تَفْعيلٍ وتَفْعِلةٍ وفِعّالٍ ومُفَعَّل.

قال الله عز وجل: "... وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسى تَكْلِيماً : النساء 164، وقال: " تَبْصِرَةً وَذِكْرى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ": ق : 08 ، وقال: " وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً": النبأ : 28 ، وقال: "... و مزّقناهم كلّ ممزّق ... : سبأ : 19 .

وربَّما جاءَ على فَعال، وهو اسْمٌ يَنُوبُ عن المَصْدر، نحو قولك: كلَّم كَلاماً، وسَلَّم سَلاماً، قال الله جَلَّ ذِكْرُهُ: "... وسرّحوهنّ سراحا جميلا " : الأحزاب : 49 ، إلا أنَّ العربَ تُؤثرُ التَّفْعِلَةَ على التَّفْعِيل في ذواتِ الأرْبعةِ.

يَقولونَ: وصيَّتْهُ تَوصيةً، وصَفَّيتُهُ تَصْفِيةً، قال الله تعالى: "وتَصْلِيَةُ جَحيم"، وقال: "فَلا يَسْتطيعونَ تَوْصيَةً".[7] وقوله : " إلا أنَّ العربَ تُؤثرُ التَّفْعِلَةَ علي التَّفْعِيل في ذواتِ الأرْبعةِ..." يحمل على معتلّ اللّام فقط على القول بأنّ وزنه تَفْعِلَةٌ وليس تَفْعِيَةٌ بحذف لام تفعيل لا ياءه وإلاّ فلا ، فقد ورد :... وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسى تَكْلِيماً : [النساء : 164] ، وقوله :"... وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً " [المزّمل : 04] .

ومن تَفَعَّلَ: تَفَضُّل وتجبّر وتكبّر وتذلّل ، ومن فَاعَلَ: قِتَال ومُقَاتَلَة وحوار ومحاورة

ومن أبواب الزيادة الأخرى : انْطِلاَق واحْتِسَاب واسْتِخْرَاج ، واسْتِحْيَاء من: اسْتَحْيَيْتُ بياءين أصلها [استحياي] والياء المتطرفة بعد ألف تقلب همزة ، والتاء في "إجَازَة واسْتِخارَة " بزنة [إفالة واستفالة] عوض عن العين لأنّ أصلهما [إجواز واستخيار] ولثقلهما بتحرك حرفي علّتهما الواو والياء ننقل حركتيهما إلى الجيم والخاء قبلهما فتسكنان فتحذفان فيستعاض عنهما بتاءين مربوطتين .

---

[6]- سيبويه ـ الكتاب : 79/4 .

[7] ـ الفارابي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (المتوفى: 350هـ) ـ ت: أحمد مختار عمر ـ مراجعة: إبراهيم أنيس ـ مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ـ عام النشر: 1424 هـ - 2003 م ص: 380/2 .

قال سيبويه في باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب: " وذلك قولك: أقمته إقامةً، واستعنته استعانة؛ وأريته إراءة.[8] وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل. قال الله عز وجل: " رِجالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقامِ الصَّلاةِ وَإِيتاءِ الزَّكاةِ ..." :[النور: 37] ، وقالوا: اخترت اختياراً، فلم يلحقوه الهاء لأنهم أتموه.

وقالوا: أريته إراءً، مثل أقمته إقاماً؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا." [9]

وتَنَاجٍ وتَنَاءٍ وتدان بزنة تفاعٍ حذفت اللاّم فيها لاعتلالها لأنّها من [تناجى وتناءى وتدانى] بزنة تَفَاعَلَ .

واحرنجام الإبل افعنلال بمعنى اجتماعها والملحق به اقعنساس بزيادة الألف والنون والسين الثانية في فعله [اقعنسس] وتقلب الواو ياء في نحو: اعشيشاب [افعيعال] من افعوعل واشهيباب [افعيلال] من اشهابتُ واستيلاء [استفعال] من استولى، ولم تقلب في اخْرِوَّاط واجْلِوَّاذ واعْلِوَّاط [افعلّال]ـ مضعّف اللاّم أصله رباعي كحَرْجَمَ ـ للإدغام.

الفرق بين المصدر واسم المصدر :

فإن قيل: وما الفرق بين المصدر واسم المصدر قلنا: بينهما فرقان لفظي ومعنوي أما اللفظي فإن المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالإفعال من أفعل والتفعيل من فعّل والانفعال من انفعل والتفعلل من تفعلل وبابه وأما السلام والكلام فليسا بجاريين على فعليهما ولو جريا عليه لقيل تسليم وتكليم وأما الفرق المعنوي فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله فإذا قلت تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك دل على الحدث ومن قام به فيدل التسليم على السلام والمسلِّم وكذلك التكليم والتعليم وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده فالسلام والكلام لا يدل لفظه على مسلِّم ولا مكلِّم بخلاف التكليم والتسليم وسر هذا الفرق أن المصدر في قولك سلم تسليما وكلم تكليما بمنزلة تكرار الفعل فكأنك قلت سلم سلم وتكلم تكلم [10]والفعل لا يخلو عن

---

[8] ـ حذفت العين في هذه الأفعال ومصادرها وعوّضت في المصادر بتاء بعد اللاّم .

[9] ـ سيبويه ـ الكتاب : 83/4 .

[10] ـ كان حقّه أن يقول : كلّم كلّم لأنه بزنة فعّل وقياس مصدره تكليم

فاعله أبدا وأما اسم المصدر فإنهم جردوه لمجرد الدلالة على الحدث وهذه النكتة من أسرار العربية.[11]

المحاضرة الثالثة : المصدر الميمي ومصدر المرّة ومصدر الهيئة

المصدر الميمي[12] :

المصدرُ، إمَّا أن يكونَ غيرَ ميميٍّ وهو ما لم يكن في أوَّله ميمٌ زائدةٌ كقراءةٍ واجتهادٍ ومَدٍّ ومُرورٍ. وإما أن يكون ميميًّا. وهو ما كان في أوله ميمٌ زائدة كمَنْصرٍ ومَعْلَمٍ ومُنطلَقٍ ومُنْقَلَبٍ. وهي بمعنى النَّصر والعلم والانطلاق والانقلاب.

والمحقّقون من العلماءِ قالوا إنَّ المصدرّ الميميَّ اسمٌ جاءَ بمعنى المصدر، لا مصدرٌ.

والمصدر الميميُّ من المصادر القياسيَّة.

وزنه من الثُّلاثيّ المُجرَّدِ "مفْعَلٌ"، بتفح الميم والعين، مثلُ "مَقْتَلٍ ومَضرَبٍ ومَعْلَمٍ ومَوْجَلٍ ومَرقىً".

إلاّ إذا كان مثالاً واويًّا محذوف الفاء، فَوَزْنُهُ "مفْعِل" (بكسر العين) ، مثلُ "مَوْرِدٍ ومَورِثٍ ومَوْعِدٍ".

(أما المصدر الميمي من "وفى ووقى" فهو "موفى وموقى" على وزن "مفعل" (بفتح العين) ، لأنه ليس مثالا، بل هو لفيف مفروق. ووزن "مفعل"، بكسر العين، انما هو للمثال المحذوف الفاء كما علمت) .

ووزنُهُ من غير الثلاثيّ المجرَّدِ كوزن اسم المفعول منه تماماً مثلُ "اعتقدتُ خيرَ مُعتَقَدٍ، وإنما مُعْتَمدي على الله".

---

[11] ـ ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: 751هـ) ـ بدائع الفوائد ـ دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ـ د ت ـ ص : 138/2 .

[12] ـ ينظر : الغلاييني مصطفى بن محمد سليم ـ جامع الدروس العربية ـ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ـ ط : 28/ 1414 هـ – 1993 م ـ ص : 173/1 ، 174 . وكذا شرح المفصّل : 62/4 ، وشرح الرضي على الشافية : 176/1 .

وقد يُبنى المصدرُ الميميُّ من الثلاثيّ المجرَّدِ على وزن "مَفْعِل" (بكسر العين) ، شذوذاً كالمَكبِر والمَيْسِر والمَرجِع والمَحيض والمَقيل والمَجيء والمَبيت والمَشيب والمَزيد والمَسير والمَصير والمَعجِز.

وهذه يجوز فيها الفتح أيضاً "كالمَعْجَز" و"المَهْلَكَ" ويجوز فيها الفتحُ والضمُّ أيضاً "كالمَهْلَك والمَهْلُكِ".

وقد يُبنى منه على وزن (مَفْعَلة) ، (بفتح العين) كمَذهَبة ومَفْسَدة ومَودَّة ومَقالة ومَساءَة ومَحالة ومَهابةٍ ومهانة ومَسْعاةٍ ومَنجاة ومَرضاة ومَغْزاة.

وشذَّ بناؤُه على (مَفْعِلة) (بكسر العين) ، أو "مَفْعُلة" (بضمها) كمَحْمِدة ومَذِمَّة ومَظْلِمة ومَعتِبةٍ ومَحْسِبَة ومضِنَّة، (بالكسر) ، وكلُّهنَّ يجوز فيها فتح العين أيضاً، ومَعْذِرةٍ (بالكسر) ويجوز فيها الضمُّ أيضاً ، ومعذرةٍ ومَغْفرةٍ ومَعصِيةٍ ومَحمِيةٍ ومَعيشةٍ (ولا يجوز فيهنَّ إلاَّ الكسرُ) ومَهلِكةٍ ومَقْدِرةٍ ومأدبةٍ (بالكسر، ويجوز فيهنَّ الضمُّ والفتح أيضاً) .

وقد ورد على زِنَتي "الفاعل والمفعول، أسماءٌ بمعنى المصدر كالعاقبة والفاضلة والعافية والكافية وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: {لَيْسَ لَوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ} [الواقعة، الآية: 2.] أي تكذيب والباقية والدَّالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمحلوف والمجلود والمفتون والمكروهة والمصدوقة. كقوله جلّ ثناؤه: {بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ} [القلم : 06] أي الفتنة. تقول العرب: "ما له معقول. وحَلفَ مَحْلوفَه بالله. وجَهَدَ مجهوده". ويقولون: "ما له معقول ولا مجلود" ويريدون العَقْلَ والجَلد ... قال الشمّاخ:

من اللواتي إذا لانت عريكتها ... يبقى لها بعدها آل ومجلودُ

ويقول الآخر:

واصبر فإن أخا المجلود من صَبَرا

ومن العُلماء من يجعلها مصادرَ شاذّة والحقُّ إنّها أسماءٌ جاءت لمعنى المصدر، لا مصادر.

(فالعاقبة) بمعنى العَقْب (بفتح فسكون) والعقوب (بالضم) مصدري "عقبه يعقبه" (من بابي نصر ودخل) ، أي خلفه وجاء بعده.

و(الفاضلة) اسم بمعنى الفضيلة، وهي الدرجة الرفيعة، وهي من "فضل يفضل فضلا" (من باب نصر) أَي شرف شرفاً.

و(العافية) اسم بمعنى المعافاة مصدر "عافاه يعافيه".

و(الكافي والكافية) اسمان بمعنى الكفاية مصدر "كفى الشيءُ يكفي كفاية"، أَي حصل به الاستغناء عن غيره.

و (الباقية) اسم بمعنى البقاءِ "بقيَ يبقى".

و (الدالّة) . الدّلال، وهي اسم بمعنى الدّلّ مصدر "دلّت المرأة على زوجها دلاّ"؛ أظهرت جرأة عليه في تدلّل، كأنها تخالفه، وما بها من خلاف.

و (الميسور وَالمعسور) اسمان بمعنى العسر واليسر.

و (المرفوع) اسم بمعنى الرفع مصدر "رفع البعير رفعاً" إذا بالغ في سيره.

و (الموضوع) اسم بمعنى الوضع مصدر "وضعت الناقة وضعاً" إذا أسرعت في سيرها.

و (المعقول) اسم من العقل مصدر "عقل الشيء" اذا أدركه.

و (المحلوف) اسم بمعنى الحلف مصدر "حلف".

و (المجلود) بمعنى الجلد والجلادة، أي الصبر مصدري "جُلد يجُلد" (بضم اللام فيهما) جلداً وجلادة، أي كان ذا شدة وقوة وصبر.

و (المفتون) اسم بمعنى الفتنة مصدر "فتنهُ"، أي استماله واستهواه.

و (المكروهة) اسم بمعنى الكراهية مصدر "كرهه كرهاً وكراهية".

و (المصدوقة) اسم بمعنى الصدق مصدر "صدق يصدق صدقاً".

صِياغة مصدر المرّة [13]:

قد تقدّم أن أصل مصدر الفعل الثلاثي المجرّد من الزيادة أن يأتي على "فَعْل"، فإذا أرادوا المرّة الواحدة، ألحقوه التاء، وجاؤوا به على "فَعْلَةَ"، قالوا: "ضربتُه ضَرْبَة"، و"قتلتُه قَتْلَة"، و"أتيتُه أتْيَة"، و"لقيتُه لَقيَةً"، وكذلك لو كان في المصدر زيادة، نحوُ

---

[13] ـ ينظر : الكتاب : 68/4 ، و شرح المفصّل : 4/ 69 . وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ـ ط: 20 ـ 1400 هـ – 1980 م ـ ص : 3/ 131، 132 .

"جلس جُلُوسًا"، و"قعد قُعُودًا"، فإنّك تُسقِط الزيادة إذا أردت المرّة الواحدة، وتأتي به على "فَعْلَةَ"، نحوِ: "جلس جَلْسَةً"، و"قعد قَعدَةً"؛ لأن الأصل "جَلْسٌ"، و"قَعْدٌ". وقولهم: "الجُلُوس"، و"الذهاب" ونحوهما ليست الزيادة فيه من الأصل, لأنّها لم تكن في الفعل، ولم تلزم الزيادةُ فيه لزومَها ما كانت موجودة في فعله، نحوَ: "الإفْعال" في باب "أفْعَلَ"، و"الاستفعال" في باب "استفعل"، فالضَّرْبُ والقَتْلُ ونحوهما جمع "فَعْلَةَ"، نحوِ: "تَمْرَةٍ"، و"تَمْرٍ"، و"نَخْلَةٍ"، و"نَخْلٍ"؛ لأن المصدر يدل على الجنس، كما أن "النخل" و"التمر" يدلان على الجنس، فـ"ضَرْبَةٌ" نظير "تمرةٍ"، و"ضَرْبٌ" نظير "تمرٍ".

وقد يزيدون التاء على المصدر المزيد فيه، فيريدون به المرّة الواحدة، قالوا: "أتيتُه إتْيانَةً"، و"لقيتُه لِقاءَةً"، جاؤوا به على المصدر المستعمل، كأنّهم نزلوا الزيادة غير اللازمة منزلةَ اللازمة، فكما يقولون: "أعْطَيْتُه إعْطاءَةً"، و"استغفرتُه استغفارةً"، كذلك قالوا: "أتيته إتيانةً"، و"لقيته لقاءةً".

"وهو فيما عداه على المصدر المستعمل"، يعني ما عدا الفعلَ الثلاثى المجرّدَ من الزيادة، والمرادُ أنّ ما كان من الفعل زائدًا على الثلاثة، فإنّ المرّة الواحدة تكون بزيادة الهاء على مصدره المستعمل، نحوِ قولك: "استغاث استغاثة"، و"أعْطاه إعْطاءةً"، و"كَسرَه تَكْسِيرَةً" يراد بذلك كله المرّة الواحدة، وسَواء ما كان زائدَا على الثلاثة بحروفِ كلّها أُصول، نحوُ: "الدَّحْرَجَة"، و"السَّرْهَفَة" أو بزيادة علي بنات الثلاثة، نحوِ: "أعطيتُه إعطاءةً"، و"انطَلَقَ انطِلاقةً".

فإن كان فيه هاءٌ، لم يُجتلب للمرة هاءٌ، واكتُفي بالهاء التي فيه عن هاء تجتلبها، وذلك قولك: "قاتلتُه مُقاتَلَةً"، ولا تقول في المرة: "قِتالَةً"؛ لأن أصل المصدر في "فَاعَلَ" "المُفاعَلَةُ" لا "الفِعال"؛ لأنّه على وزن "الدحْرَجَة"، ومثله "أقَلْتُه إقالَةً" و"اسْتَعَنتُ به استعانةً".

ولو قيل– في قولك إذا قلت: "استعنتُ به استعانةً"، وأراد المصدر، ثم قال: "استعانةً" وأراد المرّة الواحدة– إنّ هذه التاء غير تلك التاء الأوُلى، كما أنّك إذا قلت: "يا مَنْصُ" في لغةِ من قال: "يا حارُ"، فإن الضمة فيه غير ضمة الصاد التي كانت فيه؛ لكان قولاً قويًا. فالرّاء في حارِث بعد ترخيمها انتقلت إليها ضمة الثاء فكذلك الصاد وإن كانت أصالة مضمومة في " منصور" فبعد ترخيمه تنتقل ضمّة رائه إلى صاده .

مصدر النوع / الهيئة [14]:

وتقول في الضرب من الفعل هو حسن الطِعمة والرِكبة والجِلسة والقِعدة، وقتلته قِتلة سوء، وبئست المِيتة، والعِذرة ضربٌ من الاعتذار. "؛ لأن المصدر يدل على جنس الفعل، فإذا قلت: "ضَربٌ"، أو "قَتلٌ"، دل على الضرب والقتل الذي يتناول جميعَ أنواع الضرب والقتل، وأنت هنا لم تُرِد به الجنس ولا العدد، إنما أردت نوعًا من الجنس، فإذا قلت: "الطِّعمَة"، و"الرِّكْبَة"، و"الجِلْسَة" ونحوها، فإنّما تريد الحالة التي عليها الفاعلُ، والمراد أنّه إذا ركب؛ كان ركوبُه حسنًا، أي: ذلك عادتُه في الركوب والجلوس. وكذلك "هو حسنُ الطعْمَةِ"، المراد أن ذلك لما كان موجودًا فيه لا يُفارِقه؛ صار حالة له. والقِعْدَةُ حالةُ وقتِ قعودِه، ومثله "القِتْلة" للحالة التي قُتل عليها.

و"بِئسَتِ المِيتَةُ"، أي: أنّه مات مِيتَةَ سَوْءٍ، أي: حالةُ وقت الموت كانت سيئةً. و"العِذرَةُ": حالةُ وقت الاعتذار، وهذا البناء يكون على ضربين: أحدهما للحالة على ما ذكرنا، والآخر أن يكون مصدرًا لا يُراد به الحالةُ، وذلك نحوُ: "دَرَيْتُ دِرْيَة"، و"لفلانٍ شِدَّة وبَاسٌ"، و"شَعُرْتُ بالأمر شِعْرَةً"، وقولهم: "لَيْتَ شِعْرِي"، المراد: "ليت شِعْرَتِي" أي: عِلْمِي ومَعْرِفَتِي، وإنّما حذفوا التاء تخفيفًا لكثرة الاستعمال.

المحاضرة الرابعة : التذكير والتأنيث

الذكر/ المذكّر/ التذكير

مصطلح نحوي يقابل المؤنّث ، وفي معناه اللغوي قال الأزهري: " الذَّكَرُ: خلاف الْأُنْثَى، وَيجمع الذُّكُورَ، والذُّكُورَةَ، والذِّكارَةَ، والذُّكْرَان.

وَقَالَ: الذَّكَرُ من الْحَدِيد: أَيبسهُ وأشدُّه، وَلذَلِك سُمِّيَ السيفُ مُذَكّراً ويذكَّرُ بِهِ القَدُومُ والفأسُ وَنَحْوه أعْنِي بالذَّكَرِ من الْحَدِيد، وامرأةٌ مُذَكَّرَةٌ، وناقةٌ مُذَكَّرةٌ إِذا كَانَت تُشْبِه فِي خِلقتها الذكَرَ أَو فِي شمائلها الرجلَ أَعْنِي الْمَرْأَة...

وَقَالَ الْأَصْمَعِي: فَلَاةٌ مِذْكار: ذاتُ أهوالٍ، وَقَالَ مَرَّةً: لَا يسلكها إِلَّا الذَّكَرُ من الرِّجال، ويومٌ مُذَكّر إِذا وُصِفَ بالشدةِ والصعوبة وَكَثْرَة الْقَتْل. وَقَالَ لبيد:

---

[14] ـ ينظر : شرح المفصّل ـ مصدر سابق : 69/4 ، 70 .

فإن كنتِ تَنْعَيْنَ الكرامَ فأَعْوِلِي أَبَا حازمٍ فِي كلِّ يَوْم مُذكَّرِ

وطريقٌ مُذْكِرٌ: مَخُوفٌ صعبٌ، وفلاة مُذْكِرٌ: تُنبت ذكورَ البُقول، وذُكُورُه: مَا خشُنَ مِنْهُ وغَلُظَ، وأَحْرَارُ البُقُول: مَا رقَّ مِنْهُ وَطَالَ، وداهيةٌ مُذكِرٌ: شَدِيدَة.

وَقَالَ الْجَعْدِي:

وداهيةٍ عمياءَ صمَّاء مُذكِرٍ تَدُرُّ بِسَمَ فِي دَمٍ يتحلَّب

ورجلٌ ذَكَر إِذا كَانَ قويّاً شجاعاً أَنِفاً أَبِيّاً، ومَطر ذكرٌ: شديدٌ وابلٌ.

قَالَ الفرزدق:

فَرُبَّ ربيعٍ بالبلاليقِ قد رعتْ بِمُسْتَنِّ أَغْيَاثٍ بُعَاقٍ ذكورها

وَقَول ذَكَرٌ: صُلْبٌ مَتِينٌ، وشِعْر ذكَرٌ: فَحْلٌ...

(أَبُو زيد) : ذهبتْ ذُكْرَةُ السَّيْفِ والرجلِ، أَي حِدّته.[15]

الأنثى / المؤنّث / التأنيث

قال الخليل : الأُنْثَى: خِلافُ الذَّكَرِ من كُلِّ شيءٍ.. والأُنثيانِ: الخُصْيتانِ، والأنثيان: الأُذُنانِ، قال:[ذو الرمّة]

وكنا إذا القيسي نب عَتُودُهُ] ... ضَرَبْناهُ تَحتَ الأُنْثَيَيْنِ على الكَرْدِ

والمؤنَّث ذَكَرٌ في خلق أنثى.. والإناثُ: جماعة الأنْثَى، ويَجيءُ في الشِّعر: أَناثَى.

فإذا قلت للشّيء تُؤَنِّثُهُ، فالنَّعْتُ بالهاء، مثل: المرأة، فإذا قلت: يُؤَنَّث فالنَّعْت مثل الرّجل، بغير هاء، كقولك: مُؤنَّثة ومؤنث.[16]

وقال غيره : يُقَال للرجل: أَنَّثت فِي أَمرك تَأنيثاً، أَي لِنْت لَهُ وَلم تتشدّد.

وَبَعْضهمْ يَقُول: تأنّث فِي أَمْره وتَخَنَّث ، وَسيف أنِيث: وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بقطّاع.

وَقَالَ صَخر الغيّ:

---

[15] ـ الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد ـ تهذيب اللغة ـ ت : محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي – بيروت ـ الطبعة: الأولى، 2001م ـ ص : 94/10 .

[16] ـ الفراهيدي الخليل بن أحمد ـ العين ـ مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ـ دار ومكتبة الهلال ـ ص : 244/8 .

فيُخبره بِأَن العَقْل عِنْدِي جُرازٌ لَا أفلٌ وَلَا أَنِيثُ

أَي لَا أُعطيه إلاّ السّيف الْقَاطِع وَلَا أُعطيه الدِّية.[17]

أمّا من ناحية الأصالة فإمام الصنعة يرى : " أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير. ألا ترى أنّ " الشيء " يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكر"[18]

ولمّا كان التأنيث فرعا عن التذكير تكلّم العلماء في تفصيله وما يحتاج إليه من علامات ، قال أبو بكر الأنباري : الأسماء المؤنثة تنقسم على أربعة أقسام:

أحدهن: أن يكون الاسم المؤنث فيه علامةٌ فاصلةٌ بينه وبين المذكر كقولك: خديجة وفاطمة وأمامة وليلى وسُعدى وعفراء.

الهاء، والياء والمد فواصل المذكر والمؤنث.

القسم الثاني: أن يكون [الاسم] مُستغنىً بقيامِ معنى التأنيث فيه عن العلامة كقولك: [زينب ونوار] وهند ودعد وفَخِذ وما أشبه ذلك. معنى التأنيث قائمٌ فيهن، ولا علامة للتأنيث في لفظهن.

والقسم الثالث: أن يكون الاسمُ المؤنث مخالفاً لفظه لفظ ذكره، مصوغاً للتأنيث، فيصير تأنيثه معروفاً؛ لمخالفته لفظ ذكره مستغنىً فيه عن العلامة؛ كقولهم: جَدْي وعَناق وحَمَل ورخْل، وحمار وأتان ... والقسم الرابع: [أن يكون الاسم الذي فيه] علامةُ التأنيث واقعاً على المذكر والمؤنث [كنعامة للذكر] والأنثى، وكذلك بقرةً وجرادةٌ. قال الفراء: [لم تُرِد بالهاء] هنا التأنيث المحض، إنما أرادوا الواحد، فكرهوا أن يقولوا: عندي شاءُ، وبقر، وجرادٌ، وهم يريدون الواحد، فلا يقع بين الواحد والجميع فصلٌ، فجُعِلَت الهاءُ دليلاً على الواحد.

---

[17] ـ ينظر : تهذيب اللغة : 106/15 .

[18] ـ الكتاب : 22/1 .

وقد يكون الاسم واقعاً على المذكر والمؤنث ولا علامة للتأنيث فيه؛ كقولهم: عقربٌ ذكرٌ، وعقربٌ أُنثى، ويقال: رأيت عقرباً على عقرب، وكذلك يقال: ضَبُعٌ ذكر، وضَبُعٌ أنثى.[19]

وزعم بعض أهل العلم أن ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدعي بعض الناس؛ لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاث: الهاء في قائمة وراكبة.

والألف الممدودة في حمراء وخنفساء.

والألف المقصورة في مثل حبلى وسكرى.

قال ابن التستري الكاتب : " وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر: أما الهاء ففي مثل قولك: رجل باقعة ونسابة وعلامة وربعة، وراوية للشعر، وصرورة للذي لم يحج، وفروقة للجبان، وتلعابة، وضحكة وهمزة ولمزة؛ مما حكى الفراء أنه لا يحصيه.

وأما الألف الممدودة مثل: رجل عيياء وطباقاء، وبسر قريثاء، ويوم ثلاثاء وأربعاء وأسراء وفقهاء وبراكاء؛ للشديد القتال، ورجل ذو بزلاء إذا كان جيد الرأي.

وأما الألف المقصورة ففي مثل: رجل خنثى، وزبعرى للسيء الخلق، وجمل قبعثرى إذا كان ضخماً شديداً، وكمّثرى والبهمى نبت له شوك، وجرحى وسكرى وحُوّارى، وسمانى، وخزامى نبت، وباقلي وهندبى، وأسرى ومرضى، وغير ذلك مما لا يحصى.

ووصفوا أن المذكر: هو الذي ليس فيه شيء من هذه العلامات، مثل زيد وسعد. وقد يوجد على هذه الصورة كثير من المؤنث مثل هند ودعد، وأتان ورخل وعنز، وكتف ويد ورجل وساق، وعناق.[20]

---

[19] ـ الأنباري أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد (المتوفى: 328 هـ) ـ المذكّر والمؤنّث ـ ت : محمد عبد الخالق عضيمة مراجعة: د. رمضان عبد التواب ـ جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث 1401 هـ – 1981 م ـ ص: (52،53 ـ 57،58)

[20] ـ ابن التستري سعيد بن إبراهيم (المتوفّى سنة : 361) ـ المذكّر والمؤنّث ـ ت : أحمد عبد المجيد هريدي ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ ط : 1/ 1983 ـ ص: 47 ،48 ، 49 .

صحيح أنّ العرب ذهبت بالمذكر والمؤنّث مذاهب شتّى قد يخفى ما ليس بالقليل منها عن كثير من الحذّاق من أهل العربية وغريبها ولا سيما ما خرج عن قياس التأنيث السالف ذكره ممّا لم يكن فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث لفظا، وَإِن كَانَت فِيهِ تَقْديرا، وَقد جَاءَ ذَلِك فِي كَلَامهم كثيرا، ومن ذَلِك " السَّمَاء والأرض ، والنفس والأذن والشمس والساق والبئر وغيرها كثير غفير، غير أنّه مع كثرته لا يمنع من وجود قياس يضبط باب التأنيث وإن اقتحم المذكّر بابه أيضا في ختامه بأمّ علامات التأنيث ألا وهي الهاء ، فالعلماء جعلوها لحذقهم وفقههم لمعاني غير التأنيث .

قال أبو البركات الأنباري : " اعلم أَن المُذكر أصل للمؤنث، وَهُوَ ماخلا من عَلامَة التَّأْنِيث، لفظا وتقديراً، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا حَقِيقِيّ، وَالْآخر غير حَقِيقِيّ. فَأَما الْحَقِيقِيّ، فَمَا كَانَ لَهُ فَرْج الذَّكَر، نَحْو " الرَّجُل " و " الجَمَل ". وَأما غير الْحَقِيقِيّ، فَمَا لم يكن لَهُ ذَلِك، نَحْو: " الْجِدَار " و " العَمَل ". والمؤنث مَا كَانَت فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث، لفظا أَو تَقْديرا، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ حَقِيقِيّ وَغير حَقِيقِيّ.

فَأَما الْحَقِيقِيّ، فَمَا كَانَ لَهُ فَرْج الْأُنْثَى، نَحْو: " الْمَرْأَة " و " النَّاقة ".

وَأما غير الْحَقِيقِيّ، فَمَا لم يكن لَهُ ذَلِك، نَحْو: " القِدْرِ " و " النَّار ". وَهُوَ أَيْضا على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا مَقِيسٌ، وَالْآخر غير مَقِيس.

فَأَما المقِيس، فَمَا كَانَ فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث لفظا، وعلامة التَّأْنِيث على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا ألفٌ، وَالْآخر تَاء، فَأَما الْألف، فعلى ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا أَلف مَقْصُورَة، نَحْو: " حُبْلَى " و " بُشْرَى ". وَالْآخر ألف ممدودة، نَحْو: " حَمْرَاء " و " صحراء ". وَأما التَّاء، فنحو: " ضاربة " و " ذَاهِبَة ".

وَأما غير المقِيس، فَمَا لم يكن فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث لفظا، وَإِن كَانَت فِيهِ تَقْديرا، وَقد جَاءَ ذَلِك فِي كَلَامهم كثيرا، فَمن ذَلِك " السَّمَاء " [21] ثم راح يذكر الأرض والنفس والأذن والشمس والساق والبئر أمثلة لغير المقيس من ألفاظ المؤنث .

---

[21] ـ الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ـ ت : رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر ـ ط : 2 1417 هـ _ 1996 م ـ ص : 68، 69، 70.

المحاضرة الخامسة : المثنى/ التثنية[22]

قال الخليل : ثني: الثِّنْيُ من كلّ شيء: ما يُثْنَى بَعْضُه على بَعض أَطباقاً، كلّ واحد ثِنْيٌ، حتّى قيل: أَثْناءُ الحيّةِ مَطاويها إذا انْطَوَتْ، فإذا أَرَدْتَ أثناء الشّيء بَعضِهِ على بَعْضٍ، قلتَ: ثَنَيتُه ثَنياً، حتّى إنّ الرّجُلَ يُريدُ وَجْهاً فيَثْنيه عَوْدُه على بَدْئِهِ، وذَهابُه على مَجِيئِهِ.. ويقال: لا يُثْنَى فلانٌ عن قِرْنِه ولا عن وَجْهِهِ. وثَنَّيْتُ الشَّيءَ تثنيةً: جعلته اثنين. وثَنَى رِجْلَهُ عن دابّته: ضمَّ ساقه إلى فَخِذِه فنزل عن دابّته. وثَنَيتُ الرجل فأنا ثانيه، وأنت أحد الرجلين، لا يُتكَلَّمُ به إلاّ كذلك.. لا يُقالُ: ثَنَيتُ فُلاناً، أي: صِرْتُ ثانيهِ، كَراهِيَةَ الالتباس، وتقول: صرتُ له ثانياً، أو مَعَهُ ثانياً.

واثْنانِ: اسمان قرينان لا يفردان، كما أنّ الثّلاثة: أسماء مقترنة لا تُفَرَّق. واثنتان: على تقدير: اثنة إلى اثنة لا تفردان.[23]

أمّا إذا جئنا إلى المثنى، فهو اسم مفعول، من ثُنّيَ يُثَنّى فهو مُثَنّى، ويطلق النحاة عبارتين: التثنية، والمثنى، وهذه يطلقها كثيرا ابن آجروم: التثنية، حينئذٍ يكون من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، أو: من إطلاق المصدر وإرادة أثره؛ لأن التثنية فعل الفاعل، كالتكليم والتلفظ ، وحقيقتها عند النحاة، – التثنية– : جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره، كأن تأتي إلى زيد، و زيد آخر، وتجمع بينهما في لفظ واحد، وتلحقهما ألفاً ونوناً في حالة الرفع، وياءً ونواناً في حالتي النصب والجر، ففعلك هذا يسمى: تثنيةً.

والذي صار أثراً لهذه التثنية لاسم "زيد" وهو " زيدان " نسميه: مُثَنّى، إذاً: المثنى يصدق على الألفاظ والتثنية: هي معنىً من المعاني، ففرق بينهما، المُثَنّى: الزيدان، المسلمان ، هذا مُثَنّى.

إذاً التثنية: هي جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره، وأما المُثَنّى: فله معنيان: معنىً لغوي، ومعنىً اصطلاحي:

---

[22] ـ ينظر في كل هذا : شروح ألفية ابن مالك ، باب المثنى.

[23] ـ الفراهيدي ـ العين ـ ص : 242/8 ، 243 .

أما معناه اللغوي: فهو ما دل على اثنين، كل ما دل على اثنين فهو مثنى، زوج وشفع، والزيدان، واثنان، وكلا، وكلتا، كل هذه مُثَنّىً في لغة العرب، فهو عام يشمل هذا وذاك.

وأما في اصطلاح النحاة: فهو أخص، إذ دائماً العلاقة بين المعاني اللغوية والمعاني الاصطلاحية ليست متباينة، بل علاقة عموم وخصوص

فكل مُثَنّىً اصطلاحاً هو مُثَنّىً لغةً من غير عكس.

وحقيقته عند النحاة: ما دل على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه.

وقول العلماء : "ما دل على اثنين" : يراد به كل ما يدل على اثنين، لا على واحد أو على أكثر من اثنين ، و أن يك ون اسماً معرباً .

وقوله: بزيادة في آخره: هذا أخرج ما دل على اثنين لا بزيادةٍ، وإنما وضع في لسان العرب هكذا مثل : (زوج، وشفع) هذا دل على اثنين لكنه لا بزيادةٍ، والمثنى الذي معنا اصطلاحاً هو ما دل على اثنين بسبب زيادةٍ في آخره، وهذه الزيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر.

وقولهم : صالح للتجريد: أي : من الزيادة التي بواسطتها دل على اثنين، فخرج اثنان واثنتان، صحيح فيهما زيادةٌ، لكن لا يقال: اثنٌ واثنةٌ بنقص الألف والنون، مع كون الألف والنون زائدتين .

وعطف مثله عليه: خرج بهذا القيد ما صلح للتجريد، لكن لا يعطف عليه مثله، وإنما مغاير له، نحو قمران، قمر وقمر ليس عندنا قمر ثان إلا مجازاً، أما حقيقةً ليس هناك قمران ولا شمسان، فنقول: قمران، هذا ملحق بالمثنى وليس بمثنى؛ لأنه من باب التغليب، إذاً: هو دل على اثنين وبزيادة في آخره، وصالح للتجريد قمر، وعطف مغاير له عليه لا مثله، فحينئذٍ نقول: قمرٌ وشمسٌ، من باب التغليب، إذاً: عطف عليه مغاير له، والشرط في المثنى: ألاّ يكون مغايراً للمعطوف عليه، وهذا ينطبق على الزيدان، زيدان، أصله: زيد وزيد، جاء زيد وزيد، هذا أصل التركيب.

فالمثنى قسمان: مثنىً حقيقي وقياسي أيضا ومثنىً حكمي ليس بحقيقي ولا بقياسي .

المثنى الحقيقي: هو الذي صدق عليه الحد الذي مر معنا بشروطه و علامة رفعه الألف وعلامة نصبه وخفضه الياء .

والمثنى الحكمي هو الملحق بالمثنى، وهو أربعة ذكرها أهل العلم : "اثنان واثنتان "، وحكمهما في الإعراب حكم المثنّى الحقيقي ، و (كلا) و (كلتا) في إعرابهما تفصيل: إذا أضيفا إلى ضمير نحو : جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وجاءتني كلتاهما، ورأيت كلتيهما، ومررت بكلتيهما، فإعرابهما إعراب المثنّى الحقيقي و إذا لم يضافا إلى ضمير فحينئذٍ إعرابهما على الأصل، وهو بالحركات المقدرة على الألف كحال المفرد المختوم بألف ممدودة كانت أو مقصورة .

المحاضرة السادسة : الجمع السالم بنوعيه

يعرف بالجمع السالم ما كانت أحرفه أحرف مفرده بزيادة واو ونون أو ياء ونون أو ألف وتاء فسمي سالما لسلامة مفرده من التكسير فهو بخلاف أبنية التكسير التي سنبحث فيها من بعد. أما بخصوص دلالة هذا الجمع فقد اختلفوا فيه اختلافًا كبيرا فمنهم من جعله من أوزان القلة ومنهم من جعله من أوزان الكثرة ومنهم من توقف ونظر في القرائن ومنهم من قال إنه ليس خاصًا بأحدهما . و سنبدأ في البحث عن حقيقة دلالة من حيث بدأنا في أمثلة التكسير فقد جاء في الكتاب: " وأما ما كان على" فعلة " فانك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين وذلك قولك: قصعة وقصعات وصحفة وصحفات وجفنة وجفنات وشفرة وشفرات وجمرة وجمرات فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الاسم على فِعَال وذلك قصعة وقصاع وجفنة وجفان...[24]

فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعْلا فهو نحو طلح والواحدة طلحة وتمر والواحدة تمرة ونخل والواحدة نخلة وصخر وصخرة فإذا أردت أدنى العدد جمعت

[24] ـ سيبويه ـ الكتاب : (57/4)

الواحد بالتاء وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر.[25]

ومعلوم أن هذين الشاهدين من كتاب سيبويه(وفيه أمثلة عديدة مبسوطة في مباحث الجموع) على أن الجمع السالم ، الباب في دلالته هو القلة وهذا فيما لا يعقل وهو حكم من يعقل أيضا مذكرا كان أو مؤنثا لأن الأصل في جمع السلامة أن يكون لما يعقل ، واعلم أن السالم مما لا يعقل محمول على السالم المؤنث مِمَّن يعقل ولما كان المؤنث فرعًا على المذكر حمل جمع المؤنث السالم على المذكر السالم فهو الأصل إذا.

وسر المسألة في جمع المذكر السالم أنك : إذا جمعت وكان القصد إلى تعيين أحاد الجموع والمخبر معتمد على كل واحد منهم في الإخبار سلم لفظ بناء الواحد في الجمع كما سلم معناه في القصد إليه فقلت فعلوا ، أو هم فاعلون وأكثر ما يكون هذا فيمن يعقل لأن (جميع ما لا يعقل من الأجناس يجري مجرى الأسماء المؤنثة المفردة) كالجملة والأمة والثلة فلذلك تقول في الدراهم والثياب والأحجار ونحوها: جُمِعَت وقُبِضَت ولا تقول جمعوا ولا قبضوا ولا تقول في الحمير والغنم ونحوها : ذهبوا ولا فعلوا ولكن ذهبت و فعلت لأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين لآحادها).[26]

فجمع السلامة إذاً هو أشرف الجموع لكونه خاصا بالعقلاء والغرض من صوغه الإخبار عن أفراد الجملة واحدًا واحدًا وهذا عين التشريف لأفراد الجملة المُخْبَر عنها ، ولذلك جعلوا لما يجمع هذا الجمع شرطين: " أن يكونَ علمًا لمذكر عاقل بشرط خلوه من التاء ومن التركيب ، مثل : أحمد وسعيد وخالد ، وأن يكون صفة لمذكر عاقل بشرط أن تكون خالية من التاء صالحة لدخولها أو للدلالة على التفضيل، مثل عالم وكاتب وأفضل وأكمل ".[27]

---

[25] ـ نفسه : 61 .

[26] ـ السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (المتوفى: 581هـ) – نتائج الفكر– دار الكتب العلمية – بيروت ـ ط : 1/ 1412 – 1992 م ـ ص116.

[27] ـ الغلاييني مصطفى–جامع الدروس العربية– ص 183– هذا قيما يخص جمع المذكر السالم.

وإذا نظرت في هذين الشرطين وجدت أن ثانيهما وهو الصفة للمذكر العاقل ولا يخفى على شبه الصفة بالفعل ولذلك كان الباب فيها أن تجمع جمعا سالما حملا الأفعال لمشابهتها إيَّاها وعملها عملها " ، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون فيتبعه الألف والتاء لأنه فرع عليه وأيضا تتصل الضمائر المستكنة بها والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على استكان ضمير العقلاء الذكور ، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم ثم أنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد" .[28]

وأما الشرط الأول وهو ما كانَ علمًا لمذكر عاقل فلهذا ليس فيه معنى الفعل وقد جمعوه جمع سلامة لكن لم يجمعوه إلا وفيه الألف واللام فلا يقال جاءني زيدون ولا رأيت زيدين ، فدلّ ذلك على أنّهم أرادوا معنى الفعل أي الملقبون بهذا الاسم والمعروفون بهذه العلامة فعاد الأمر إلى أن الواو في جمع المذكر السالم مثلها مثل ألف المثنى فرع على الواو والألف في: يفعلون ويفعلان" قال السهيلي: " وإنما جعلنا الواو والألف اللتين في الأفعال أصلا للتين في الأسماء لأنها إذا كانت في الأفعال كانت اسمًا وعلامة جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت علامة محضة لا أسماء ، وما يكون اسما وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفا لموضع آخرا ، إذا كان اللفظ واحدًا نحو كاف الضمير وكان المخاطبة في ذلك ، وهذا أولى بنا من أن نجعل الحرف أصلا والاسم فرعا له ، يدلك على ذلك أنهم لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلا ما كان فيه معني الفعل كقولنا "المسلمون" ، "الصالحون" ولم يقولوا في جمع "رجل وغلام " "رجلون وغلامون" ، فقد توضح لك في هذه المسالة أن الفعل هو الأصل".[29]

وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش في شرح المفصل : " قد تقدم أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل لكن اسم الفاعل يثني ويجمع على حسب ما يكون له من الفعل ، فتكون تثنية اسم الفاعل وجمعه جاريا مجرى الفعل و أولى الجموع بذلك الجمع السالم لأنه يسلم فيه لفظ واحده ، فتكون طريقته طريقة الواحد ، والواحد جارٍ

---

[28] ـ الاسترابادي ـ شرح الشافية (116-117).

[29] ـ أبو القاسم السهيلي ـ نتائج الفكر ـ مصدر سابق ـ ص: 82.

مجرى الفعل على ما ذكرناه وزيادة التثنية والجمع (يقصد الألف والواو كما قدمنا) تجري مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل فتقول هذان ضاربان زيدًا كما تقول يضربان زيدا وتقول هم ضاربون زيدا كما تقول يضربون زيدا".[30]

أما عن دليل دلالتها على القلة فهو كونها مشابهة للمثنى الذي يلزم حالة واحدة فهي قريبة منه ، والمثنى بدوره قريب من المفرد فلذلك كانت دلالتها من الثلاثة إلى العشرة عند الإطلاق من باب الأولى ، ولا جرم أن تخرج إلى الدلالة على الكثرة باقترانها بالقرائن ، ولأن كل محسوس يعبر عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلا له ، فما خلق الله الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة ، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم وذريته إلا موازنة للمعاني التي هي أرواحها وعلى النحو ذلك خُصَ جمع السلامة بالواو زيادة على المفرد لكونها ضامّة بين الشفتين (نقصد مقربة بينهما) جامعة لهما وإذا كان من صفة الواو تضيف في الشفتين (تقل به سعة المخرج) أقل من التضييق والانضمام في الياء والألف المديتين واللّتين أغلب ما نجدهما في الجموع المكسرة للتكثير فهذا التضييق في الواو في الجمع السالم دليل على اجتماع الأكثر تمكنا فهو دليل على القلة أكثر منه على الكثرة.

لقد تبع كثير من أهل النحو والأصول سيبويه في دلالة جمعا السلامة على القلة حتى المبرد الذي رد كثيرًا من أقوال سيبويه في المقتضب وافقه في هذه ، وكذا إمام المحققين أبو القاسم السهيلي وكذلك أبو الحسن الوَرَّاق حين استدل بقول سيبويه "واعلم أن جمع السلامة حقّه أن يدخل في باب الجمع القليل وإن كان يجوز أن ينوى به الكثير وإنما وجب ذلك فيه لأنه على حدّ التثنية فلما كان بناؤها وحكم الاسم معه كحكمه معها وجب أن يقاربها في الحكم ومقاربتها في الحكم أن ينوى له القلة كقولك : عندي ثلاثة زيدين وثلاث طلحات إذا عنينا بها رجالا."[31]

---

[30] ـ ابن يعيش ـ شرح المفصل– مكتبة المتنبي علم الكتب– بيروت لبنان ـ ص : (75/6)

[31] ـ أبو الحسن الوراق– العلل في النحو– مصدر سابق ص320 والى نفس هذا الحكم ذهب الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو– تحقيق: مازن المبارك ـ دار النفائس ـ ط : 4 /1982. ص: 121–122. قال: المقصود به أن يكون لأقل العدد وربما وقع لأكثره فيكون ذلك جائزا غير مردود .

وردّ الرضي استدلال أبي الحسن وضعّف الرواية التي تناقلها الناس من لوم النابغة لحسان في بيت شعره فقال: " وجمعا السلامة عندهم منهما أيضا [يعني من أبنية القلة] استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء إذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا تقتضي مشابهته له معنى، أيضا لو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسّان لما أنشده قوله:

لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما.

قلّلت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن الجموع بالألف والتاء جمع قلة .

وقال ابن خروف: " جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما."[32]

أما عامة الأصوليين على أن جمع القلة (وأدخلوا فيه جمعي السلامة) إذا كان منكرًا ليس بعام ومن ثمة لا يخرج للدلالة على الكثرة لكونه ظاهرًا في العشرة فما دونها ومعلوم أن الأصوليين أكثر حرصا على ضبط الدلالة من بعض النحاة لأنهم ينظرون في استنباط الأحكام الشرعية، وتماشيا مع وجهة نظرهم هذه ومع رأي سيبويه في جعله جمع السلامة بابا في القلة عند الإطلاق فنجد أن سيبويه قد شافه فصحاء العرب وسبر وخبر دلالة كلامهم ومرماه ، فوجد أن القوم عند إطلاقهم لجموع السلامة يريدون بها القلة، ومن تدبر الكلام يجد أن الإطلاق يعني التنكير لا التجريد من كل قيد لأن الكلام هو اسنادات وإضافات وأخبار ووصف ، وهذه كلها قيود لا ينفك الكلام عن أحدها، فعنى بالإطلاق أكثرية استعمال جمعي السلامة منكرة مع الأعداد من الثلاثة إلى العشرة ، نحوقولنا: ثلاث جفنات، سبع ضبيات ، تسع معلمين وغيرها... مع شرط وجود بناء آخر معها هو للكثرة كجفان مع الجفنات ، أما الجفنات والأسياف في قول حسان فقد أخرجهما عن الإطلاق والتنكير عدة أسباب : في الجفنات لام الجنس للعموم والشمول وكذا الضرورة الشعرية فأين دلالتها على القلة من هذين السببين وأما "أسيافنا" فقيدت بإضافتها إلى نون المتكلمين (وهي تعود إلى من يفخر بهم و هم كثر) وللضرورة الشعرية أيضا .

[32] ـ الرضي ـ شرح الكافية : (4-5/370).

ولهذا قال سيبويه : "وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير. واستشهد ببيت حسان وعقب عليه قائلا : " فلم يرد أدنى العدد" [33]

وإذا كانت دلالة الألفاظ العرفية بمعنى عند الإطلاق وعند التقييد بمعنى آخر فلا حرج أن يكون الأمر نفسه في دلالة الصيغ وخاصة صيغ الجمع إطلاقا وتقييدا، ولهذا كان السياق كما سنأتي هو الفيصل في الكشف عن دلائل الألفاظ والأبنية .

بقي أن يشار أن للجمع السالم دلائل أخرى قد تنبه لها الحذاق من العلماء، فالمفرد قد يحيد المتلفظ بجمع السلامة عن تكسيره ليس لغرض القلة والكثرة فحسب وإنما لأمرين آخرين فيما نعلم: الأول استنبطناه من قول السهيلي في تعليقه على قوله تعالى :"وطَهّر بيتي للطائفيين والقائمين والركع السجود"[34]حيث قال :"بدأ بالطائفين للرتبة والقرب من البيت المأمور بتطهيره من أجل الطّوّافين ، وجمعهم جمع السلامة لأن جمع السلامة أدلّ على لفظ الفعل الذي هو علّة تعلق بها حكم التطهير ولو كان مكان الطائفين الطُوّاف لم يكن في هذا اللفظ من بيان قصد الفعل ما في قوله " للطائفين" ألا ترى أنك تقول تطوفون كما تقول طائفون فاللفظان متشابهان، فإن قيل، فهلا أتى بلفظ الفعل بعينه فيكون أبين فيقول :" و طهّر بيتي للذين يطوفون" قيل : إن الحكم يعلل بالفعل لا بذوات الأشخاص ولفظ الذين ينبي عن الشخص والذات ولفظ الطُوّاف يخفي معنى الفعل ولا يبينه ، فكان لفظ الطائفين أولى بهذا الموطن"[35]. فهذا هو الفرق في الدلالة أن تأتي بلفظ الذين مردفا بالفعل متصلا بضمير الجمع أو تأتي بجمع التكسير أو أن تأتي بجمع السلامة.

ومن دلالات جمع السلامة دلالته على التشريف، ولذلك لا يجمع عليه إلا العاقل وقد يسلم بناء غير العاقل حملا على العاقل لعلة القلة كما سنأتي بعد أن نرى كيف يوصف غير العاقل بجمع السلامة للتشريف. قال ابن الشجري في تعليقه على الآية " ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعًا أو كرها قالتا أتينا

---

[33] ـ سيبويه – الكتاب (57/4) بتصرف.

[34] ـ سورة الحج الآية 26.

[35] ـ أبو القاسم السهيلي–نتائج الفكر–مصدر سابق ص62

طائعين"[36] أما مجيء الحال – أعني طائعين– بلفظ جمع التذكير ففيه قولان: أحدهما أن الأشياء التي أخبر الله عنها أنها خوطبت وخاطبت كالسماء والأرض والأشياء التي أخبر عنها بالسجود في قوله : " إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين "[37] والنملة التي أخبر الله عنها بأنها تكلمت فقالت : " يأيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده " والنمل التي فهمت ذلك الكلام أجريت كلها مجرى العقلاء لأن الخطاب والإجابة عنه مما يختص به العقلاء وكذلك السجود والكلام وفهمه مما يوصف به ذووا العقول ، فلذلك قال: طائعين ولم يقل : طائعات وقال : ساجدين ولم يقل : ساجدات وقال: "ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم" ولم يقل : " ادخلن مساكنكن لا يحطمنكن"(*)

والقول الآخر في طائفين :" أنّ المراد أتينا نحن ومن فينا طائعين، والقول الأول أشبه" [38] ، فهذا شأن تشريف هذه المخلوقات فلكونها اتصفت بأعمال العقلاء جمعت جمعهم وشرف العقلاء على غير العقلاء واضح ، فلذلك خصوا بجمع يليق بهم ، أما عن غير العاقل الذي يسلم بناءه في الجمع فاعلم أن الأصل فيما لا يعقل أن يكسر ولذلك جاءت جموع التكسير معتبرا فيها بناء الواحد وجارية في الإعراب بالحركات مجرى الواحد ، حيث ضعف اعتمادهم على كل واحد بعينه وصار الخبر كأنه على الجنس الكثير الجاري في لفظه مجرى الواحد، أما ما قلّ فيه العدد من المؤنث جُمع سلامةً رغم أنه مما لا يعقل كقولهم: الثمرات والطلحات . إلا أنهم لم يجمعوا المذكر منه وإن قلّ العدد إلا جمع التكسير لأنهم في المؤنث لم يزيدوا غير الألف فرقا بينه وبين الواحد، وأما التاء فقد كانت موجودة في الواحدة أو في وصفها، فإن كثر جمعوه جمع تكسير كالمذكر".[39]

---

[36] ـ سورة فصلت الآية 11.

[37] ـ يوسف الاية : 04

* ـ ولو قال ابن الشجري : ادخلي مساكنك لا يحطمنك لكان أحسن في الإشارة إلى الجماعة من النمل دون الإشارة إلى كل فرد من أفراد النمل لان نون النسوة هي أيضا للعاقل فلعلها كبوة جواد

[38] ـ ابن الشجري–أماليه – ص : (245/2)

[39] ـ أبو القاسم السهيلي ـ نتائج الفكر. ص117.

المحاضرة السابعة : أبنية جموع التكسير ودلالتها1

اسم الجنس الإفرادي والجمعي.

النكرة واسم الجنس:

مفهوم النكرة ودلالتها بين العموم والاستغراق والخصوص والانفراد:

قال ابن الحاجب مستدلا على حصر الاسم في اسم الجنس والعلم والمعرفة: إنَّ اللفظ إمَّا أن يوضع لشيء بعينه أو لا فإن وضع لشيء بعينه فهو اسم الجنس، ويسمى نكرة إذ رجل موضوع لزيد وعمرو لا على جهة التعيين، وإنما على البدل وكذلك ما أشبهه وإن كان لشيء بعينه فلا يخلو إما أن يصح إطلاقه على غيره أو لا، فإذا لم يصح إطلاقه على غيره فهو العلم. وإن صَحَّ فهو المعرفة"[40] فالنكرة إذا خاصة في ذاتها، إذ هي اسم وضع لفرد من أفراد الجملة على أن يكون شائعًا في جنسه، إن اتفق أن يوجد له جنس، " والنكرات بَعْضهَا أنكر من بعض كالمعارف، فَأنْكر النكرات شَيْء، ثمَّ متحيز، ثمَّ جسم، ثمَّ نَام، ثمَّ حَيَوَان، ثمَّ ماش، ثمَّ ذُو رجلَيْنِ، ثمَّ إِنْسَان، ثمَّ رجل وَالضَّابِط أَن النكرَة إِذا دخل غَيرهَا تحتهَا وَلم تدخل هِيَ تَحت غَيرهَا فَهِيَ أنكر النكرات، وَإِن دخلت تَحت غَيرهَا وَدخل غَيرهَا تحتهَا فَهِيَ بِالْإِضَافَة إِلَى مَا يدْخل تحتهَا أَعم، وبالإضافة إِلَى مَا تدخل تَحْتَهُ أخصّ "[41].

والنكرة هي الأولى والمعرفة بعدها على مذهب سيبويه وجمهور البصريين فالتنكير عندهم أصل والتعريف فرع عليه، وقد علَّل سيبويه ذلك تعليلين أحدهما يعتمد على أساس دلالي والثاني يعتمد على أساس شكلي. فالدلالي يظهر في قوله:...لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف[42].

وأما الشكلي فيظهر في قوله:...لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به"[43].

---

[40]- ابن الحاجب – أمالي ابن الحاجب – دراسة وتحقيق: فخر سالم سليمان قدارة، مطبعة دار عمار –عمان – الأردن – ومطبعة دار الجيل بيروت لبنان 1409هـ-1989م ـ ص : (325/1)

[41]- الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي ، الحنفي ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ـ ت : عدنان درويش – محمد المصري ـ مؤسسة الرسالة – بيروت لبنان ـ ص :896 .

[42]- الكتاب (22/1)

[43] ـ نفسه (62/3)

وقال الكوفيون وابن الطراوة: "من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير نحو: مررت بزيد وزيد آخر، وما التنكير فيه قبل التعريف، وهذا التقسيم قالوا: يبطل مذهب سيبويه"[44]. واعلم أن النكرة تفيد في عرف الاستعمال – إن أمكن تجريدها من القرائن – الوحدة لأنها وضعت لفرد من أفراد الجملة كما ذكرنا ولكن ما إن اقترنت بالقرائن ـ وهذه حالها لا تكاد تنفك عنها ـ أفادت العموم والاستغراق، والقرائن التي تصرفها لذلك كثيرة منها: اقترانها بألفاظ الأعداد كقولنا: "عشرون درهما" فقد نبّه قولك (عشرون) على أن يراد به الجنس كلهم إذ كان لا يجوز أن يفيد واحداً غير معين مع اقتران العشرين به لما يدخل المعنى من الفساد ولأنه من الظاهر أن المراد بـ (عشرين رجلاً) مثلاً عشرون من الرجال، ومن القبيل الذين هم الرجال[45]، وفي النفي و الاستفهام كقوله تعالى: "ولا يظلم ربك أحداً" الكهف : الآية: 49 وقوله أيضا:"فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرَّة أعين" **مريم : الآية: 65** وقولنا: "ما جاءني من رجل" وقوله تعالى:"هل تعلم له سميا" **السجدة : الآية: 17** وقولنا: "هل جاءك من خبر؟" . قال المرزوقي: "ويدل على إفادتها العموم والاستغراق أن "من" في قولك: "ما جاءني من رجل "و"هل عندك من شيء" لا يجوز أن يدخل على مخصوص مفرد، لا تقول "ما جاءني من عبد الله" فلولا أنه يفيد في رجل إذا اقترن به في قولك: "ما جاءني من رجل" و"هل جاءك من خبر"و"هل عندك من شيء" للكثرة و الشمول كان لا يمتنع من دخوله على المفرد المخصوص أيضاً، وإذا قد امتنع منه، وكان قولك (رجل) لا يخلو من أن يفيد واحداً من قبيله غير معين أو القبيل كما هو"[46] والقول ذاته يقال على الآيتين الكريمتين. والنكرة تعم في النفي سواءً دخل حرف النفي عليها نفسها كقولنا: "لا رجل في الدار" أو على الفعل الواقع عليها كقولنا: "ما رأيت رجلاً" ففي الوجهين يثبت العموم فيها ضرورة واقتضاء لا لمعنى في نفس الصيغة إذ هي (نفي صيغة النكرة) لا تتناول في

---

[44]- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي . إرتشاف الضّرب من لسان العرب . تحقيق و تعليق : مصطفى أحمد النمّاس مطبعة المدني . المؤسسة السعودية بمصر ط1 1408 هـ 1987 م.– ص (459/1)

[45]- المرزوقي أبوعلي ابن محمد – أمالي المرزوقي– تحقيق : وائل الجبوري– دار الغرب الاسلامي– ص(191) .

[46] - نفسه .

النفي والإثبات إلا واحداً، وذلك لأنه لما نفي رؤية رجل منكر فقد نفي رؤية جميع الرجال لأنه نفي رؤية هذه الحقيقة وهي موجودة في جميع الأفراد فكان من ضرورته انتفاء رؤية جميع الأفراد لئلا يلزم الجمع بين النقيضين، إذ لو كان رأى رجلا واحداً لا تنتفي رؤية تلك الحقيقة. ويؤيد ما ذكرناه أن اليهود لما قالت: "ما أنزل الله على بشر من شيء" رد الله قولهم بقوله عز اسمه:"قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى " **الأنعام : الآية 91** ، ولو لم يكن الكلام الأوَّل مفيدًا للعموم لما كان هذا رداً له، ولأن النصوص والإجماع تدل على أن كلمة "لا إله إلا الله" كلمة توحيد، وأنَّى يصح أن تكون كلمة توحيد لو لم يكن نفي النكرة "إله" موجباً للعموم.

فقد عَمَّ وشمل النفي في هذه النكرة (إله) كل إله بمعنى: لا مألوه بحق، ووحدَّ الألوهية الحق وأثبتها بعد الاستثناء لله وحده فقال: إلاَّ الله. ولكن لقائل هنا أن يقول: لو كانت النكرة في النفي موجبة للعموم لما صح الإضراب عنها بإثبات التثنية والجمع كقولك ما رأيت رجلا بل رجلين أو رجالاً كذا نقل عن سيبويه.

قال في كشف الأسرار: "نحن لا نسلم صحة ذلك ولئن سلمنا فنقول: بقرينة الإضراب يفهم المراد نفي صفة الوحدة لا نفي نفس الحقيقة، كما لو قال ما رأيت رجلا كوفيا يدل على انتفاء رؤية هذه الحقيقة الموصوفة لا مطلق الحقيقة كذا هذا"[47].

يفهم من كلامه أنه في قولنا: "ما رأيت رجلا إن سلمنا بالإضراب عنه بإثبات التثنية والجمع بقولنا: "بل رجلين أو رجالا" لا يقدح في عموم النكرة "رجل" في موضع النفي هذا لأنها عمت نفي رجل موصوف بالوحدة كما لو وصف بأنه كوفي جاز الإضراب بإثبات البصري مثلا أو غيره، ولم تعم نفي نفس حقيقة الرجل دون التفات إلى وحدته أو عدده ولذلك جاز الإضراب بقولنا بل رجلين وما فوقهما.

---

[47]- البخاري علاء الدين عبد العزيز بن أ حمد . كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي . وضّح حواشيه : عبد الله محمود محمد عمار . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 1418 هـ 1997 م . ص: (20/2) .

كما تعمّ النكرة في موضع الشرط لأنه مثل النفي لا اختصاص له فهي في الشرط ليست مختصة بمعين قال ابن القيم[48]: " وتعم في الشرط من قوله تعالى: "فإمَّا ترينَّ من البشر أحدا فقولي إنّي نَذَرت للرّحمن صومًا فلن أكلّم اليوم إنسيًّا" [مريم :26] وفي قوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله " [هود : 08]، وفي قولنا: "من يأتني بمال أُجَازِه فلا يختص هذا بمال دون مال، فالنكرة هنا تعمّ كل مال يؤتى به وفي الآية الأولى لفظه "أحد" صيغتها صيغة مفرد ودلالتها دلالة النكرة التي عمَّت وشملت كل فرد من البشر، وكذا في الآية الثانية عمَّت وشملت كل فرد من المشركين.

وتعم النكرة في النفي أيضا كقوله تعالى: "ولا يلتفت منكم أحدٌ " [الحجر: 65] فقد عمَّ النفي وشمل كل فرد منهم، غير أن الأصل في الإثبات الاختصاص والدَّلالة على الإفراد لا العموم كما في الاستفهام والنفي والشرط والنهي ولكن إن دلَّ المقتضى على عموم النكرة وشمولها فالمآل إليه كما في قوله تعالى:"ربَّنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار"[49]. فحسنة هنا رغم الإفراد في صيغتها فهي أعمّ وأشمل وأتمّ معنى، فقد استغرقت جميع الحسنات أيّاً كان نوعها ولو دخل الجمع مكانها كأن يقول: "حسنات" لكان مقتضاه التقييد والتحديد لا الإطلاق الذي دلت عليه هذه النكرة وذلك لأن من بين معاني العام الاستيعاب والاستغراق ، ويكون هذا بالمفرد العام كقولنا "حسنة" أو الاجتماع والكثرة من غير استغراق، ويكون هذا بالجمع كقولنا:"حسنات".

وقد أشار إلى هذا ابن القيم أيضاً قال[50]: "وفي سياق الإثبات بعموم العامة والمقتضى" كقوله تعالى: "علمت نفس ما أحضرت"[التكوير الآية 14] ،وقوله ومن عمومها بعموم المقتضى: "ونفس وما سوَّاها" [الشمس : 07] ولا شك أن دليل عموم النكرة هنا أنك تستطيع أن تسبقها بلفظة "كل" الدَّالة على الشمول والاستغراق، ولأن

---

[48] ـ ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي . بدائع الفوائد . تحقيق هاني الحاج . المكتبة التوقيفية . مصر من دون تاريخ . ص : (241/2) .

[49]ـ العلمي عبد الحميد . مسالك علم الدلالة بين النحويين و الأصوليين . أنفوبرنت الليدو . فاس . المغرب ط1 / 2000 م. ص:50.

[50]ـ ابن قيم الجوزية – بدائع الفوائد – ص (241/2).

المقتضى دلَّ على أن كل نفس ستعلم يوم القيامة ما أحضرت وقدَّمت وأخرت" كما قال تعالى: "علمت كل نفس ما قدَّمت وأخَّرت " [الانفطار: الآية 5]

اسم الجنس

الجنس لغة: الضرب من الشيء وهو أعم من النوع ومنه المجانسة والتجنيس[51]

واعلم أن اسم الجنس هذا أغلب ما يكون عند النحاة والمناطقة والأصوليين مرفوقا بالألف واللام التي للجنس والاستغراق لا لفرد مخصوص أو للعهد والحضور الذهني أو اللفظي وما إن يجرد منها (أي اللام) يصطلح عليه بمفهوم "النكرة " التي قد بحثنا في دلالتها ومعناها.

فما حد اسم الجنس ؟

جاء في كتاب الشكل والدلالة :" يشترك النحو في استعمال اسم الجنس مع علمي المنطق وأُصول الفقه ... فمعناه في المنطق :"المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ؟ وهو في أصول الفقه :"عبارة عن كُلي مقول على كثيرين مختلفين بالأعراض دون الحقائق " وأما معناه في النحو ، فالمشهور عند النحاة أن اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أو الماهية من حيث هي.وقد اختار ابن الحاجب أنه هو الموضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ، ويسمى فرداً منتشراً " أي أنه هو الموضوع للماهية مع مراعاة النظر إلى فرد مطلق غير محدد من أفراد هذه الماهية وبعبارة أخرى نقول إن اسم الجنس في رأي ابن الحاجب: هو ما علق بشيء لا بعينه[52] ومثال ذلك : رجل وعِلْم ، فبناءً على ما سبق كل من هذين خالٍ من أي دلالة أخرى غير حقيقة الرجل وحقيقة العلم وهذه الحقيقة بالنسبة للرجل مثلاً هي الذات باعتبار الذكورية والإنسانية ."[53]

---

[51] ـ الرازي – الصحاح مادة (ج،ن،س)

[52] ـ وعلى هذا جعل حده كحد النكرة كما جاء في الفوائد الضيائية والقول من المتن لابن الحاجب :"النكرة هي ما وضع لشئ لا بعينه "وجاء قول الشارح :" الجامي " : أي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك. الفوائد الضيائية (155/1)

[53]ـ عبد السلام السيد حامد – الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – مصر 2002ـ ص:191.

وبالتأمل في التعريفات نجد أن النكرة أعم وأشمل من اسم الجنس لأنها تضم اسم الجنس باعتبار تقاسيمه من حيث الدلالة والعدد والتعيين ، وتضم ما ليس باسم جنس ولكن يعد نكرة وذلك مثل تفاحة وتمرة وطفلة وزيتونة وغيرها مما يصلح أن يكون واحداً لاسم الجنس الجمعي فإن التمرة والنخلة وغيرها من هذا القبيل لا تصلح أن تكون اسم جنس لما تُحلَّى بالألف واللام وإنما اللام فيها ينصرف مدلولها إلى التمرة الواحدة المعرفة من القبيل الذي هو اسم الجنس وهو التمر والنخيل والطفل والزيتون ما لم تكن اللام فيه للعهد.

تقسيم اسم الجنس باعتبار الدلالة والعدد والتعيين :

أـ باعتبار الدلالة :

ينقسم اسم الجنس إلى قسمين أساسيين اسم عين واسم معنى.

* **اسم الجنس الدّال على العين:** وهو ما يقوم بنفسه ويكون أمَّةً في أفراده التي لها جواهر تقوم بها وهو يضم ويشمل ويستغرق كل فرد يندرج تحته، فهو إذاً تستطيع أن تتصوره بذهنك وليس لك أن تقف عليه حسياً وإنما تتحقق أفراده في الصورة المحسوسة التي لك أن تقف عليها ،فالحصان مثلاً هو جنس لكل حصان بأي صورة وأي نوع وأي لون كان .

وأمثلة اسم العين بهذا المعنى :الفرس ،الإنسان والأسد ،الدرهم ،الطعام ،الدم الطفل ولكن من هذه الأجناس ما يصح أن يقع موقع المنكور منها ، ومنها ما لا يصح والعبرة في ذلك بقابلية شمول الأنواع وتأثير القرائن اللفظية والذهنية .

* **اسم الجنس الدال على معنى:**

ويقصد به المصدر وما يشبهه مما يدل على الحدث كأَكْلٍ وضَرْبٍ وسوادٍ فهذاَ عرَض ليس له جوهر قام به، وصيغته صيغة المفرد ودلالته على الحدث مجردًا من الزمان والمكان والفاعل والعدد،فالمصدر المعروف" رَكْضٌ " مثلا لا يدلّ على زمن الرَّكض ولا مكانه ولا فاعله ولا عدد الراكضين ولا على جنسه أمذكر أم مؤنث، يضاف إلى ذلك كله أن حدث المصدر ذهني ، أي هو معنى مجرد لا ذات حسية مجسمة فهو لا يدرك بالحواس لأنه غير محدد النوع و الكمية و الماهية "فالضرب "

مثلا يتناول أفراده وأجزاءه من أولها إلى حيث انتهت وبلغت مستغرقا إيَّاها وشاملا لها، واكتفوا له بذلك الاسم في تمييزه عما يخالفه من الأكل والشرب والجري وغيرها، ولذلك لم يجمعوه ولم يثنّوه وتركوه على إفراده، لأنهم صاغوه بشرط أن يفيد ما وضع له بالغًا ما بلغ وكيف تزايد وتناقص، وبهذا المعنى يفيد الإطلاق ويستحيل تقييده وتحديده.

جاء في المغني الجديد في علم الصرف" دلالة المصدر تشبه دلالة الاسم حين يدل على جنس أو على مفهوم عام فحين نقول "بيت" يتكون لدى السامع مفهوم مجرد عن البيت غير محدد بالمادة التي تكونه كأن تكون حجرا أو اسمنتا أو خشبا، وغير محدد بحجم خاص كأن يكون كبيرًا أو صغيرًا أو غير مقيد بمواصفات خاصة كأن يكون مزينا أو مجردًا من أدوات الزينة أو كأن يكون ضمن حديقة أو في الشارع ومثل ذلك الأسماء: (طاولة، كتاب، مدرسة، إنسان). [54]

وأنت ترى أنه اعتبر المصدر قسيم اسم الجنس فشبهه به ولم يعتبره اسم الجنس ولكن الأصح – في اعتقادنا– أن المصدر هو اسم جنس دال على معنى لا عين.

قال السهيلي: " أما الفعل أو ما فائدته كفائدة الفعل من المصادر فلا يجمع ولا يثنى...لأن المصادر كلها جنس واحد من حيث كانت عبارة عن حركة الفاعل والحركة تماثل الحركة ولا تخالفها بذاتها." [55]

ودليل كون المصدر واقِعًا للجنس وشاملا له مجيئه بصيغة الإفراد دون الجمعُ محلا بلام الجنس ليعم الجنس كله لا ينقص منه شيء قوله تعالى في سورة الفاتحة: « الحمد لله ربِّ العالمين ». قال ابن قيم رحمه الله:" ولذلك قال سبحانه:"الحمد لله" بلام الجنس المفيدة للاستغراق، فالحمد كله له إما ملكا وإما استحقاقا، فحمده لنفسه استحقاق وحمد العباد له وحمد بعضهم لبعض ملك له فلو حمد هو غيره لم يسغ أن

---

[54] ـ حلواني محمد خير– المغني الجديد في علم الصرف– دار الشرق العربي– بيروت لبنان ط1 سنة 1918 ص: 214 .

[55] ـ السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (المتوفى: 581هـ) ـ نتائج الفِكَر ـ دار الكتب العلمية – بيروت ـ ط : 1/ 1412 – 1992 م ـ ص : 278 .

يقال في ذلك "الحمد ملك لله" لأن الحمد كلامه ولم يسغ أن يضاف إليه على جهة الاستحقاق وقد تعلق بغيره". أي أنَّه إذا حَمِدَ اللهُ فلانا فقد نال ذلك الشخص واستحق من جنس الحمد فلا يكون جنس الحمد كله لله وحده، ولذلك لا يقال أبدًا حمد اللهُ فلانا من مَلَكٍ أو رسول أو صالح وإنما يقال أثنى الله على عباده الصالحين مثلا ، أو يقال مدح الله المتصدقين في كتابه ، والثناء والمدح ليسا كالحمد .

ب ـ اسم الجنس باعتبار العدد:

ينقسم اسم الجنس في رأينا إلى ثلاثة أقسام مفرد واسم جنس إفرادي واسم جنس جمعي فأما المفرد فهو الواحد الذي له جمع بالطريقة المعروفة الجمع نحو أسد وجبل وأما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يدل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة ولا يمكن أن يكون له واحد من لفظه ولا معناه نحو: ماء وتراب وعسل وخل.

وأما اسم الجنس الجمعي فهو ما اشتهر بأنه يدل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده إما بالتاء فيه وهذا هو الغالب نحو: تمر وتمرة، بقر وبقرة، وكلم وكلمة، وإما بياء النسب في المفرد نحو: عرب عربي، روم ورومي، وإنما سميناه باسم الجنس الجمعي لشهرته بالدلالة على أكثر من اثنين وهو في الأصل موضوع للماهية سواءً كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع وعلى هذا يجوز أن يدل على المفرد والاثنين .

جـ ـ اسم الجنس من حيث التعين:

ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين قد مضى البحث فيهما وهما النكرة والمعرفة بـ: "أل" الجنسية ويبقى هنا أن نجمل القول في "ال" الجنسية هذه فقد تفرقت أنواعها هي "أل" العهدية بين الصفحات شتاتا لا تفصيلا فنقول إن "أل" الجنسية هي ثلاث أنواع:

* إما أن تكون لاستغراق جميع الأفراد وتعرف بجواز أن يخلفها كل حقيقة كما في قوله تعالى " إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا " فهي مستغرقة كل فرد من أفراد الإنسان. **العصر الآية 3** .

* وإما أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم وتعرف بجواز أن يخلفها "كل" مجازًا نحو أنت الرجل علمًا أي أنت الكامل في هذه الصفة.

*وإما أن تكون لتعريف الماهية وبيان الحقيقة وتسمى " لام الحقيقة والماهية والطبيعية وهي التي لا تحل " كل" محلها لأنها تكون كما أشرنا لبيان حقيقة الجنس بقطع النظر عما يصدق عليه من أفراده كقولنا :" الرجل أصبر من المرأة" فحقيقته وطبيعته أنه كذلك" وليس كل رجل كذلك فقد يكون من النساء من تفوق بجَلدها وصبرها كثيرا من الرجال، وما سوى هذه اللامات فإما أن تكون لامًا زائدة أو للعهد أو غير ذلك. [56]

و إذا كنا فد ذكرنا أن اسم الجنس النكرة ، كما أن هذا المعنى يستفاد أيضا من الاسم المعرف "بأل" الجنسية فما الفارق إذًا بين هذين النوعين ؟

تتمثل الإجابة في أن النكرة تفيد أن الاسم بعض مجهول أو شائع من جملة , أما المعرف "بأل" الجنسية فعلى الرغم من أنه يستفاد منه الشياع أو البعضية بقرينة فإن المراد منه في الأصل الماهية مجردة.

يقول الرضي : " فالفرق بين ذي اللام والمجرد منها أن المجرد لأجل التنوين الذي فيه التنكير يفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا ولقيت رجلاً شيءٌ من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللاّم (نحو, اشتريت التمر لقيت الرجل) فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية (أي الشياع) لكن البعضية مستفادة من القرينة وهي هنا الشراء واللقاء . فكأنك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس .وهذا الفرق هو ما عبر عنه ابن هشام بطريقة أخرى حين قال :(لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد). [57]

أما من حيث التقاء النكرة والمعرفة بأل الجنسية في سياق كلام واحد فالأصل فيه أن المعرفة إذا أعيدت معرفة أو نكرة أو النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية

---

[56] ـ انظر : عبد السلام السيد حامد– الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى– ص: 194.

[57] ـ عبد العظيم البخاري– كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي – مصدر سابق (25/2) .

غير الأولى لأن المعرفة مستغرقة للجنس والنكرة متناولة لبعض الجنس وبعض الجنس يكون داخلا في الجنس كُلِّهِ لا محالة مقدمًا كان أو مؤخرًا. [58](2)

أما النكرة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى لأن كل واحدة منهما متناولة للبعض فلا يلزم أن تكون الثانية غير الأولى ولأن النكرة الثانية(وأي نكرة كانت) هي اسم الجنس المطلق الشائع في أمته الذي لا يتقيد من حيث التعيين لو انصرَفَتْ إلى الأولى وقلنا أنها هي لتعينت ضرب تعيُّنٍ بأن لا يشاركها غيرُها فيه فلا تبقى بهذا التعيين شائعة في الجنس والأمر بخلاف هذا.

روى الإمام مالك في موطّئه عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ كَتَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، يَذْكُرُ لَهُ جُمُوعًا مِنَ الرُّومِ وَمَا يَتَخَوَّفُ مِنْهُمْ. فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: " أَمَّا بَعْدُ. فَإِنَّهُ مَهْمَا يَنْزِلْ بِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ مِنْ مُنْزَلِ شِدَّةٍ، يَجْعَلِ اللَّهُ بَعْدَهُ فَرَجًا. وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ. وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [آل عمران: 200] "[59] .

قول الفاروق رضي الله عنه : " وَإِنَّهُ لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ" مبني على ما ذكر في سورة الشرح من تكرار كلمة يسر منكرة، وكلمة العسر معرفة، فالناظر في السورة يدرك أن "العسر" أعيد معرفًا باللام فكان الثاني عين الأول كما قدمنا واليسر أعيد منكرًا فكان الثاني غير الأول.

و مثال المعرفة تعاد نكرة فتكون الثانية عين الأولى قول الشاعر: [60]

صفحنا عن بني هذيل وقلنا القوم إخوان عسى الأيام أن يرجعن قومًا كالذي كانوا

ومثال النكرة تعاد معرفة فتكون الثانية عين الأولى أيضا كما أشرنا قول الله عز وجلّ : " كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول" .

---

[58] ـ مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ) ـ الموطّأ ـ ت : بشار عواد معروف – محمود خليل ـ مؤسسة الرسالة ـ 1412 هـ ـ ص : 379/1 .

[60] ـ انظر عبد العظيم البخاري– كشف الأسرار . ص : (26/2)

المحاضرة الثامنة: أبنية جموع التكسير ودلالاتها2

اسم الجمع وأبنية الجمع

لما كان المثنى فرعا على المفرد جعل له علامة تدل عليه في آخر المفرد قضاء لحق الأصالة فيه والتبعية في المثنى ، ولأن دلالته على اثنين ثابتة التزموا فيه الزيادة التي زادوها في مفرده ولم تنخرم عليهم أمّا الجمع ولكونه تختلف دلالته العددية ولا تثبت قلّة وكثرة فلم تثبت العلامة الزائدة وأحيانا (الناقصة) المفرقة بينه وبين مفرده (باستثناء ثبوت الواو أو الياء والألف والتاء في جمعي السلامة) فقد ذهبوا به كل مذهب وصرّفوه كل مصرّف فمرّة جعلوه على حدّ التثنية وهو قياس الباب كالتثنية والنسب والتأنيث وغيرها وتارة اجتلبوا له همزة في أوّله وقالوا إنّ دلالته محصورة بين الثلاثة والعشرة وتارة اجتلبوا له علامة في وسطه كالألف في جعافر والياء في عبيد والواو في فلوس، وتارة جعلوا إسقاط بعض حروفه واختصارها علامة عليه نحو عنكبوت وعناكب وسفرجل وسفارج فإنّه لما ثقل عليهم المفرد وطالت حروفه وازداد ثقلا بالجمع خففوه بحذف بعض حروفه لئلا يجمعوا بين ثقلين ولا يناقض هذا ما أصلوه من طول اللفظ لطول المعنى وقصره لقصره، فإنّ هذا باب آخر من المعادلة والموازنة عارض ذلك الأصل ومنع من طرده، ومنه جمعهم فَعِيل وفَعُول وفَعَال على فعل، كرغيف وعمود وقذال على رغف وعمد وقذل لثقل المفرد بالمَدّة فإن كان في واحده تاء التأنيث فإنها تحذف في الجمع، فكرهوا أن يحذفوا المَدَّة فيجمعوا بين نقيضين فقلبوا المدَّة ولم يحذفوها كرسالة ورسائل وصحيفة وصحائف، فجبروا النقص بالفرق لا أنهم تناقضوا. وتارة يقتصرون على تغيير بعض حركاته فيجعلونها علامة لجمعه كأَسَد وأُسْد وعَبْد وعَبَد، وتارة يجتلبون له لفظا مستقلا من غير لفظ واحده كخيل وأيم وقوم ورهط ونحوه، وتارة يجعلون العلامة في التقدير والنية لا في اللفظ كفُلْك للواحد والجمع، فإن ضمة الواحد في النية كضمة قُفْل وضمة الجمع كضمة رُسْل وكذلك الشأن في هجان ودلاص وأسمال وأعشار وشمال مع أن الغالب في هذا الباب يكون التمييز في دلالته اعتمادا على موصوفه .

وجوه الفرق بين الجمع واسم الجمع

تتلخص هذه الأوجه فيما يلي:

1 ـ أنّ الجمع على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة مجمع عليها بين أهل النحو والصرف الاّ من شذّ منهم، فلم يختلفوا على أنّ أَفْعُل وأَفْعَال وأَفْعِلَه وفِعْلَة وفُعْل وفُعُل وفُعَل وفِعَل و فُعَلَة وفِعَلَة وفَعَلَة وفَعْلَى وفُعَّل وفُعَّال وفِعَال وفُعُول وفِعْلان وفُعْلان وفُعَلاء وأَفْعِلاء وفَعَالِل وفَعَالِيل وأَفَاعِل وأَفَاعِيل وتَفَاعِل وتَفَاعِيل ومَفَاعِل ومَفَاعِيل ويَفَاعِل ويَفَاعِيل وفَوَاعِل وفَوَاعِيل وفَيَاعِل وفَعَائِل وفَعَالي وفُعَالِي وفَعَالِيّ[61] أغلب أهل العلم أن هذه هي أوزان جموع التكسير لاطّراد تكسير المفرد عليها أو كثرة السماع فيها مثل فِعْلَة غير أن ابن السرّاج قد شذّ في اعتبارها اسم جمع لا جمع تكسير لعدم ا طّرادها في مفرد ما، نقل عنه ذلك ابن مالك في التسهيل وأشار إلى هذا الرأي في منظومته الكافية الشافية بقوله:[62]

وقيل إنّ فعلة اسم جمع لأنّه لم يطّرد في الوضع .

2 ـ أنّ للجمع واحدا من لفظه وليس لاسم الجمع واحدا من لفظه بل له واحد من معناه فواحد الإبل بعير وناقة وواحدة الغنم شاة وواحد النساء امرأة وكذا الذود والقوم والرهط واحد كل منها ليس من لفظها فهذا اللفظ الدّال على الجمع الذي لا واحد له من لفظه مجمع على إعطائه مصطلح" اسم الجمع" من لدن سيبويه إلى يوم الناس هذا.

جاء في الكتاب "وأما ما كان اسما لجمع مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد لا تصرفه اسم رجل نحو إبل وغنم لأنه ليس له واحد"[63] فهذا النوع الأول من اسم الجمع لا خلاف فيه بعد سيبويه وصار متفقا عليه إلاّ أنّ الثعالبي أطلق عليه لفظ الجمع حين قال:" فصل في الجمع الذي لا واحد له من لفظه :النساء النعم والغنم والخيل والإبل والعالم والرهط والإبل..." [64]"ولكنه معذور فهو لم يسمي كتابه فقه الصرف العربي وأسراره.

---

[61] ـ مصطفى الغلاييني–جامع الدروس العربية– مبحث جمع التكسير ـ ص : (191–213)

[62] ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ تحقيق : عبد المنعم احمد هريدي–جامعة أم القرى(1807/4)

[63] ـ سيبويه–الكتاب(240/3) طبعة بتحقيق عبد السلام هارون.

[64] ـ الثعالبي أبو منصور– فقه اللغة وأسرار العربية– شرح وتقديم يس الأيوبي– طبعة المكتبة العصرية– بيروت لبنان 1422–2002 ـ ص : 426

أما النوع الثاني : وهو ماله مفرد معروف من لفظه، فقد وقع خلاف في تسميته إمّا اسم جمع وإمّا جمعا .
واليك الآن الآراء المختلفة لأئمة النحو بدءً بسيبويه على عدد من الكلمات ثم نأتي إلي سبب الاختلاف في تسميتها.

الكلمة	عند سيبويه	عند الأخفش وابن السّكّيت	عند الفرّاء الزبيدي	عند ابن السرّاج	عند ابن مالك
رَهْط	اسم جمع	اسم جمع	اسم جمع	اسم جمع	اسم جمع
ركْب	اسم جمع	ج تكسير	ج تكسير	اسم جمع	اسم جمع
عَمَد	اسم جمع	اسم جمع	ج تكسير	اسم جمع	اسم جمع
فِتْيَة	جمع تكسير	جمع تكسير	جمع تكسير	اسم جمع	جمع تكسير
تَمْر	اسم جنس	اسم جنس	ج تكسير	اسم جنس	اسم جمع
قِرَدَة	جمع	جمع	اسم جمع	جمع	جمع
حَجْلَى	جمع	جمع	جمع	اسم جمع	جمع

اعتبر سيبويه الكلمات مثل رَكْبٍ وسَفْرٍ ورَجْلٍ أسماء جموع مثلها مثل التي لا مفرد لها من لفظها حين قال:" هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود إلاّ أنّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك ركب وسفر" [65] واستدل على كونه ليس بجمع لأنّه يصغّر على لفظه والجموع الدّالة على الكثرة لا تصغّر على لفظها وإنّما تردّ إلى لفظ مفردها أو جمع قلّتها كما أكّدنا ذلك

[65] ـ سيبويه– الكتاب (624/3)

سابقا وهذا قوله:" فالركب لم يكسّر عليه راكب ألا ترى أنّك تقول في التحقير رُكيب وسفير فلو كان كسّر عليه الواحد ردّ إليه فليس فَعْل ممّا يكسّر عليه الواحد للجمع"[66] ولكن لقائل أن يقول فهذه أبنية القلّة سميت جموعا وهي تكسّر على ألفاظها دون ردّها إلى المفرد مثل قولك: أكلب وتصغيرها أكيلب وأحمرة وتصغيرها أُحَيْمِرَة وأقلام وأُقَيْلام وغِلْمَة وغُلَيْمَة وكلّها قد قالها سيبويه .

ولكن نقول: إنّ لسيبويه دليل آخر وهو الذي لجأ إليه في إخراج الكلمات الدّالة على الجمع والتي لها مفرد من لفظها من دائرة جموع التكسير مثل؛ طير في طائر و صحب في صاحب وكمأة في كمأ وآدم في أديم وعمد في عمود وجامل وباقر في جمل وبقرة فدليله في ذلك أنّها تذكر ولا تؤنث كما تؤنث جموع التكسير فقال:" ومثل ذلك (يقصد أسماء الجموع)أديم وآدم والدّليل على ذلك أنّك تقول هو آدم وهذا أديم ونظيره أَفِيق وأَفَق وعمود وعمد. وقال يونس: يقولون هو العمود ومثل ذلك الجامل والباقر لم يكسّر عليهما جمل ولا بقر والدليل عليه التذكير والتحقير وأنّ فاعلا لم يكسّر عليه شيء"[67] ويؤيد هذا قول الشنفرى في لاميته :

فَعَبَّت غِشَاشًا ثم مرّت كأنّها مع الصبح ركب من أُحاضة مُجْفِل. [68]

وله دليل آخر في كونها ليست بألفاظ جموع وهو الإضافة إليها فالباب في الإضافة الى جموع التكسير أن توقع الإضافة على واحدها الذي كسّرت عليه كما تقول في قبائلي قَبَلِيّ وقَبَلِيَّة للمرأة، ولو كانت هذه الألفاظ مثل:جامل وباقر وركب

---

[66] ـ نفسه: ثم استدل بالبيت الذي انشده:

بنيته بعصبة من ماليا أخشى ركيبا ورجيلا عاديا .

وهو لأحيحة بن الجُلاح .

[67] ـ السابق (392/3) طبعة دار الكتب العلمية

[68] ـ انظر الرضي على الشافية مرجع سابق(202/2) حيث يصف الشنفرى في هذا البيت قطاً وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلته والعَبُّ،شرب الماء بلا مص والضمير فيه للقطا وغشاشا:أي على عجلة أو بمعنى قليلا،أو هو الوقت الذي قبل ٱلإسفار وقد بقي من ظلمه الفجر شيء والركب أصحاب الإبل إذا كانوا عشرة فأكثر وأحاظه بضم الهمزة– قبيلة من الأزد في اليمن ،ومجفل بمعنى مسرع والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد وليس لفظه جمع بدليل عود الضمير عليه مفردا في قوله"مجفل"

ورَجْل جموع تكسير لردّت إلى مفردها في النسبة إليها ولكنه نسب إليها على لفظها كما ينسب للمفرد على لفظه فتقول فيها :جامليّ وباقريّ وركبيّ ورجليّ ، واستدلال سيبويه بالتصغير والإضافة في التفريق بين أسماء الجموع والجموع مبني على قاعدة وأصل أن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها وأصل الجمع هو المفرد فاللفظ إن ردّ في تصغيره إلى مفرده فصغّر فهو جمع لذاك المفرد أما أيّما لفظ (باستثناء أبنية القلة طبعا لأنها تصغر على لفظها لقربها من الأصل وهو المفرد) إن صُغّر على لفظه فإمّا ألاّ يكون له مفرد يردّ إليه وإمّا أن يكون هناك مفرد من لفظه ولكنّه لم يكسّر عليه فهو إذن ليس بلفظ من ألفاظ الجموع وإنّما لفظه لفظ مفرد. وعودة إلى أنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، فنجد أن العرب في نسبتها(إضافتها) وتصغيرها لما كان على حرفين محذوف ثالثه قد ردّت حرفه المحذوف (أي ردّته إلى أصله) فمن ذلك قولهم في دَمٍ دَمِيّ وفي يَدٍ يَدِيّ وإن شئت قلت دمويّ ويدويّ كما قالت العرب في غَدٍ غَدَوِيّ كل ذلك عربي.

ولسبب آخر وهو دراية سيبويه بالقياس والمطّرد والباب في كلام العرب فوجد أن أسماء الجموع هذه غير مطّرد أيّ مفرد في أن يكسّر عليها كما اطّرد في أبنية الجموع وأما الكوفيين الذين خالفوا سيبويه فمن هذين البابين أي باب التصغير وباب الاطّراد؛ فهم يقولون بأنه يمكن ردّه (لفظ اسم الجمع) إلى مفرده ثم يجمع كما في جموع التكسير، لكن اسم الجمع لا اسم الجنس (نحو تمر ونخل فتقول فيه تمير ونخيل) فقد ذهب الزبيدي مذهب الفرّاء وأشار إلى مذهب الأخفش من تصغير ركب على واحده ثم جمعه فقال: "وكذلك ما كان من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، فإنّك تصغّره على لفظه فتقول في تصغير نخل وتمر: نُخَيْل وتُمَيْر وكذلك ما جاء من نحو هذا، وأما ما كان من الجمع على فَعْل نحو: ركب وصحب وطير وشَرْب فانك تصغره على لفظه فتقول صُحَيْب رُكَيْب وطُيَيْر لأن هذا جمع غير مطّرد ومن النحويين (قصد الفرّاء والأخفش) من يصغّر واحده ويجمع فيقول صُوَيْحِبون ورُوَيْكِبون وطُوَيْرَات ويجعل هذا الجمع مطّردا لكثرة ما جاء منه"[69]

[69] ـ محمد إبراهيم عبادة–أسماء الجموع في القران الكريم ـ نقلا عن الواضح في علم العربية لابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي–تح : أمين علي السيد ـ دار المعارف سنة 1975 ص239.

وكذا ذهب ابن السّكّيت مذهب الأخفش فقال :"والشَرْب جمع شارب ...والركب جمع راكب"[70]

أما من باب الاطّراد فالأخفش يرى أنّ فَعْلا مطّرد في تكسير فاعل عليه قال أبو حيّان ناقلا رأيه : "وذكر الأخفش في الأوسط أن قول الجمهور في ركب إنّه من هذا الباب قال:وما أراه في القياس إلاّ مطّردا فقد قالوا :صائم وصوم ونائم ونوم وشاهد وشهد وزائر وزور".[71]

فلهذا قال بأنّه جمع ومن ثمّة أجاز لنفسه أن يردّه في التصغير إلى مفرده ثم يجمعه جمع سلامة كما مرّ، ولكن الرّضي ردّ قوله فقال:" واعلم أن فَعْلا في فاعل ليس بقياس فلا يقال جَلْس في جالس ولا يقال كَتْب في كاتب "[72]

ومعلوم أنّ الرّضي من أكبر من دافع عن سيبويه ونصره ويبقي أيضا من أكبر العلماء المحققين، ولكن إذا كان فَعْل قد انقاس في فاعل في نحو ثلاثة عشر مثالا وهي تاجر وتجر وراكب وركب وزائر وزور وصائم وصوم ونائم ونوم وشاهد وشاهد وشهد وشارب وشرب وصاحب وصحب وراجل ورجل وطائر وطير وراحل ورحل وعائد وعود ونائحة ونوح ولم يكن قياسا فيما بقي من فاعل وفي المقابل "فِعْلَة" التي عدّوها من جموع التكسير لم يصل اطّرادها في أيّ وزن من أوزان المفرد التي سمعت فيه إلى عدّة اطّراد "فَعْل" وهي ثلاثة عشر، فهل نردّ احتجاج ابن السرّاج على كون فِعْلة ليس بجمع ونقبل ردّ البصريين كون فَعْل اسم جمع وحالة فَعْل (من ناحية الاطّراد لا غير) أفضل في أن يكون جمعا، أمّا عن ردّه كون وزنه وزن مفرد ، ففِعْلة وزنها أيضا وزن مفرد مثل جلسة ومشية وقتلة وخلقة وقبلة والقائمة طويلة. فيعود الفيصل في ردّ فَعْل مثل(ركب وصحب) عن كونه من أبنية الجمع الشاهد من عصر الفصاحة وهو بيت أُحيحة الذي مرّ معنا حيث صغّر ركب ورجل على ألفاظهما دون ردّهما إلى المفرد أمّا الأخفش فقد أجاز لنفسه تصغيرهما (أي

---

[70] ـ ابن السّكّيت–إصلاح المنطق– ص 9–39–40.

[71] ـ الرّضي–شرح الكافية– (178/3)

[72] ـ الرّضي–شرح الشافية– (203/2)

ركب و رجل) بردّهما إلى مفردهما راكب وراجل- في زعمه- وتصغيره ثم جمعه جمع سلامة كما هو الشأن والباب مع تصغير جموع الكثرة.

أما اللّفظ الذي يكون الفرق بينه وبين واحده إمّا تاء نحو تمر وتمرة أو ياء نحو روم ورومي، فهو عند سيبويه اسم جنس وذلك لأنّه لا يدّل على آحاد ولا يوضع لفظه للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا أو مثنى أو جمعا واستدل سيبويه على كونه ليس بجمع بثلاثة الأدلّة التي استدل بها في اسم الجمع وأنّ مفرده لا يكسّر عليه وأنّه يصغّر على لفظه وينسب (يضاف) إليه على لفظه ويذكّر ، وزيادة على ذلك أنه يقع على القليل والكثير، فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذلك الروم فان أكلت تمرة أو تمرتين وعاملت روميّا أو روميين جاز لك أن تقول أكلت التمر وعاملت الروم فلو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجلين ولا رجل.

وقد يكون بعض أسماء الأجناس ممّا أشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع كلفظ" الكلم" .

وفي هذه المرّة خالف الفرّاء[73] أيضا وابن مالك في التسهيل[74] بعد أن وافق سيبويه في الكافية الشافية أما الأخفش وابن السّكّيت فقد ذهبا مذهب سيبويه في اعتبار ما بينه وبين مفرده تاء أو ياء اسمَ جنس(*). أمّا اسم الجنس الذي لم يأت له مفرد مثل تراب وماء وخلّ، فلا خلاف في عدم اعتباره جمعا وإنّما سمّوه اسم جنس إفرادي، وإنّما لم يأت لمثل تراب وعسل وخلّ وماء مفردا بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتّفاح والتمر والجوز. وبالعودة إلى أسماء الجموع نجد أنّها ستة عشر وزنا بالنّظر في كتاب سيبويه وكتابي الكافية الشافية وكتاب التسهيل لابن مالك وكتاب ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي وهي في هذا الجدول[75]:

---

[73] ـ انظر الرضي على الشافية (194/2)

[74] ـ أبو حيان الأندلسي-ارتشاف الضّرب من لسان العرب (220/1)

(*) : انظر مذاهب هؤلاء الأئمة في الجدول السابق.

[75] ـ محمد إبراهيم عبادة- أسماء الجموع في القران الكريم مرجع سابق ص29

الوزن	المثال	كتاب سيبويه	ش الكافية الشافية	التسهيل	ارتشاف الضّرب من لسان العرب
فَعْل	ركب– راكب	~	~	~	~
فَعْلَة	رجلة – راجل	~	~	~	~
فَعَل	خدم – خادم	~	~	~	~
فُعْلة	صحبة ـ صاحب	~	~	~	~
فَعِل	ظرب– ظَرِبان	×	×	~	~
فَعِيل	ضئين – ضئن	~	~	~	~
فَعْلاء	قصباء – قصبة	×	~	~	~
مَفْعُولاء	مشيوخاء–شيخ	×	~	~	~
فَعُل	سمر – سَمُرَة	×	×	~	~
مَفْعَلَة	مشيخة – شيخ	×	×	~	~
فَعَالَة	صحابة–صاحب	×	~	×	~
فُعَال	ظؤار– ظئر	×	×	~	~
فِعَالَة	جمالة–جَمَل	×	×	~	×
فَعْلان	صنوان– صِنْو	×	×	~	~
فَعَلَة	سراة – سَرِي	~	~	×	~
فَاعِل	جامل – جمل	~	×	×	~

لقد رأينا التفريق بين اسم الجمع واسم الجنس والجمع .

أما عن الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس:

فهما مع اشتراكهما في أنّهما ليسا من أوزان الجموع فنجد أنّ هناك فروقا بينهما وهي أنّ اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وأنّ الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز إمّا بالياء وإمّا بالتاء ، بخلاف اسم الجمع.

والحاصل أن جمع التكسير يكون البتّة دالا على الجماعة ويكون البتّة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع ويكون البتّة مغايرا في اللفظ أو التقدير لمفرده "فأغلب أبنية الجموع تغاير واحدها في العلامة أمّا الأبنية التي غايرت واحدها في التقدير والنية لا في اللفظ فهي مثل؛ فُلْك ودِلاص وهِجَان وشِمَال وأَخْلاق وأَمشاج وأسمال وأعشار"[76] ، ففُلْك إذا أردت به الواحد فضمته تكون في النيّة والتقدير كضمة قُفْل (المفرد) وإن أردت الجمع تكون ضمته في تقدير ضمة رُسْل(المفرد) وكذا هجان في مذهب الخليل وسيبويه بمعنى الكريم الخالص من كل شيء تقول : هذا هجان بزنة فِعال تثنّيها فتقول هذان هجانان وتبقيها في الجمع بوزن الواحد فتقول هؤلاء هجان شبّهوا هجانا للواحد (وهي بزنة فعال) بفَعِيل، فكما يجمع فعيل على فعال ككريم وكرام جمعوا فعالا على فعالٍ حملا على فعيل، فهجان ودلاص في المفرد في حركاتها بتقدير وزن كتاب وإن أردت بها الجمع فوزنها بتقدير وزن جِمال وكذا شِمال في الأسماء بمعنى الطّبع واحد وجمع قال أبو الخطّاب (الأخفش الكبير شيخ سيبويه) منشدا بيتا لعبد يغوث الحارثي:

ألا لا تلوماني كفى اللّوم ما بيّا فما لكما في اللّوم خير ولا ليّا
ألم تعلما أنّ الملامة نفعها قليل وما لومي أخي من شماليا[77]

قال سيبويه:" وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعا بعد أن أنشد البيت [78] وقال السيرافي : وهو في هذا البيت جمع وتبعه ابن جني في سر الصناعة حيث قال: وقالوا أيضا في جمع شمال وهي الخليقة والطّبع: شِمال وإنّما

---

[76] ـ انظر ابن قيم الجوزية–بدائع الفوائد (99/1) يقال: أعشار للقدرة واحدا وجمعا وهي القدرة التي لا يحملها إلا عشرة ويقال ثوب أو ثياب أسمال أو أخلاق بمعنى واحد إذا كان ممزقا ويقال نطفة أمشاج: النطفة:الماء الصافي قل أو كثر.أمشاج مختلطة بماء الرجل.

[77] ـ انظر الرضي على الشافية (135/2–136) وانظر الكتاب (113/4)

[78] ـ نفسه : الرضي على الشافية .

قيّدوا الشمال بمعنى الطّبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فإنّه لم يقل أحد أنّها تكون جمعا ومفردا، وفي شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع فان شينهما مكسورة لا غير) [79]

وعودة إلى التفرقة بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس فنقول : كذلك الجمع يكون له مفرد من لفظه البتّة ، وأمّا اسم الجمع فهو البتّة دالّ على الجماعة ولا يجوز استعماله في الواحد ولا الاثنين(*) وليس له واحد من لفظه غالبا بل له واحد من معناه فإن كان له واحد من لفظه فَرْقُ بين الواحد وبينه بغير الياء أو التاء، وهو البتّة لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة وأمّا اسم الجنس الجمعي فإنّه ليس مختصا بالدّلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من حيث ذلك صالح للواحد والاثنين والأكثر لأنّ وصفه لا توجد فيه الماهية ،فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع و اسم الجمع من حيث الوضع لأنّ معناهما مختلف فإن عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدّلالة على الجماعة كان الفرق بينه و بين الجمع من ثلاثة أوجه:

الأول: أنّ اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالبا

الثاني: يفرق بينه وبين مفرده بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع .

الثالث: أنّ اسم الجنس مذكر و الجمع مؤنث .

والفرق بين اسم الجنس و اسم الجمع من وجهين: الأول: أنّ اسم الجنس (ونقصد الجمعي) لا بدّ أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد لا يكون له واحد من لفظه وقد يكون، والثاني: أنّ الفرق بين اسم الجنس و واحده لا يكون إلاّ بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع.

ومن اسم الجنس نوع يسمّى اسم الجنس الإفرادي وهذا لا يعرض له بالاستعمال التخصيص بالكثير فلا يحتاج إلى التفريق بينه وبين الجمع واسمه .

---

[79] ـ حاشية السابق(قول السيرافي وابن جني أورده المحققون في الهامش)

(*) : باستثناء "طائفة" فقد تقع على الواحد والاثنين على قول ابن عباس ومحمد بن كعب "هي اسم للواحد "وهو قول أكثر أهل العلم لأنّها لبعض الشيء، يقال طائفة من الليل وطائفة من المال وطائفة من الناس وأقلّ الأبعاض في الأناسي واحد وقال ابن عباس في قوله تعالى" وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين"(النور الاية2) الواحد فما فوقه.انظر علاء الدين البخاري–مصدر سابق– كشف الأسرار عن أصول البزدوي(8/2)

بقي أن يقال إنّ من الجموع مالا واحد له من لفظه كعبابيد وشماطيط وعباديد[80] فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وأسماء الجموع التي ليس لها آحاد من ألفاضها؟

والجواب حينئذ أن مثل هذه الجموع لا بدّ أن تكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتّة.

المحاضرة التاسعة : أبنية جموع التكسير ودلالاتها 3

صيغ جمع القلّة والكثرة ومنتهى الجموع:

الأصل في أبنية الجمع أن تدل على الكثرة دون تقيدها بالدلالة على القلة ولما وجدت أو اعتبرت أوزان في الكثرة خصت العرب الثلاثة وما فوقها إلى العشرة بأوزان هي فرع على الأوزان الأخرى معنى لأن الثلاثة وما فوقها إلى العشرة فرع على الثلاثة وما فوقها إلى نهاية غير محدودة فلما غابت الأوزان الدالة على الكثرة وكان الأصل في كل بناء جمع الدلالة على مطلق الجمع،عادت هذه الأوزان – التي تدل على القلة بوجود الأخرى– لدلالتها الأصل (وهي الدلالة على مطلق الجمع كما قلنا) ففي هذه الحالة يبقى تقييدها بدلالة القلة و وصفها به غير جائز في اعتقادنا لأنه منع لأي دلالة تفوق العشرة فلما لم يسمع لـ (كفّ ووقت ورسن ورأد ورجل وكلم أخرى كثيرة سنحاول جمع شيء منها في خلاصة مبحث جمع القلة ـ أبنية في الكثرة ربما لأنها تثقل حينها أو لالتباسها بجمع مفرد آخر مثل " رِجل" فجمعت على "أرجل" و" رَجُل " جمعت على " رِجال " فقط ولو جمعوا " رِجلا " على " رِجال " في الكثرة و" رَجُل " على "أرجل" في القلة لوقعوا في لبس كبير.

أ ــ صيغة أفعُل

---

[80] ـ قال الخليل : والعباديدُ: الخيل إذا تَفَرَّقَتْ في ذهابها ومجيئها. ولا تقع إلا على جماعة، لا يُقالُ للواحد: عِبْدِيد. ألا ترى أنك تقول: تفرّقت فهي كلّها متفرّقة، ولا يقال للواحد متفرّق، ونحو ذلك كذلك مما يقع على الجماعات فافهم. تقول: ذهبت الخيل عباديدَ، وفي بعض الكلام عبابيد. قال الشمّاخ :

والقَوْمُ أَتْوكَ بَهْزٌ دون إخوتِهِمْ ... كالسّيْلِ يركَبُ أطرافَ العبابيد . ينظر : العين ـ ت : مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ـ دار ومكتبة الهلال ـ 50/2 .

ولو تكلّمت العرب بمفردها لكان بوزن فِعْلال أو فِعْليل أو فُعْلُول ، انظر : الكتاب : 379/3 .

جاء في الكتاب في باب تكسير الواحد للجمع وما يليه: " أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان "فَعْلا" فإنك إذا ثلَّثته إلى أن تعشّره، فإن تكسيره أفعُل وذلك قولك"كلبٌ" و"أكلُبٌ" و"كعب" و "أكعب" و"فرخ" و"أفرُخ" و"نَسْرٌ" و"أنسُر" . "[81]

هذه إشارة من سيبويه إلى أن الباب في قول العرب الفصحاء الذين نزل القرآن بلسانهم إذا أرادوا جمع ما كان بناؤه "فَعْلا" جمعًا تكون دلالته من الثلاثة إلى العشرة قالوا "أفعل" ثم سرد أمثلة في الباب.

ولكي يكون "أفعُلٌ " باب "فَعْلٍ" في القلّة لابد أن يكون له بناء في الكثرة أي ما يفوق العشرة [82] ، فالباب إذا في كلب وفرخ ونسر وكعب في القلة أفعل فتقول أكلُب وأفرُخ وأنسُر وأكعُب لأن لها في الكثرة أبنية هي بابها أيضا على حدّ قول سيبويه وهي فعال وفعول فنقول كِلاب وفِراخ ونسور وكِعاب .

وهذا ما تبعه فيه النحاة ، يقول الرضي في شرح شافيه ابن الحاجب : "واعلم أن الغالب أن يجمع "فَعْل" المفتوح الفاء الساكن العين في القلة على "أفعُل" إلا أن يكون أجوفا واويا أو يائيا فإن الغالب في قلّته [ويقصد بالغالب : الباب أو القياس] أفعال ، كثوب وأثواب وسوط وأسواط وبيت وأبيات وشيخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضا أفعُل نحو أسوط وأبيت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن (لأنه لو كان قبلها مضموم ولم تكن ممدودة لكانت شنيعة الثقل) ولأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فسيثقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أفعُل قليلا نحو أقوس وأثوب وآير وأعين وقد يجيء غير الأجوف في القلة على أفعال أيضا كفرخ وأفراخ وفرد وأفراد لكن الأغلب في الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه أولا."[83] يقصد أنّ الباب والقياس فيه أفعل كما ذهب إليه سيبويه .

وما إن لم يكن لأبنية "فَعْل" أو " فِعل " المفرد أو غيرها بناء في الكثرة وجعلنا " أفعُلا " أو "أفعالا" بابا لها في القلة كان ذلك إهمالا منا لدلالتها حينئذ لما يزيد عن

---

[81] ـ انظر: الكتاب (4 /47-121)

[82] ـ ذهبنا إلى أن بناء الكثرة هو ما يفوق العشرة ولم نقل ما فوق العشرة إشارة منا إلى أن الراجح من أقوال العلماء أن جمع الكثرة يبتدأ من الثلاثة ويفوق العشرة إلى نهاية غير محدودة لأن هناك من قال بأنه يبتدأ من أحد عشر أي بعد انتهاء دلالة جمع القلة ، وهذا لا شكّ مرجوح .

[83] ـ رضي الدين الاسترابادي- شرح الشافية- مرجع سابق (90/2).

العشرة إن أراده صاحبه بهذين الوزنين (أفعُل أو أفعال) فهناك ألفاظ سمع لها بناء أفعل أو أفعال في الجمع ولم يسمع لها غيرهما لتعذر سببه شناعة الثقل الناجمة عن صب حروفه في وزن من أوزان الكثرة المعروفة عندهم .

قال الرضي: " وربما اقتصر في "فَعْل" على أفعُل أو أفعال في القلة والكثرة كالأكف والأرآد" ثم قال بعدها : "واعلم أن جمع القلة ليس بأصل لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة ، يقال فلان حسن الثياب في معنى حسن الثوب وكم عندك من الثوب أو الثياب ولا يحسن من الأثواب وتقول هو أنبل الفتيان ولا تقل أنبل الفتية مع قصد بيان الجنس".[84]

ولكن سيبويه لم يخفَ عليه ذلك كما نحسن الظن به حيث قال :"القياس في فَعْل ما ذكرنا(يشير إلى أن الباب فيه في القلة "أفعل وفي الكثرة فِعال وفُعول لأنهما أخوين) وأما ما سوى ذلك فلا يعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر كما أنك تطلب النظائر هاهنا فتجعل نظير الأزناد قول الشاعر وهو الأعشى (من الطويل) :

إذا روَّحَ الرِّاعي اللِّقاح معزّبًا وأمست على آنافها عبراتها[85]

ويفهم من قوله هذا أن أيّ لفظة كانت بزنة فَعْل في المفرد وكانت مما يجمع ولم يسمع لها إلا بناء واحد في الجمع إما قلة وإما كثرة فلك أن تجعل لها جمعا قياسا على نظرائها وهذا ما ذكره الرضي حين قال: " قال سيبويه: القياس في فَعل ما ذكرناه وما سوى ذلك يعلم بالسمع فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمعَ فعل إلي شيء مما ذكرنا أنه قياس فلا عليه أن يجمعه عليه وإن لم يسمع".[86]

---

[84] ـ نفسه .

[85] ـ سيبويه– الكتاب– مصدر سابق (48/4) . والأزناد التي قال إنك تطلب لها نظير جاءت في بيت للشاعر نفسه وهو :

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك أثقب أزنادها

اللغة:الزند: العود الذي تقدح به النار يقال ثَقَبَ الزَنْد: خرجت ناره.

اللقاح: جمع لقحة، أي الإبل ذات اللبن . المعزب : المبعد في الرعي .

[86] ـ الرضي– شرح الشافية ـ مرجع سابق: (91/2)، لعل الرضي نقل القول الذي أوردناه من الكتاب بحسب ما فهمه لأنه لا يوجد في الكتاب بهذا النص.

وقال سيبويه : " وقالوا رحى وأرحاء فلم يكسروها علي غير ذلك كما لم يكسروا الأرسان و الأقدام علي غير ذلك ولو فعلوا كان قياسا ولكني لم أسمعه." [87]

وهو بذلك تمسك منه وإقرار لما ذهب إليه في أبنية القلة (الأربعة التي سنراها كلها واحدا تلو الآخر إن شاء الله) أنّه حتى وإن لم يرد معها بناء في الكثرة فللشاعر وللناثر أن يقيسها على نظائرها التي جاءت لها أوزان في الكثرة ، ويدلك على أنه يفضل القياس ، أي يفضل ما جاء على الباب وسمع من العرب ولا ينظر إلى ثقله أو قلته قوله : " ومن ذلك قولهم (أي من الشذوذ قولهم) : أفراخ وأجداد وأفراد وأجُدٌّ عربية وهي الأصل"[88] فأجُدٌّ بزنة أفعل جمع جَدٍّ هي الباب ولكن الأخفّ هنا وهي التي بقيت إلي يومنا هذا وذلك لأن ذوقنا لم يبق سليما لأنه استثقَل ما كان فصيحا متداولا عند العرب الفصحاء.

وقول سيبويه الذي نقله الرضي لا يعارض قوله هذا: " وربما جاء(الأفعال) يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد فيعنى به ماعني بذلك البناء من العدد وذلك نحو : (قتب وأقتاب ورسن وأرسان) ونظير ذلك من باب الفعل الأكف والأرآد".[89]

لأنه جعلك بالخيار إن شئت جعلت هذه الأوزان تدل على القلة والكثرة حقيقة وإن شئت جعلت لها أوزانا مقيسة على نظائرها التي وردت لها أوزان في بابها ولا تلقي لثقلها بالا ، فلك أن تقول (قتاب ورسون) قياسا على نظائرها لا سماعا ، ولك أن تقول (كفاف ورئاد أو رؤود) علي القياس وإن لم تسمع من العرب هذا.

ولكنه قال في باب أخر :" وأما ما كان من بناء (فِعال) مضاعفا فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنوا الكثير تركوا ذلك كراهية التضعيف إذا كان من كلامهم أن لا يجاوزا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل وذلك قولهم :(جلال وأجلّة وعنان وأعنّة وكنان وأكنّة).

---

[87] ـ سيبويه– الكتاب : (52/4)

[88] ـ نفسه .

[89] ـ الكتاب : (50/4) .

وأمّا ما كان من بنات الياء والواو فإنه لا يجاوز به بناء أدنى العدد كراهية هذه الياء مع الكسر والضمة لو ثقلوا والياء مع الضمة لو خففوا فلما كان ذلك لم يجاوزوا به أدنى العدد إذا كانوا لا يجاوزون في غير المعتل بناء أدنى العدد وذلك قولهم:(رشاء وأرشية وسقاء وأسقية ورداء وأردية وإناء وآنية).[90]

وأنت ترى تدخل الأصوات هنا من حركات وحروف العلة في استبعاد أوزان الكثرة فالظاهر أن مذهب سيبويه في القياس على الباب غير وارد هنا لشناعة الثقل هنا لو جعلت في المضاء أو في بنات الياء والواو من هذا الوزن (فعال) وزن الكثرة (فُعُل) وحتى في التخفيف (فُعْل) في لغة تميم لا يزول الثقل المخل بالفصاحة لأنك لو قلت: (كُنن وُجلل وعُنُن) لثقلت للتضعيف ولو خففت على لغة تميم (فُعُل) إلى (فُعْل) لأدغمت العين في اللام لزاما فصارت (كُنٌّ) وجُلٌّ وعُنٌّ) وحينها يذهب الوزن المنشود. والقرآن الكريم جاء مؤيدا لسيبويه حيث جعل من "أفعِلة " تدل على الكثرة ولم يرد فيه القياس على الباب في الكثرة ، قال تعالى: "... وَجَعَلْنا عَلى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذانِهِمْ وَقْراً ..."[91] وقال أيضا: " وَيُطافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوابٍ كانَتْ قَوارِيرَا (15) ".[92]

وأنت ترى أيضا أنه متى نزع السلطان من السماع وأعطي للقياس دارت ألفاظ قد يستثقلها السمع وينبو عنها الذوق ، وهذا السلوك عند النحاة ألا وهو القياس يحيلنا إلي حقيقة أخرى في اعتقادنا ألا وهي؛ أنّ هناك في زمن الفصاحة السليقية أوزان أعرب وأفصح وأكثر دورانا من أخرى قليلة سمعت عند قليل من الفصحاء ، أفلا يكون ذاك الناطق بذلك الوزن على قلته قد عرف القياس فقاس على أوزان الألفاظ الأعرب والأكثر والأفصح دون أن يحدد مصطلح القياس؟،أما القرآن ففيه ألفاظ بزنة(فَعل) المفرد و لها أبنية قلة و كثرة على القياس وفي موضع الكثرة استغني بأبنية القلة عن أبنية الكثرة في الدلالة على الكثرة حقيقية عند القائلين بأن لا مجاز

---

[90] ـ الكتاب : (79/4) .

[91] ـ سورة الإسراء من الآية 46 .

[92] ـ سورة الإنسان الآية 15. أكنَّة جمع كنان وآنية بزنة أفعلة جمع إناء ومن اعتبر آنية مفردا فبوزن فاعلة جعل جمعها أواني بوزن فواعل فليس بشيء وإنما أواني جمع للجمع أي جمع لآنية التي هي جمع لإناء.

في القران ، ولك أن تتصفح الذكر الحكيم متبعا لفظة "نفس" بزنة (فَعْل) التي جمعها في الكثرة " نفوس" وفي القلة " أنفس" فحيثما وردت في موضع كثرة وردت ببناء القلة " أفعُل" ولكنها جاءت مقرونة بالقرائن التي جعلتها تدلّ على الكثرة كاقترانها بالألف واللام اللذين يجعلانها لمطلق الجمع أو بإضافتها إلى ما يدل على الكثرة أو ورودها في سياق يفهم منه دلالتها على الكثرة .

وكذلك لفظة "أنعُم" على الرغم من وجود بناء الكثرة (نِعَم) فقد وردت في محل تكثير واستغني بها عن (نِعَم) قال تعالي:" إن إبراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا ولم يكن من المشركين شاكرا لأنعمه اجتباه وهداه إلى صراط المستقيم" .[93]

قال ابن الأثير وهو من أرباب اللغة والأدب والبلاغة: " أفترى نعم الله أكانت قليلة على إبراهيم صلوات الله عليه ؟ " وعن الأنفس قال في قوله تعالي: " وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آياتٍ إِلى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كانُوا قَوْماً فاسِقِينَ (12) فَلَمَّا جاءَتْهُمْ آياتُنا مُبْصِرَةً قالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ (13) وَجَحَدُوا بِها وَاسْتَيْقَنَتْها أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ (14)"[94] فقال : "واستيقنتها أنفسهم" فجمع النفس جمع قلة وما كان قوم فرعون بالقليل حتى تجمع نفوسهم جمع قلة بل كانوا مِئَينَ ألوفًا وعن قوله عزَّ وجلَّ :" اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِها وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنامِها فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرى إِلى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (42)" [95] قال:" والنفوس المتوفاة والنائمة لا ينتهي إلى كثرتها كثرة لأنها نفوس كل من في هذا العالم".[96]

وجاءت" أفعُل " دالة على أقلّ الجمع دلالة صريحة مقرونة بالعدد سبعة في قوله تعالى: " ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمدُه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم" وأنت تعلم أن للفظة "بحر" وزنان في الكثرة وهما بحار وبحور فجاءت على الأصل ولو قال "سبعة بحار" لجاز لأن القلة هي

---

[93] ـ النحل ـ الآية: 120.

[94] ـ النمل ـ الآية : (12-14)

[95] ـ سورة الزمر الآية (42) .

[96] ـ انظر: ابن الأثير– المثل السافر في أدب الكاتب والشاعر–تحقيق عبد الحميد محي الدين المكتبة العصرية للطباعة والنشر– صيدا بيروت لبنان 1411هـ – 1999(309/308/2)

من جنس الكثرة كما قال سيبويه :" و قد تجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب كما تقول : هذا صوت كلاب أي هذا من هذا الجنس وكما تقول هذا رُمَّان وقال الراجز :

كأن خُصْييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل [97]

والتقدير : " هذا حبّ من جنس حبّ الرمان وثنتان من الحنظل ".

وقبل الدخول في الصيغة الثانية من صيغ القلة وهي "أفعال" نريد أن نبدي رأيًا فيما يخص وزن "فَعْل" المفرد.

فصيغة "فَعْل" لخفة الانتقال فيها من الفتحة إلى السكون كثر دورانها على ألسنة العرب فكانت أكثر الصيغ في الأسماء ، والأسماء عند العرب أكثر من الصفات ولذلك تحمل الصفات عليها ومعلوم أن الفاء والعين واللام تتداول عليها أحرف الهجاء كلها من صحيحة ومعلولة و يتفق أن يحدث إدغام للعين في اللام ولا يخفى على أهل اللسان أن اللسان العربي ألفاظه سهلة سلسلة لا ثقل فيها ولا كلفة ولا ينبو عنها السمع و الذوق بشهادة أهل الفصاحة والبلاغة أنفسهم. والعرب في فخرها و وصفها ومدحها وهجائها تعمد إلى التكثير والتعظيم والمبالغة وأمام كل داع من هذه الدواعي كان لزامًا تعدد صيغ جموع هذه الصيغة " فَعْل " الأكثر دورانا على ألسنة العرب وذلك لئلا يقعوا في الثقل والغرابة ، وتقارب الأحرف وصعوبة نطقها باقترانها بحركات يتعذر على اللسان التلفظ بها إذا ألزموا هذه الصيغة صيغة واحدة أو اثنين على الأكثر في الجمع ولتفادي هذا الثقل المخل بالفصاحة ذهبوا بها كل مذهب فكثرت وتعددت صيغ جمعها بحسب ائتلاف أحرفها ولأن الشعر ديوان العرب والحاجة إلى تنوع الحركات والسكنات في أوزان بحوره المتنوعة لا تخفى على ذي بال كثرت أوزان هذه الصيغة وكثرت أيضا أوزان الجموع عموما لهذا الدافع ولغنى هذه اللغة .

ب . صيغة أفعال

[97] . سيبويه–الكتاب–(49/4) والبيت مختلف في صاحبه بين كتب النحو ومجموع من نسب إليهم، خطام المجاشعي، وجندب بن المثنى، سلمى الهذلية وشمَّاء الهذلية.

لخفتها أيضا جعلها إمام النحاة بابًا في الثلاثي أيًا كان بناؤه باستثناء (فَعْل) الذي مر معنا وباستثناء (فُعَل) الذي يُكسَّر على فعلان للقليل والكثير حيث ابتدأها بعد فَعْل بفَعَل ثم فَعِل ثم فَعُل ثم فُعَل ثم فِعِل ثم فِعْل وفُعْل وهذا نصه في كل منها:

" وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلا فإنك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على "أفعال" وذلك قولك جَمَل وأجمال وجَبَل وأجْبَال....."

" و مكان على ثلاثة أحرف وكان(فعِلا) فإنما تكسره من أبنية أدنى العدد أفعال وذلك نحو كَتِف وأكتاف وكَبِد وأكباد وفخذ وأفخاذ...."

"وما كان على ثلاثة أحرف وكان فِعَلا فهو بمنزلة (الفَعَل) وهو أقل ، وذلك قولك: قِمَع وأقماع ومِعًا وأمعاء وعِنَب وأعناب ....."

"ومكان على ثلاثة أحرف وكان فَعُلا فهو كفِعَل وفَعِل وهو أقل في الكلام منهما وذلك قولك عَجُز وأعجاز وعَضُد وأعْضَاد...."

"وما كان على ثلاثة أحرف وكان فُعُلا فهو بمنزلة الفَعُل لأنه قليل مثله وهو قولك عُنُق وأعناق وطُنُب وأطناب وأذُن وآذان ....." ، ثم استثني فُعَل كما ذكرنا ثم قال:" وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فِعِل لم نجد مثله وهو إبِل وقالوا آبال ".[98]

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلاً) فإنه إذا كُسِّر على ما يكون لأدنى العدد كُسِّر على " أفعال ... فمن ذلك قولهم حِمْل وأحمال وعِدل وأعدال ..." .

وأمّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان فُعْلاً فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال ... وذلك قولهم جُنْد وأجناد وبُرْد وأبراد... ". [99]

هاته هي أوزان المفرد التي ذكر سيبويه أن الباب أو القياس أو الأكثر أو الأصل في بناء قلتها هو أفعال .

---

[98] ـ انظر الكتاب(4/50-52-53-54) وأضاف إميل يعقوب الذي علق على كتاب سيبويه إلى إبل إطِل بمعنى منقطع الأضلاع من الحجبة وقيل الخاصرة كلها ومن الصفات بِلِز. تقول إمرأة بِلِز وهي الضخمة المكتنزة و انظر لسان العرب مادتي(اِطل وبلز).

[99] ـ الكتاب : (4/55).

فسيبويه جعل الأصل في دلالتها "القلة" ولكن دلالتها على الكثرة ملأت الكتاب الحكيم فلا تكاد تجد سورة من سوره إلاّ وفيها بناء أفعال يدل على جمع الكثرة لأسباب:

أولها عدم ورود بناء من أبنية الكثرة لها كفِعال أو فُعول أو فِعلان أو فُعلان أو فِعلة وذلك لعدم سماعه ودورانه على ألسنة العرب لثقله واستهجان الذوق له وكان من دأبهم– وهم أهل السلس والخفيف من الكلم– الاستغناء بأبنية هي باب وأصل في الدلالة على القلة عمّا ثقل من الأبنية التي هي باب و أصل في الدلالة على الكثرة . قال سيبويه:" وتقول في المضاعف لَبَبٌ وألباب ومَدَدٌ وأمداد وفَنَن وأفنان ولم يجاوزوا الأفعال كما لم يجاوزوا الأرسان والأقدام . وقال أيضًا:(و**قد** يستغنى بأفعال في هذا الباب (باب فَعَل المعتل العين) كما لم يجاوزوه في غير المعتل وهو في هذا الأكثر لاعتلاله ولأنه "فَعَل" ، و فَعَل يقتصر فيه على أدنى العدد كثيرا... [100].

ف**قد** هته التي يستثني بها سيبويه لمَّا تتبعناها وجدناها ليست للتقليل الذي عهدناها تدل عليه بدخولها على المضارع فطالما أراد بها مستثنيات كثيرة والدليل إردافها بلفظة (كثير) من حين لآخر، ثم يمثل بلفظة " نحو" ويعطي ثلاث أمثلة مما شذ في الباب والأصل.

والآخر في استغنائهم بأفعال في الدلالة على الكثرة عن الأبنية الدالة على الكثرة التي أسلفنا هو ميلهم إلى الاستعانة بالقرائن اللفظية والمعنوية المقامية في إبراز دلائل الكلم وصيغها وعدم اللجوء إلى الثقيل من الأبنية ولو كان قياسا، فكثيرا ما يترك القياس لأمن اللبس بتضافر هذه القرائن في الإفصاح عن الدلالة ويكون ذلك حقيقة لا مجازًا .

وكإشارة هنا إلى السبب الأول نقول إن من تتبع القرآن وفصيح كلام العرب وجد مئين من الكلم بصيغة "أفعال " عشرات العشرات منها لم يسمع لها جمع من جموع الكثرة وهذا جزء يَسِير وشيء نَزَر منها: الأقلام جمع قلم، الأخماس جمع خمس (وهو ضمأ الإبل في يومها الخامس) أشبار جمع شِبْر ، الأيام جمع يوم ، الأقوام جمع قوم، الأرواح جمع روح ، الأرحام جمع رحم ، الأجيال جمع جيل ، الأحياء

[100] ـ السابق (68/4).

جمع حيّ ، الأثقال جمع ثقل ، وأما ثقال فهو جمع ثقيل ، الأموال جمع مال الأحوال جمع حال ، الأبصار جمع بصر، الأوزان جمع وزن ، الأعضاد جمع عضد الأشعار جمع شعر ، الأعناب جمع عنب ، والأكتاف جمع كتف ، الأكباد جمع كبد، الألواح جمع لوح الأجواز جمع جوز ، الأنواع جمع نوع ، الأعناق جمع عنق أما عنوق فهي جمع عناق ،الأذان جمع أذن ،الأصنام جمع صنم ، الأوقات جمع وقت ، الأقوات جمع قوت، و وَقْف وأوقاف ، وَهْم وأوهام، وَصَفْ وأوصاف ، وإبل وآبال ، وإطل وآطال ، وإثم وآثام ، وأدب وآداب ، وأحد وآحاد وأَمَدٌ وآماد ، وأمل وآمال ، وأجل وآجال ، وأثر وآثار... ، ليست هذه محاولة لحصر بناء أفعال الذي جاء جمعًا منفردًا لمفرده وليس معه بناء آخر من أبنية الجموع وهل يسع ذلك إلا مصنف كامل ، وإنما مجرد ارتشاف غرْفَة يسيرة من نهر جارٍ.

وقد أكدَّ أبو حيان تصدر أفعال لأبنية الجمع حين قال : " وورد منه ما لا يكاد يحصى فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهبا حسنا ".[101]

فقد تصدر الثلاثي بمختلف حركاته وسكناته كما رأينا وحفظ في أوزان عدة من الرباعي مزيدا كان أو غير مزيد: " **فاعل:** كجاهل وأجهال وشاهد وأشهاد وصاحب وأصحاب..."

فعيل: كيتيم وأيتام ، ونجيب وأنجاب ، وشريف وأشراف ، وأصيل وآصال ، ويمين وأيمان..."

فَعال: كجواد وأجواد وجبان أجبان..."

فِعلة: كنِضوة وأنضاء وهي المهزولة من الإبل وشيعة وأشياع... "

فَعَلة: كهضبة وأهضاب ، وعَرَصة وأعراص ، وهي كل بقعة واسعة بين الدور ليس فيها بناء .

فَيْعِل: بفتح فسكون فكسر: كمِّيت وأموات ، وحيّز وأحياز... "[102]

وهناك ضابط قد يصح المآل إليه في معرفة أكثرية أفعال في القلة والكثرة أم أنها أكثر ما ورد منها ورد للدلالة على القلة مرفوقا بجمع من جموع الكثرة ، وهذا

---

[101] ـ أبو حيان الأندلسي– ارتشاف الضرب من لسان العرب– (196/1)

[102] ـ انظر عباس أبو السعود–الفيصل في ألوان الجموع– مرجع سابق ص(40–41)

الضابط هو قول فذ من علماء الصرف والنحو وهو الرضي : " البناء إذا كثر توسع في جموعه فلهذا جاء لمضاعف فَعْل ساكن العين بناء قلة وكثرة نحو صكّ وأصكّ وصكاك وُصكوك ، ولم يأت لمضاعف فَعَل مفتوح العين إلا أفعال في القلة والكثرة كأمداد وأفنان وألباب جمع مَدَد وفَنَن ولَبَبٍ وفَعِل بكسر العين أقل من فَعَل بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم في جمعه "أفعال" في قلة الصحيح وغيره وكثرتها ". [103]

فعند النظر في الثلاثي إذ نجد أن أكثره " فَعْل" وقد أخذ منه "أفعال" نصيبا هائلا وأخذ منه فُعْلٌ نصيبا لائقا ثم بقيت أوزان فَعَل وفَعِل ، وفِعَل ، وفُعَل الغالب فيها إنفراد أفعال بالقلة والكثرة.

فلولا مخالفة شيخ الصنعة وإمام النحاة الأدرى بالمقيس والمطّرد في فصيح العرب– واتّهاما منّا لفساد أذواقنا في استثقال أن يوجد جموع كثرة لأفعال فيما ورد منها لَعَدَدْناها بابًا في الجمع مطلقا دون تقييدها بالدلالة على القلة.

ج . أفعلة

جعلها سيبويه قياس جمع القلة فيما كان عدّة حروفه أربعة وكان ثالثها حرف مد وكان مذكرًا فإن مؤنثه قد جمعوه على أفعُل فصلا بين المذكر والمؤنث:

والأبنية هي : فِعَال: مثل حِمَار وأحمرة وخِمَار وأخمرة ومِثال وأمثلة وهلم جرا.

فَعَال: ولأنه مثل الفِعَال في الزيادة والتحريك إلا أن أوله مفتوح فعملوا به ما عملوا بنظيره فقالوا: زمان وأزمنة ومكان وأمكنة وقذال وأقذلة

فُعَال: ليس بينها وبين فِعَال إلا الضم والكسر فقالوا فيها حملا على فِعَال غُرَاب وأغربه وخُرَاج وأخرجة و ُبغاث وأبغثة.

فَعِيل: الفرق بينه وبين الثلاثة الأولى مده بالياء ثالثة فكسرت عينه فهو أخ لهذه الثلاثة قالوا: جريب وأجرية كثيب وأكثبة ورغيف وأرغفة.

فَعُول: شأنها شأن فعيل باختلاف الواو والياء قالوا فيها: قعود وأقعدة عمود وأعمدة وخروف وأخرفة.[104]

---

[103] ـ رضي الدين الاسترأيادي– شرح الشافية– (99/2). والفنن الغصن واللبب هو موضع القلادة من الصدر.

[104] ـ انظر سيبويه: الكتاب باب تكسير ما عدة حروفه أربعة للجمع ص 79 وما يليها حتى 83.

فجعل سيبويه أفعلة بابا في قلّة هذه الخمسة الأبنية ، وشذ منها ما شذ كما سنرى ، وإذا تأملت في **أفعلة** وجدتها خصت بالرباعي دون الثلاثي . ولما اختلف الرباعي شكلا (من ناحية أصالة حروفه وزيادتها في الثلاثي لإلحاقه بالرباعي) ، ودلالته (أريد به المذكر أو المؤنث) كان " أفعلة " بابًا فيما كانت حروفه أصلية وثالثها حرف مد ألفًا أو واوا أو ياء كما مضى ، فما كان رباعيا وأصله ثلاثي زيد فيه حرف من غير أحرف المد لأجل الإلحاق بالرباعي فلم يأت " أفعلة " بابا في بناء قلته ولاُ سمع فيه لشناعة ثقله حين جَمْعِه على أفعلة "سُنْبُل " (النون الثانية فيه زائدة) فجمع على سنابل و (شدقم) (الميم فيه زائدة) فجمع على (شداقم) و (قَمّس) (الميم الثانية فيه زائدة) فجمع على قمامس ، (قعدد) الدال الثانية فيه زائدة جمع على قعادد (فعالل) التي هي باب في الرباعي المجرد ولا مد فيه مثل ضفدع وبابها ، وما وافق الأبنية التي اطّرد جمعها في القلة على أفعلة شكلا وخالف دلالة على الجنس فدلَّ على المؤنث صار الباب فيه أفعلاً فصلا بينه وبين المذكر كما أسلفنا.

قال سيبويه : "وأما ما كان من هذه الأشياء فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على أفعل وذلك قولك عِناق وأعنق ، وقالوا في الجميع عنوق وكسروها على فعول كما كسروها على أفعل بنوه على ما هو بمنزلة أفعُل كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث كأنهم جعلوا الزيادة التي فيه إذ كان مؤنثا بمنزلة الهاء التي في قصعه ورَحَبَة وكرهوا أن يجمعوه جمع قصعه لأن زيادته ليست كالهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاءَ لأنها من نفس الحرف وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعدما بني كحضرموت ونضير عنوق قول بعض العرب في السماء : سُمِيٌّ وقال أبو نخيل من الرجز:

كنهور كان من أعقاب السمي[105].

وقالوا أسمية فجاءوا به على الأصل.

---

[105] ـ الكتاب .(81/4)

يفهم من تعليل سيبويه لتكسير المؤنث لهذه الأوزان على" أفعُل " مخالفة لمذكرها الذي جاء على أفعلة أنه أراد بالزيادة ـ التي في هذه الأبنية ـ المدَّات الثلاثة في (فِعَال، وفَعَال، وفَعُول، وفَعِيل، دون فُعَال لأن لها حكم غير هذه الأربعة). [106]

إذا كانت مؤنثة مثل عِناق وذِراع ويمين فهذه المدّات جعلوها بمنزلة الهاء التي في قصعة ورَحَبَة وكرهوا أن يجمعوا هذه الأبنية الدالَّة على المؤنث جمع قصعة بالتاء فيقولوا عناقات وذراعات ويمينات وذنوبات لأن هذه المدّات الزائدة ليست كالهاء في رحبة وقصعة فكسروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة ، أي كَسَّروا هذه الأبنية دون اعتبار هذه المدّات كأنهم كسَّروا عِنَق وذِرَع ويَمِن وذَنُب فوافق تكسيرها تكسير الفَعَل والفِعَل والفَعِل و الَفعُل ، فقالوا أعنُق ونضيرها أزمُن وقالوا اذرُع ونظيرها أضلُع جمع ضلع وقالوا أيمن ونظيرها أنمُر جمعَ نمِر وقالوا أذنب ونظيرها أعضد جمع عَضُد أما تعليل الرضي[107]، فكان: " فرّقوا مذكّرها ومؤنثها ولمّا كان تاء التأنيث فيها مقدرًا كما في العدد القليل نحو ثلاث أو أربع حتى عشر جمعوها جمع القلة غالبا وأثبتوا التاء في جمع قلة المذكر فقالوا "أفعلة" وحذفوها في جمع قلة المؤنث فقالوا (أفعل) كما في العدد ، وإذا ظهرت التاء (كجِمَالة وذُؤابة وصلابة) لم يكسر (على أفعل) إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء (كقولنا خمس نعاج ، فالتاء مقدرة في خمس لأن المعدود نعاج جمع نعجة مؤنث) بل يجمع بالألف والتاء أو يكسر على فعائل أو فُعُل.لأن في العدد والمعدود من الثلاثة إلى العشرة، إذا كان المعدود مذكرا كان العدد مؤنثا والعكس لما يكون المعدود مؤنثا فلم يخالفوا هذا في أفعلة وأفعل فإن كان البناء مذكرا جعلوا جمعه من الثلاثة إلى العشرة مؤنثا بتاء ظاهرة في أفعلة وإن كان مؤنثا جعلوها مقدرة فقالوا أفعل كما قدرت في مفرده في مثل عناق ويمين وذراع ، وإن قيل: فالتاء أيضا غير موجودة في المذكر من هذه الأبنية نحو: مثال، ومكان وغراب ورغيف ، فكيف بني جمعها على (أفعلة) بتاء ظاهرة ليوافق العدد الذي فيه تاء ظاهرة والمميز بمعدود مذكر مثل ثلاثة أقلام . قيل

---

[106] ـ : وعلى هذا فلما قال من هذه الأشياء الأربعة أبعد (فُعال) وأدخل فعول في الحكم مع أنه لم يكن قد اتى على ذكرها بعد

[107] ـ الرضي –شرح الشافية– مرجع سابق (2/129–130) .

إن الأصل في العدد مطلقا من دون تمييزه بمعدود أن تصحبه تاء ظاهرة ، فأنت تقول ثلاثة وسبعة ، وكان المذكر أصلا والمؤنث فرعا عليه وضع الأصل للأصل فبقيت التاء في هذه الأعداد على أصوليتها لما اقترنت بالمذكر نحو قولنا: "سبعة أطفال " وحذفت مع الفرع وهو مؤنث لدلالة المميز عليها فقيل خمس نسوة.

أما ما يذكر ويؤنث فلك فيه الوجهان حملا على الدلالة فإن اعتبر التذكير جمع على أفعلة وإن اعتبر التأنيث جمع على أفعل "دون أدنى حرج" .

قال سيبويه: " وأما من أنث اللسان فهو يقول : أَلسُنٌ ومن ذكّر قال : ألسنة وجاء القران الكريم بالتذكير قال تعالى : " يوم تشهد عليهم ألسنتهم " .[108]

وحملا على قوله سيبويه تقول في كلمات هي : السبيل والطريق والسلاح :الأسبلة والأطرقة والأسلحة كما في قوله " وليأخذوا أسلحتهم " [109] باعتبار التذكير ، وباعتبار التأنيث تقول الأسبل والأطرق والأسلح .

وكذلك كلمة **بعير** تقع على الذكر والأنثى ، سمع أعرابي يقول : صرعتني بعيري يقال في الجمع على التأنيث أبْعُر وعلى التذكير أبعرة). [110]

ففي الآيتين السالفتين ورد من بناء " أفعلة " في الذكر الحكيم ألسنة وأسلحة وأريد بهما الكثرة لاقترانهما بضمير يعود إلى كثر.

د . فِعْلـة

جعلها سيبويه عوضا عن بعض المستثقل من (أفعلة) حيث قال:" ولم يقولوا أغلمة استغنوا بقولهم : ثلاثة غِلْمَة كما استغنوا بِفِتْيَة عن أن يقولوا أفتاء " ، و قال في موضع آخر : " ولم يقولوا أصبية استغنوا بصبية عنها ". [111]

حسب إشارة سيبويه أن هذا الجمع ليس بالباب في أي وزن وإنما سيتعاض به عن بعض الأبنية التي استثقلت في بابها وأغلب ما سمع منه عوضا عن أفعلة .

---

[108] ـ سيبويه –الكتاب مصدر (83/4)

[109] ـ سورة النساء الآية 102

[110] ـ عباس أبو السعود الفيصل ألوان الجموع–مرجع سابق ص 44.

[111] ـ سيبويه–الكتاب مصدر سابق (80/4–81).

ذكر أبو حيان: " ولا تطّرد (فِعْلة) بل تحفظ في فعيل كصِبِّي وصِبْيَة وجَلِيل وجِلَّة وفي فعَل كفتى وفتية وولد ووِلْدَةَ وفُعال كغلام وغِلْمة وشجاع وشجعة وفَعَال كغزال وغِزلة وفِعَل كثِنًى وثنية، قاله الفارسي. [112]

ونقل صاحب ألوان الجموع نضم ابن غازي فيما يكسر على" فِعْلة".

فصبية وشيخة وفِتية وغِلْمة وغِزلة وثنية

خذها جموعا نسبت لفِعْلة فاحفظ ولا تقس وُقِيتَ العِلَّة [113]

فلم يخف من أيّة علّة الغلاييني وزاد على أبي حيان وابن غازي ما سمعه ولكنه لم يقس فقال إنه سمع منه: خَصِيٌّ وخِصْية وعَلِيْ وعِلْية وسافل وسِفْلَة وثور وثِيرَة [114] ، وزاد ابن الشجري في معرض التحدث عن التاء التي تلحق توكيدًا لتأنيث الجمع (وتلزم التاء في مثالين أفعلة وفعلة وضرب أمثلة عن أفعلة ثم انتقل إلى لزومها لفعلة فذكر: إخوة وغلمة وصبية وخصية وعليه جمع خصي وعلي ومنه نيرة وجيرة وقيعة في جمع نار وجار وقاع . كما جاء في التنزيل : "كسراب بقيعة" [115] فزاد ابن الشجري هذه الثلاثة في باب (فَعَل) المعتل العين الذي ذكر سيبويه أن الباب في قلته أفعال لما قال وذلك نحو: قاع وأقواع وتاج وأتواج وجار وأجوار[116]. فلعل فِعْلة في فَعَل معتل العين قد قيست على نظيرتها في صحيح العين كما في فتىً و وَلَد في قولهم فتية ووِلْدَة [117]، فلما قيل فيه أولاد بزنة أفعال وهي الباب وقيل فيه ولدان بزنة فعلان في كثرته وهي الباب أيضا في معتل العين فكما حملوا المعتل على الصحيح فجعلوا الباب في قِلَّة فَعَل معتل العين على أفعال حملا على صحيحها فقالوا قاع وأقواع وتاج وأتواج ، عادوا ليحملوا الصحيح على المعتل هروبًا من الثقل وطردًا له فقالوا في كثرة ولد (بزنة فعل صحيح العين) وِلدان حَملوه على

---

[112] ـ أبو حيان الأندلسي ارتشاف الضرب من لسان العرب (197/1).

[113] ـ نفسه .

[114] ـ مصطفى الغلاييني– جامع الدروس العربية . ص195.

[115] ـ ابن الشجيري– أماليه– [31/3] والآية في سورة النور 39 .

[116] ـ سيبويه الكتاب– (68/4) .

[117] ـ جاء في الصحاح مادة(ولد) أن: ولدة هي جمع مثل صبية جمع صبي بزنة فعيل و جمعها في الكثرة و لدان .

الباب في معتلِّها لقولهم في المعتل قيعان وتيجان وجيران ، ولكنهم في فتى لما استثقلوا الباب في قلته وهي أفعال فاستعاضوا عنها بفعلة فقالوا فتية فضفروا ببناء في القلة للحاجة إليه ولم يقعوا في الثقل المخل بالفصاحة لو قال أفتية.

وهذا بنص كتاب الله قال: " نحن نقص عليك نبأهم بالحق إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى". [118] و قال تعالى حاكيا عن سيدنا يوسف عليه السلام: " وقال لفتيانه اجعلوا بضاعتهم في رحالهم لعلهم يعرفونها إذ انقلبوا إلى أهلهم لعلهم يرجعون". [119] فوردت فتية التي هي فعله جمع قلة من الثلاثة إلى العشرة إخبارًا عن أهل الكهف وقد قالوا إنهم استدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة التي ذكرناها بالقلة (من الثلاثة إلي العشرة) بغلبة استعمالها في تميز الثلاثة إلى العشرة واختيارها في سائر الجموع إن وجدت" .[120] وبخاصة في هذا الموضع لأنه موضع سؤال القوم عن عِدَّة أصحاب الكهف وبوجود جمع الكثرة أيضا وهو فتيان ،فقد ذهب جمع من العلماء أن عدَّتهم سبعة وعلى هذا كان الإخبار بأنهم فتية لا فتيان يقوي ويزيد من حجة القائلين بذلك ومن القوم أبو القاسم السهيلي الذي استدل على ذلك بلطيفة من لطائف اللغة حين قال مستندا إلى قول الخطابي أن الواو في مثل قوله صلى الله عليه وسلم " إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم ".[121] تقتضى تقرير الجملة وزيادة الثانية عليها كما إذا قلت : زيد كاتب قال المخاطَبُ : وشاعر فإنه يقتضي إثبات الكتابة له وزيادة وصفه بالشعر وكذلك إذا قلت : فلان محب لك فقال : ومحسن إلي. فاستنادًا إلى هذا قال السهيلي في الروض الأنف أن عدة أصحاب الكهف سبعة (07) لأن الله عطف عليهم الكلب بحرف الواو فقال: وثامنهم كلبهم " ولم يذكر الواو فيما قبل ذلك من كلامهم والواو تقتضي تقرير الجملة الأولى وتعقب كلامه ابن القيم:" أن كلامه حسن ومستقيم إذا كان المعطوف بالواو(أي قوله:"

---

[118] ـ الكهف الآية .13

[119] ـ سورة يوسف الآية 62 . في قراءة ورش جاءت بصيغة فتيان وفي قراء حفص جاءت بصيغة فتية أفلا يكون هذا دليلا على إرادة الكثرة بكليهما أما القلة فمن باب أولى لأن فتيان تصدق على الثلاثة حتى عدد غير محدود .

[120] ـ رضي الدين الاستربادي– شرح الكافية في النحو(370/4).

[121] ـ الحديث في صحيح مسلم .

وثامنهم كلبهم" ليس داخلا في جملة قولهم بل يكون قد حكى سبحانه أنهم قالوا سبعة ثم أخبر تعالى أن ثامنهم الكلب فحينئذ يكون ذلك تقريرًا لما قالوه وإخبارا منه بكون الكلب ثامنا ، وأما إذا كان الإخبار عن الكلب من جملة قولهم وأنهم قالوا : هذا وهذا لم يظهر ما قاله ولا تقضي الواو في ذلك تقريرا ولا تصديقا فتأمله" [122]. ولما أمعنت النظر في بناء "فعلة" وجدت أن الباب فيه أنه يستعاض به عن أفعلة التي هي باب في قلة " فِعال فَعال فُعال فَعيل " وجمعت من القواميس وكتب الصرف والنحو ثمانية أمثلة أوزان مفرد كل منها أحد هذه الأربعة فوجدت: غلام وغِلْمة وصَبِي بزنةَ فعيل وصبية و خصي بالزنة ذاتها وعلي و وليد وجليل كذلك يقابلها خِصْية وعِلْيَة ووِلْدَة وجِلَّة ، ثم شُجاع وشِجْعَة بزنة فُعال كغلام وغَزال بزنة فَعَال وغِزْلَة و وجدتهم قد أهملوا رفقة جمع رفيق بزنة فَعِيل أيضا و كسوة جمع كساء بزنة فعال و نسبة جمع نسيب بزنة فعيل وقالوا أنساب وقالوا أيضا خيرة جمع خيِّر.

وأتت فعلة بناء شاذًا لأوزان أخرى مثل: فَعَل فَتَى وفِتْية ولم لا تكون جمع فَتيٍّ بزنة فعيل أيضا وفِعَل نحو ثِنَي وثِنْيَة وفَاعِل.

وما جعلتها باب في (فَعال وفِعال وفَعيل وفُعال)المذكر نيابة عن أفعلة إلا استنادا إلى قول الرضي:" وأما غِلْمَة فنائب عن أغلمة لتشابههما في كونهما للقلة في اللفظ والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغّرت غِلمة ورجعت إلى القياس نحو أُغَيْلِمَة".[123]

ومعلوم أن جموع القلة المكسرة هي عند سيبويه هذه الأربعة (أفعُل وأفعال وأفعلة وفعلة) وأما أبو عبيدة فهي عنده الثلاثة الأولى فقط في كتابيه المجاز والنقائض وأمّا ابن السراج فزعم أن فِعْلة اسم جمع وليس بجمع"[124] وذلك ربما لعدم اطّراده في أحد أبنية المفرد كما حصل مع الثلاثة الأولى ، ولكن القرآن الكريم قد أيد سيبويه وتبعه النحاة ولم يشذ منهم إلا القليل.

---

[122] ـ انظر: ابن قيم الجوزية– بدائع الفوائد : (344/1)

[123] ـ الرضي–شرح الشافية–مرجع سابق(124/2)..

[124] ـ أبو حيان الأندلسي–ارتشاف الضرب من لسان العرب– (194/1)

أما الفرّاء فقد أقرّ الأربعة وزاد وزنا آخر هو فَعَلة كقولهم: أكلة رأس: أي قليلون يكفيهم رأس واحد ، وردَّه الرضي في شرح الكافية قال: وليس بشيء إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فَعَلة".

وهنا إشارة لطيفة من الرضي أن من الأفصح أن موضع القلة إطلاقا ودون قرائن لا يليق به إلا أحد هذه الأبنية الأربعة إن وجدت أبنية الكثرة. [125]

وإن كان الموضع موضع قلة وعدمت أبنية القلة فلا مناص من استعمال بناء الكثرة لأن القلة داخلة فيه، لأن ما بين الثلاثة إلى العشرة داخل –عقلا– فيما بين الثلاثة إلى عدد غير محدود.

وإن لم يوجد إلا جمع من جموع القلة وكان الموضع موضع جمع يفوق العشرة ، فهنا أيضا يستعمل بناء القلة وتخرج دلالته إلى الكثرة لأنه لا مناص من ذلك ولأن الأصل في بناء الجمع أيًّا كان وزنه الدَّلالة على مطلق الجمع من الثلاثة إلى ما لا يوقف على نهايته وقيدت هذه الأبنية الأربعة بالدلالة على القلة لمَّا كفتها ذلك أبنية أخرى اختصت بالكثرة، فلا جرم إن عدمت أبنية الكثرة أن تدل أبنية القلة على الكثرة ، لأنها عادت إلى أصل دلالتها وهي الدلالة على مطلق الجمع ، وهذا إن دلّ فإنما يدل على فضل هذا اللسان المبين الذي يعكس الفكر الراقي الذي يجعل لكل نازلة منزلها ولا يدع للبس والحرج موضعا.

تبقى حالة رابعة وهي أن يكون الموضع موضع كثرة ولنا بناءان واحد في القلة والآخر في الكثرة ، فهل يستعمل في هذا الموضع أحد هذه الأبنية الأربعة الدالة على القلة عند الإطلاق دون قرائن أم لا ؟ . والإجابة موجودة فيما حكمنا به على هذا اللسان ، وهي أنَّ أعظم غايات ومقاصد أي لسان الإبانة ودفع اللبس مع الاقتصاد اللغوي وذلك بعدم استعمال الثقيل من الألفاظ إن وجدت الخفيف الذي يفي المعنى حقه، وعلى هذا فليس من فصيح العرب أن تستعمل بناء قلة في موضع كثرة

---

[125] ـ أبو حيان الأندلسي–ارتشاف الضرب من لسان العرب– (194/1) . و لك أن تستعمل بناء الكثرة في موضع قلة مع وجود بناء القلة لكن شريطة أن تضاف إلى احد الأعداد من الثلاثة إلى العشرة كان تقول"سبعة فتيان" فالعدد سبعة جعل من دلالتها تنصرف إلى القلة وهذا فصيح ولكنه ليس بالأفصح لأنه قليل في الكلام العرب.

عند وجود الكثرة إطلاقا دون قرائن تعين السامع على فهم دلالة الكثرة من بناء القلة هذا ،لأنه سيغيب المقصد الأول للسان وهو الإبانة ودفع اللبس .

وليس منه قول الله عزّ وجلّ :" وَقالَ لِفِتْيانِهِ اجْعَلُوا بِضاعَتَهُمْ فِي رِحالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَها إِذَا انْقَلَبُوا إِلى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ " : يوسف : 62 ، حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: لفتيته بالتاء. واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه لفتيانه مثل حمزة بالنون ، وقرأ حمزة والكسائي: لفتيانه بالنون. فأنت ترى أربعة من السبعة قرؤوا ببناء القلة وبقية السبعة قرؤوا ببناء الكثرة ولسنا نصوّب فريقا ونخطئ آخر فكل سبعية من القراءات حجة فلعلنا نوجه هذا بقول الكسائي : "هما لُغَتَانِ مثل إخْوَان وإخوة وصبيان وصبية وغلمان وغلمة "[126]. ومراده بهذا إن أريد القلة فكلاهما يفيدها وإن أريد الكثرة فكلاهما يفيدها والله أعلم .

تكسير الرباعي:

إذا كان الرباعي ثالثه حرف مد زائدا وكان خاليا من علامة التأنيث وهي التاء خامسة بعد لامه نحو (قبيلة ، ركوبة ، عمامة) ، ولا يشترط فيه أن يكون للمذكر فقط ، لأنه يأتي للمؤنث مثل عناق أنثى التيس (عنزة) وعقاب فإنهم قد تكلموا بجمع له في القلة فجاء منه أفعال وأفعل وأفعلة وفِعْلة ، والأوزان التي نعنيها في هذا الرباعي هي : (فَعَال، فِعَال، فُعَال، فَعِيل، فَعُول) بقي من الأوزان المحتملة في الرباعي فُعُول وخرج لأنه جمع كثرة لفَعْل الثلاثي* وأما فِعُول وفِعِيل وفُعِيل فهذه الثلاثة لم ترد عن العرب في اعتقادنا لأنها في منتهى الثقل فأخرجها ثقلها عن الفصاحة فلم تنطق بها العرب، أما الخمسة الأولى التي ذكرناها فكسّرتها العرب في الثلاثة إلى العشرة ، وأمكن لها ذلك لأنها أبقت على حروفها الأصول (الفاء والعين واللام) وتخلت عن المدة الثالثة ولم يتعذر بذلك تكسيرها بزنات القلة بخلاف ما كان من بنات الأربعة ولا زيادة فيه فانه يكسر على مثال "فعالل" وذلك قولك ضفدع وضفادع وحبرج وحبارج وخنجر وخناجر وجنجن وجناجن وقِمَطر وقماطر، فإن

عنيت الأقل لم تجاوز ذا لأنك لا تصل إلى التاء لأنه مذكر (أي أنك لا تستطيع جمعه جمع مؤنث سالم مثل صحيفات وقبيلات وعمامات ورسالات وحلوبات وركوبات ولا إلى بناء من أبنية أدنى العدد، لأنهم لا يحذفون حرفا من نفس الحرف إذا كان من كلامهم ألاّ يجاوزوا بناء الأكثر وإن عنوا الأقل . فإن كان رابع حروفه مدّا كسّرته على مثال "فعاليل" وذلك قولك " قنديل وقناديل وخنذيذ وخناذيذ وكرسوع وكراسيع وغربال وغرابيل "[127].

إنّ المستقرئ لألفاظ المفرد في كتب الصرف والنحو من لدن سيبويه إلى يوم الناس هذا يجد أن الباب في الثلاثي (المفرد طبعًا) أن يكون له وزن في القلة وآخر أو أكثر في الكثرة وأنّ الباب في الثلاثي المزيد في حشوه : كسنبل وسنابل وسفّود وسفافيد وسكّين وسكاكين وغيرها من المزيد في حشوه والمزيد في آخره كشَدقَم وشَدَاقَم وقَعْدَد وقَعَادد وشملال وشماليل* والرباعي الأصول المجرد والمزيد فيه وخرج منه ما كان ثالث أحرفه مدّا زائدا مثل الخمسة التي مضت معنا وهي فِعَال وفَعِيل وفَعَال و فُعَال وفَعُول فقد وردت له أوزان قلة نحو:

فِعَال : مثل حمار وأحمرة وفراش وأفرشة وخمار وأخمرة ومثال وأمثلة وجاءت في الكثرة على فُعُل إلا ما شَذّ كما رأينا.

فَعِيل: نحو جريب وأجربة وكثيب وأكثبة ورغيف وأرغفة.

فَعَال: نحو زمان وأزمنة ومكان وأمكنة وقذال وأقذلة وفدان وأفدنة.

فُعَال: نحو غراب وأغربة وخراج وأخرجة وبغاث وأبغثة .

فَعُول: نحو عمود وأعمدة خروف وأخرفة قعود وأقعدة.

" وما كان من هذه الأوزان الأربعة (فِعَال وفُعَال وفَعَال وفَعِيل) مؤنثا فإنهم كسروه على بناء أدنى العدد، ولكن على أفعل لا على أفعلة مثل عناق وأعنق وذراع وأذرع وشمال وأشمل ويمين وأيمن وأتان وآتن وعقاب وأعقب وكراع وأكرع قال أبو النجم من الرجز :

يأتي لها من أيمن وأشمل "[128]

---

[127] ـ سيبويه– الكتاب– مصدر سابق (4/87–88)

[128] ـ انظر الكتاب– ج4 : باب تكسير ما عِدّة حروفه أربعة أحرف للجمع: الصفحات من 79 حتى 84.

وخرج منه أيضا كل رباعي غير مزيد ولكنه جمع جمعًا سالمًا مذكرا كان أو مؤنثا وهذا لأنهم عَدُّوا الجمع المسلّم من جموع القلة وأول من قال هذا سيبويه في كتابه : "وإذا أردت ما هو أدنى العدد جمعت بالتاء تقول خيروات وصحروات وحبليات" وقال في موضع آخر:" وليس يمتنع شيء من فَعِيلة أن يجمع بالتاء وإذا أردت ما يكون لأدنى العدد مثل صحيفة وصحيفات وصحائف وقبيلة وقبيلات وقبائل وحديدة وحديدات وحدائد .." [129]

أما الخماسي الأصول المجرد: كسفرجل وسفارج والمزيد فيه نحو عندليب وعنكبوت وجمعه عنادل وعناكب فيستحيل أن يرد له وزن في القلة من الأوزان الأربعة المكسرة أو من السالم كراهة الحذف من أصوله أو الزيادة المفرطة في السالم ولهذه الأسباب وجدت للرباعي الذي ذكرناه والخماسي أوزان أخرى في الجمع غير أوزان القلة المعروفة ، فعدُّوها أوزانا للكثرة وهي في الحقيقة تقع للقلة والكثرة ما لم يوجد غيرها وأول من سن هذه السنة من أهل اللغة والنحو العالم التابعي الأمين على لغة العرب سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر و تبعه في ذلك المقلدون والمجتهدون من النحاة وعلماء الصرف إلى يومنا هذا ، فكلهم يسمون هذا الضرب من الجموع – التي لم يرد لمفردها بناء أدنى العدد – " جموع كثرة " ولكن معلوم أن كل بشر يؤخذ من قوله ويرد إلا الرسول " صلى الله عليه وسلم" فإنه لا ينطق عن الهوى ، فكان أولى أن نسمي جمعَ كثرةٍ ما كان لمفرده جمعُ قلة أيضا ،أما ما لم يأت لمفرده إلا هذه الأوزان من الجموع التي ليست بأوزان قلة ، فكيف نقيده ونشدّ وثاقه بأن نسميه جمع كثرة ونحن نعبر به عن القلة كما نعبر به عن الكثرة ، لأنه لا سبيل لنا غير ذلك ولأنه يستحيل وجود جمع لمفرده بزنة الأوزان التي عدوها أوزان أدنى العدد ، وعلى هذا فهي أبنية من أبنية الجمع لا يصح وصفها هكذا على الإطلاق بأنها أبنية كثرة أو القلة وإنما تضاف لها إحدى الصفتين ما اقتضت الضرورة ودعت الحاجة ، وهذا ما أشار إلى قريب منه رضي الدين الاسترأبادي الشاذ في زمانه حين قال في شرح الكافية في النحو "واعلم أنّه إذا لم يأت للاسم إلا بناء جمع القلة كأرجل في الرِّجل أو إلا جمع الكثرة *كرِجَال في رَجُل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الأصلي*

[129] . الكتاب . ص : 4/85-86

حروفه *وما لا* يجمع إلا جمعه كأجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة ، وقد يستعار أحدهما لآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى (ثلاثة قروء) مع وجود أقراء " [130] وكذلك تفطن الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل على الألفية في قول ابن مالك :

وبعض ذي بكثرة وضعًا يفي كأرجل والعكس جا كالصُّفي

جاء في شرح ابن عقيل : " قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كرِجْل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن أبنية القلة كرَجُل ورجال وقلب وقلوب ".

و جاء في تعليق الخضري على شرح ابن عقيل " قوله وبعض ذي" أي بعض موازنات ذي يفي بكثرة و " وضعًا" تمييز محول عن الفاعل على الظاهر أي يفي وضعه

وقوله : "والعكس جا " أي وضعا أيضا بأن تضع العرب أحد البناءين صالحا للقلة والكثرة ويستغنوا به عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي ويسمى ذلك بالنيابة وضعًا كأرجل في جمع رِجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فإنهم لم يضعوا بناء كثرة للأول ولا قلة لثاني فإن وجد البناءان للفظ واحد كأفلس وفلوس في فلس وأثواب وثياب في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كإطلاق أفلس على أحد عشر وفلوس على الثلاثة وتسمى النيابة في الاستعمال ... [131]فقول ابن مالك إشارة إلى شذوذ في الباب ، لأن الباب في الثلاثي وفي الرباعي الذي ثالثه مدة زائدة أن يكون له وزن في القلة وآخر أو أكثر في الكثرة كما أشرنا.

ورغم ذلك عَدَّ الخضري استعمال جمع القلة في موضع الكثرة إن لم يأت إلا إيَّاه استعمال حقيقةَ، ومن ثمة فدلالته على ما فوق العشرة دلالة حقيقية لا مجازية والعكس إن وجد جمع الكثرة فقط، هذا فيما الباب فيه أن يوجد الجمعان فما بالك

---

[130] ـ الرضي– شرح الكافية (4–371/5)

[131] ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك – شرح وتعليق تركي فرحان مصطفى – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1419هـ 1998م ط1 (352/2)

فيها الباب فيه أن لا يوجد له جمع من جموع القلة الأربعة أو جمعي السلامة ؛ وهو الثلاثي المزيد في حشوه أو آخره والرباعي المجرد والمزيد والخماسي مجردا كان أو مزيدًا فيه ليصبح سداسيا مثل عنكبوت وما شابهه ، فمن باب الأولى أن يدل على القلة حقيقية لا مجازا كما دلّ على الكثرة حقيقة .

واعلم أن حكمنا هذا بأن نسمي جموع الكثرة – هذه التي الباب فيها أن لا يكون لها جموع قلة – جموعًا وكفى تماشيا مع من قالوا أن جموع الكثرة دلالتها تبتدأ من العشرة إلى ما فوق وما يدلك على سفاهة قولهم هو كيف السبيل إلى التعبير عن جمع عدّته أقل من العشرة بجموع قد جزموا بدلالتها على ما فوق العشرة فصاعدا ، وأنت تجد أن التماشي مع قولهم يُخَطِّئ ويَرُدّ إجماع النحاة من لدن سيبويه إلى يوم الناس هذا أنها جموع كثرة. ولأجل هذا فلا يبقي أدنى شك من ابتداء دلالة جموع الكثرة من الثلاثة فصاعدًا وأنّ تسميتها بهذا الضابط بجموع الكثرة في محل محله لأنه لا جرم في ذلك إن عدمت جموع القلة أن تدلّ هي على القلة لأن الكثرة متضمنة للقلة تضمن العام للخاص، فهذا القول قد نسخنا به حكمنا الذي مفاده النظر في تسميتها بجموع الكثرة.

ومن لطائف هذه اللغة حتى جمع الجمع له أن يدلّ على القلة؛ فهو إما أن يكون جمعًا لجمع القلة مثل" أَيْدٍ" بزنة أفعل وجمعها أياد بزنة أفاعل، فلما كان أقل الجمع ثلاثة لأن الصيغة الخاصة بالجمع القليل هي بمثابة ثلاثة ضربت في مفردها وهو الواحد، وهذا أقل تقدير في الجمع فحُصل على ثلاثة وبالطريقة العقلية ذاتها نجد أنّ أقل تقدير في جمعِ جمعِ القلة هي اعتبار الأقلية التامّة في بناء القلّة وهي ثلاثة، ومن ثمة اعتبارها بمثابة المفرد، وبما أنّ أقل الجمع ثلاثة فأقلّ اعتبار في جمع الجمع هنا هو ضرب هذه الثلاثة التي اعتبرناها مفردا في ثلاثة الجمع فالحاصل أو الناتج تسعة وبهذا يصدق في جمع الجمع أن يدلّ على القلّة والتي يستحيل بهذا الاعتبار أن تكون دون التسعة .

وكذا جمع جمع الكثرة؛ فكذلك لأنّ جمع الكثرة يجوز له حقيقة أن يَدُلّ على الثلاثة وبالطريقة ذاتها نجد أنّ جمعه له أن يدل على القلة شريطة أن لا تكون دون التسعة مثل جمالات جمع جِمَال وبيوتات جمع بيوت

أبنية الكثرة [132]

فُعْل: وهو جمع لما كان صفة مشبّهة نحو أفعل أو فعلاء كأحمر وحمراء وحمر

فُعُل: وهو جمع لشيئين فعول بمعنى فاعل كصبور وصبر وغيور وغير وجمع لاسم رباعي صحيح الآخر مزيد قبل أخره حرف مدّ ليس مختوم بتاء التأنيث : ككتاب وكتب وعمود وعمد وسرير وسرر.

فِعَل: وهو جمع لاسم على وزن فِعْلة كقطعة وقطع وحِجّة وحجج .

فُعَل: وهو جمع لشيئين : اسم على وزن فُعْلة كغرفة وغرف وحجة وحجج والثاني صفة على وزن " فَعْلى" مؤنث أفعل ككبرى وكبر وصغرى وصغر .

فُعَلَة: وهو جمع لصفة معتلّة اللاّم، لمذكر عاقل على وزن فاعل كهاد وهداة وقاض وقضاة وأصلها هُدَيَة وقُضَيَة.

فَعَلَة: وهو جمع لصفة صحيحة اللاّم لمذكّر عاقل على وزن "فاعل" كساحر وسحرة وكامل وكملة وسافر وسفرة ...

فَعْلى :وهو جمع لصفة على وزن فعيل تدلّ على هلك أو توجع أو بلية أو آفة كمريض ومرضى وقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى وغيرها.

فِعَلة: وهو جمع لاسم ثلاثي ، صحيح اللاّم على وزن "فُعْل" كدرج ودرجة ودبّ ودببة **فُعَّل:** وهو جمع لصفة صحيحة اللاّم على وزن فاعل أو فاعلة : كراكع وركّع وصائم وصوّم ، ونائم ونوّم .

فُعَّال:وهو جمع لصفة صحيحة اللام على وزن "فاعل" ككاتب وكتّاب وقائم و قوّام

فِعَال: مثل ثوب وثياب وصعب وصعاب وجبل وجبال ورقبة ورقاب وذئب وذئاب ورمح ورماح ودهن ودهان وكريم وكرام , وطويل وطوال وعطشى وعطاش وخمصانة وخماص وصائم وصيام وقائم وقيام .

فُعُول: جمع لنحو: نمر ونمور وقلب وقلوب وحمل وحمول وفيل و فيول وجند وجنود وبرد وبرود.

---

[132] ـ انظر : مصطفى الغلاييني ـ جامع الدروس العربية : (206-222)

فِعْلان: وهو جمع لفُعَال كغلام وغلمان وغراب وغربان وصرد و صردان وجرذ وجرذان وحوت وحيتان وعود وعيدان , وتاج وتيجان وجار وجيران .

فُعْلان : جمع لاسم على وزن "فعيل" كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وذكر وذكران وركب وركبان وبطن وبطنان.

فُعَلاء : جمع لصفة مذكر عاقل على وزن فعيل بمعنى فاعل صحيحة اللاّم غير مضاعفة دالّة على سجيّة مدح أو ذمّ كنبيهة ونبهاء وكريم وكرماء وعليم وعلماء وصفة لمذكر عاقل على وزن "فاعل" دالّة على سجيّة مدح أو ذمّ كعالم وعلماء وجاهل وجهلاء .

أفْعِلاء :وهو جمع لصفة على وزن فعيل معتلة اللاّم أو مضاعفة كنبيّ وأنبياء ووصيّ وأوصياء وشديد وأشدّاء وعزيز وأعزَّاء وذليل وأذِّلاء .

صيَّغ منتهى الجموع:

وهي من جموع الكثرة وهي كلّ جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن :كدراهم ودنانير وهي تسعة عشر وزنا كلُّها لمزيدات الثلاّثي وليس للرباعي الأصول وخماسيه إلاّ " فعالل وفعاليل" ويشاركهما فيهما بعض المزيد من الثلاثي وأوزانه هي:

فَعالِل وفَعالِيل: وهي جمع لمثل درهم وسفرجل وعندليب نقول دراهم وسفارج وعنادل ويجمع على فعاليل مثل قرطاس وفردوس وقنديل ودينار فنقول قراطيس ، فراديس ، قناديل و دنانير .

أفاعِل وأفاعيل: ويجمع على أفاعل ما كان على وزن أفعل صفة للتفضيل كأفضل وأفاضل.

وهو جمع لاسم على أربعة أحرف أوله همزة زائدة كإصبع وأصابع ويجمع على أفاعيل ما كان من ذلك مزيدا آخره حرف مدّ كأسلوب وأساليب .

تَفاعِل وتفاعِيل: كتجارب و تسابيح.

مَفاعِل و مَفاعيل: كمساجد ومصابيح .

يفاعل ويفاعيل: يجمع على يفاعل اسم على أربعة أحرف أوله ياء زائدة كيحمد ويحامد ويعملة ويعامل.

ويجمع على **يفاعيل** ما كان منه مزيدا قبل أخره حرف مد كيحموم ويحاميم وينبوع وينابيع.

فَواعِل وفواعيل : كخواتم وطواحين.

فَياعِل وفياعيل : كصيارف ودياجير.

فَعائل : كصحائف وسحائب وكرائم.

فَعالي : " بفتح الفاء واللام " كعذارى وغضابي.

فَعالي : " بفتح الفاء وكسر اللاّم " كتراق وموام.

فَعالي : " بضم الفاء وفتح الام " كسكارى وغضابي.

فَعالي : "بتشديد الياء " ككراسي وقماري.

المحاضرة العاشرة : الإعلال والإبدال.

الإعلال : تغيير يطرأ على حرف العّلة للتّخفيف ، وحروف العلة هي: الألف والواو والياء وليست الهمزة ببعيدة عنها لما يطرأ عليها من إسكان وقلب وحذف كسابقاتها في نحو: سأَل تصبح بإسكانها وتخفيفها سال ومنه قول الله تعالى في رواية ورش عن نافع : ﴿سَأَلَ سَآئِلُ بِعَذَاب وَاقِع ﴾ [المعارج ، 1]، وفي نحو: "فأر" و"بئر" و" مؤمن" حين تخفيفها إلى: فار و بير، ومومن ، وُ قرآن و أرآم . جمع رِئم . حين حذف همزتهما ونقل حركتها فتصير" قُرَانا" و " أرَاماً "

أمّا الإعلال بالإسكان فيكون بتخفيف حرف العلة المتحرك بإسكانه فقط دون قلبه ويخرج بهذا القيد كلّ من الألف ـ لأنّه لا يكون إلاّ ساكنا ـ والهمزة ـ عند من يراها حرف علّة ـ لأنّها إن أسكنت بغرض التخفيف قلبت ألفا أو واوا أو ياء بحسب الحركة قبلها ، ومن أمثلة هذا الإعلال : مضارع الناقص الواوي أو اليائي المسبوقة لامه بحركة من جنسها نحو : يمشِيْ ويغزُوْ أسكنت الياء والواو فيهما دون قلبهما تخفيفا ، أمّا ما كانت لامه همزة فلا تلبث تقلب ما إن تخفّف بالإسكان نحو:"يقرَأ" تصير : "يقرَا ".

الكلمة التي لحقها هذا الضرب من الإعلال لا توزن بوزن يقابل هيئتها التي آلت إليها وإنما توزن بوزن ينبّه على أصلها قبل تخفيفها ، ذلك لتردّ إلى نظائرها الصحيحة في بابها ، ولأنّها لو وزنت بإسكان لامها لالتبس المرفوع بالمجزوم ولا قرينة في الميزان على عكس وجودها في الموزون . أليس وزن " يخرجْ" من قولك :" لم يخرجْ" هو " يفعُلْ" فم الحيلة لو وزنت " ينجو" بزنة " يفعُلْ" ؟

3 ـ الإعلال بالإسكان والقلب : يكون هذا الضرب من الإعلال في كل فعل ثلاثي ناقص بزنة " فَعَلَ" نحو : " مشى وقضى ورمى وغزا ونجا وعلا ، وهذا لو وزن على الهيئة التي هو عليها بعد الإعلال لكان : " فَعَلْ" ، ولا يخفى ما في هذا الوزن من إشارة إلى تغيّر حركة بنائه ، فلا جرم أن يضاف إلى أبنية الماضي مثلّث العين مفتوح اللاّم ، فيُفرّعَ عن "فعَلَ" مع الإشارة إلى كونه خاصّا بالناقص منه ، لا سيما فيه توطئة لما يذكره النحويّ من سبب تغيّر حركة بنائه حين إعرابه .

و يكون هذا الضرب من الإعلال في الأجوف أيضا،حيث تسكن عينه ثم تقلب ألفا لا غير لتجانس فتحة الفاء قبلُ ، عدا ما دلّ منه على لون أو صفة خِلقية فإنّ عينه تكسر وتصحّ البتة ،نحو: سوِدَ وحوِرَ،ويكون هذا الإعلال في الأسماء نحو : دارٍ وجار ونارٍ ، ومختارٍ ومنقاد ومحمرٍّ .

لم يزن النحاة هذه الكلم التي لحقها هذا النوع من الإعلال بما يقابل هيئتها التي هي عليها بلحوقه بها ، وإنما بحثوا في أصلها قبل إعلالها ووزنوه ،ولا يخفى على ذي بال أنّ دون معرفة حركة عين الأجوف خرق القتاد،فلا بدّ أن يمعن الصرفي النظر في عديد القرائن ، من حركة عين المضارع التي ستطرح على فائه بعد إعلال عينه دفعا للالتقاء الساكنين ، وقرينة أخرى هي لزوم هذا الفعل من تعديه ، وقرينة ثالثة يعوّل عليها لدفع ما قد يبقى من لبس في معرفة حركة عين هذا الأجوف هي اشتقاق اسم الفاعل منه وكذا الصفة المشبهة به، فإن معرفة كلّ هذا معين على معرفة بابه

قال ابن جنّي :« اعلم أنّ الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب: "فَعَلْتُ، وفَعِلت، وفَعُلت" كما أن الصحيح كذلك، فـ "فعَلت، وفعِلت" يجيئان فيما عينه واو وياء جميعا، فـ "فَعَلت" من الواو والياء نحو "قُلْت، وبِعْت" و"فَعِلت" منهما:

"خِفْت، وهِبْت".فأما "فعُلتُ"، فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو "طُلت، فأنا طويل[133].

لقد بحثنا في الأجوف،فوجدناه كما ذكره علماؤنا : الواوي جمهوره وغالبيته الغالبة جاءت على "فعَل ـ يفعُل"،أمّا اليائي فأكثره على : "فعَل – يفعِل" ولا شكّ أنّه استخلص بالقرائن التي ذكرنا آنفا ، وهو كما ترى امتداد لبابين فقط من أبواب الثلاثي الصحيح ، وقد ضرب ابن جنّي لهذين البابين "قال و باع" مثلا قال: « فأصل "قُلتُ، وبِعتُ: قَوَلْتُ, وبَيَعْتُ", فنقلت "قولت" إلى "قَوُلت"؛ لأن الضمة من الواو، ونقلت "بَيَعت إلى بَيِعْت" لأن الكسرة من الياء، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها, فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير, أعني: التاء, فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها, فصارت "قلت، وبعت".

فإن قيل: ولِمَ نُقلت "قُلْت" إلى "فَعُلت" و"بِعْت" إلى "فَعِلت"؟

قيل: لأنهم أرادوا أن يغيّروا حركة الفاء عما كانت عليه؛ ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمارة للتصرف. ألا ترى أن "ليس" لما لم يريدوا فيها التصرف, لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم: "لستُ".

فلما كانت القاف في "قلت"مضمومة, والباء في "بعت" مكسورة بعدما كانتا مفتوحتين في "قال، وباع", دلّك ذلك على أن الفعل متصرف, وأنه قد حَدَثَ فيه لأجل التصرف حَدَثٌ ما، وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضربا واحدا من الحكم كـ"ليت" ولا كـ "ليس" الذي ليس متصرفا[134] ».

وقد وجدنا نظائر للواوي"خِفت" هي : ما زال ما يزال التي تقرن بما أو لا ، ونام ينام ودام يدام ، ومات يمات ويموت ويميت، وزاد ابن القطاع على ما ذكره الرضي في شرح الشافية: كِدت تكاد وتكود وجِدت تجاد وتجود. أمّا اليائي من هذا الباب أيضا:

---

[133] ـ ابن جنّي ، المنصف " شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ،دار إحياء التراث القديم ، ط/1 ، 1954 ، ص : 234/233 .

[134] ـ ابن جنّي، المنصف ،مصدر سابق ، ص : 235/234 .

هاب و نال و شاء و كاد و غار وحار ، تقول فيها هِبت أهاب ونِلت أنال وكذا في الباقيات .

لو وزن هذا الأجوف بوزن "فَعْلَ" لأنّ عينه انقلبت ألفا والألف ليست إلاّ ساكنة لضرّ وألبس أكثر ممّا يفيد ، وذلك من أوجه عدّة :

أوّلها : إيراد وزن لا نظير له في الصحيح ، وقد يجاب عن هذا، بأنّه أصلا لم يوضع للصحيح وإنّما وضع للمعتل ، فيجاب عن هذه الإجابة بأنّه : لو تُتبّعت الفروع بالوزن لما أُحيط بها كثرة .

الثاني : أنّ هذا الوزن لا ينبي البتّة عن باب الفعل ماضيا ومضارعا، فيظن من لا علم له أنّ الأجوف واويه ويائيه باب واحد ولا نظير له من الصحيح .

الثالث : أنّه لا أحد من أئمة العربية قال به ، مع ما فيه من لبس وما في غيره ـ مما قالوا به ـ من عظيم نفع وعلم .

بهذا يعلم الباحث أنّه لا فائدة من إثبات هذا الوزن بدعوى التجديد ، وإنّما التجديد عينه بمآزرة منهج السلف من أئمّة العربية بالأدلّة والبراهين العلمية وترك المكابرة والتنكر لواسع علمهم ودقيق فقههم .

أمّا نحو دار وجار ونار فلا توزن بزنة "فَعْلٍ" لأنّ هذا الميزان يوهم أحد أمرين كلاهما خاطئ:

الأوّل : أنّ ألفها أصل غير منقلب عن واو أو ياء وهذا يُثبِت بطلانَه تصريفُها ، فإنّ أصلها في كلها واو ، كما في الفعل يدور والجمع أدؤر وأصله أدور ودُورٍ وجاوَر جِوار وينوّر وأنوار .

الثاني : أنْ وزنها بزنة "فَعْلٍ" بعد معرفة كون ألفها منقلبةً عن واو يجعلها : (دَوْرٌ ،و جَوْرٌ ،و نَوْرٌ) ولا يخفى أنّ هذه الواوات الساكنة خفيفة لا تطلب إعلالا مثلها مثل واو قوس وطَوْدٍ وشوط وياء بيت وزيت وليث، فلا جرم أن بحث النحاة على أصلها قبل إعلالها فقدّروه لهذه القرائن بزنة "فَعَلٍ"

وكذلك كلمة الحياة والوفاة يتعذّر وزنهما على هيئة الإعلال الذي أصابهما ، وكذا كل كلمة ختمت بتاء مربوطة لا تسبق إلاّ بمفتوح قبلها إلاّ أن يكون واوا أو ياء أو همزة مفتوحة قلبت ألفا ، فلا شكّ أنّه لا يمكن وزنها ب" فَعَلْةٍ" ولا وزن " ممحاة" مثلا

بزنة " مِفْعَلْةٍ" ، فوجب البحث عن أصولها قبل الإعلال ، أمّا "الحياة "فيحتمل أن تكون "فَعْلَةً" دالة على المرّة من المصدر " حَيَوَان" الذي فعله " حَيِيَ" واوي اللاّم ،انقلبت لامه ياء لكسرة العين قبلها على رأي الخليل[135] .

ولكن يبعد أن يكون أصلها " حَيْوَة" لأنها ستصير "حيَّة" بقلب واوها ياء ثمّ إدغام الياء فيها ، فبقي أن تكون بوزن " فَعَلَة" .« أمّا الوفاة فهي كالوَصَاة من أوصى يوصي بزنة "فَعْلَة" [136]» أعلّت بالإسكان والنقل والقلب مثلها مثل بنات الواو من نحو: الصلاة والزكاة ويشهد لهذا الوزن جمعها وفيات وصلوات وزكوات كجمع "جَفْنَة" على جَفَنَاتٍ.

قال العكبري :« وقد يتَّفق لفظُ اسم الفاعِل والمَفعُول ويختلفان فِي التَّقْدِير نَحْو مُخْتَار ومجتاز وهو محتمل لهما وسبب ذَلِك أَنّ عين الكَلِمَة يَاء متحرك مَا قبلهَا فَإِن كَانَ للفَاعِل فَهِيَ مَكسُورَة فتقديره مخْتَيِر مثل مختَرِع وَإِن كَانَ للمَفْعُول فتقديره مخْتَيَر مثل مُخْتَرَع وعَلى كلا التَّقدِيرَينِ تنْقَلب اليَاء ألفا ولَفظهمَا واحدٌ وَلَكِن تقدّر على الْألف كسرةٌ للْفَاعِل وفتحةٌ للْمَفْعُول وَكَذَلِكَ مُحمّر إِن جعلته للْفَاعِل كَانَت الرَّاء الأولى مَكْسُورَة وَإِن جعلته للْمَفْعُول كَانَت مَفْتُوحَة فتسكّن الراءُ الأولى وتُدغَم فِي الثَّانِيَة وَيكون اللفظُ وَاحِدًا وَالتَّقْدِير مُخْتَلفا[137]» ، لو أُريد وزن مختار ومنقاد ومحمرّ كما هي بإسكان وقلب و إدغام لكان وزن الأوليين: " مُفْتَعْلٌ" والثالثة :" مفْعَلٌّ" فلا قرينة فارقة بين اسم الفاعل واسم المفعول ، فكما في الكلام المركب المفيد لا بدّ من قرائن فارقة بينهما لتحقيق الإبانة ودفع اللّبس ، ما من بدّ عند الصرفيين ـ أيضاـ من طريقة وزن لا لبس فيها ولا إيهام فلم يجدوا سبيلا لتحقيق ذلك إلاّ بوزن أصولها قبل الإعلال ليَمِيز السامع اسم الفاعل من اسم المفعول.

---

[135] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ،تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ،دار ومكتبة الهلال ،د ط ، د ت ، ص : 317/3 .

[136] ـ الفارابي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين ، معجم ديوان الأدب ، تح : أحمد مختار عمر ، مراجعة : إبراهيم أنيس ، دار الشعب ، القاهرة ، 2003 م ، ص: 218/2 .

[137] ـ العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، اللباب في علل البناء والإعراب ،تح : عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ،ط: 1995/1 م ،ص : 396/2.

لأجل هذه الأسباب تعذّر تغيير منهج أئمّة العربية في وزن الكلم التي لحقها الإعلال بالإسكان والقلب، وما أشبهه من الإدغام الكبير الحاصل لطلب التخفيف أيضا بالإسكان والإدغام في مضعّف الماضي الثلاثي مثلّث العين ونفيُ إمكانية صحّة التغيير تجديد وتأكيد لقوّة مذهبهم وسلامة نهجم .

4 ــ الإعلال بالإسكان والنقل والقلب والحذف :

4 ـ 1 ـ بالإسكان والنقل وحدهما : يكون هذا الضرب من الإعلال في مضارع الأجوف اليائي الذي بوزن : "يفْعِلُ" ومضارع الأجوف الواوي الذي بوزن :"يفْعُلُ" ، ويسميه سيبويه وتبعه العكبري بإسكان متحرك وتحريك ساكن"[138]، فلا قلب للعين فيهما لمجانسة ما نقل منهما من حركة وطُرح على الفاء قبلهما .

4 ـ 2 ـ **بالإسكان والنقل والقلب** : و يكون في مضارع الأجوف الذي لا تجانس عينُه حركتَها التي ستنقل عنها ـ تخفيفا ـ إلى الفاء قبلها ، فلا بدّ أن تنقلب عينه حرفا من جنس تلك الحركة المنقولة ، وهذا وارد في : " فعِل يفعَل " يائيا كان ،نحو : هاب يهاب و نال ينال و شاء يشاء و غار يغار وحار يحار ، أو واويا ، نحو : زال يزال التي تقرن بما أو لا ، ونام ينام ، ومات يمات ، وكاد يكاد، وجاد يجاد.

ووارد أيضا في :"فعَل يفعِل" الواوي فقط ، وهو قليل شاذّ نحو : دام يديم ومات يميت تقول منه : دُمتُ أديم ومُتُّ أميت ، لتكون ضمّة فائه دليلا على كون عينه واوا لا أنها حركة عينه نقلت إلى فائه بعد إعلاله .

ووارد أيضا في : "فعِل يفعِل" الواوي فقط،وهو قليل شاذّ نحو : طاح يطيح بمعنى :"هلك" وتاه يتيه وآن يئين، فإنّها بنات واو على ما ذكر الخليل[139].

وهذا النوع من الإعلال سواء كان بالإسكان والنقل وحدهما أو بالقلب معهما ينجرّ عنه ثلاثة أوزان لمضارع الأجوف هي : " يفِعْلُ و يفُعْلُ و يفَعْلُ " فيصير مثلّث الفاء لا العين ، فلو وزن بهذه الأوزان لكان حسناً لا لبس في دلالة كل منها على بابه ،

---

[138] ـ ينظر : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط: 1988/3،ص : 353/4 . و : العكبري ، اللّباب في علل البناء والإعراب ، ص : 386/2 .

[139] ـ ينظر : سيبويه ـ الكتاب ، ص : 344/4 .

بل في تحرّك فائه ـ التي لا تكون إلّا ساكنة في الصحيح ـ إشارة إلى إعلال العين بإسكانها أيضا، والميل إلى القول بهذه الأوزان مع ما فيه من تكثير فإنّ هذا يشفع له

4 ـ 3 ـ بالإسكان والنقل والحذف : يكون في الأمر من مضارع الأجوف مكسور العين ومضمومها :" يفعِل ويفعُل" نحو : يبيع ويقول ، وبما أنّ الأمر فرع عن مضارعه ، غير أن لامه مبنية على السكون فوزنه : " اِفْعِلْ و اُفْعُلْ " يبدأ إعلاله وتخفيفه بإسكان عينه فيلتقي سكونها بسكون الفاء قبله وسكون اللّام بعده ، فيُتخلّص من سكون الفاء بتحريكها بحركة العين قبل إسكانها ، غير أنّ اللاّم لا بدّ من بقائها ساكنة لبناء فعل الأمر عليها ، فيتحتّم حذف العين الساكنة ، وحذف همزة الوصل لتحرّك الفاء . فيصير وزنه :" فِلْ أو فُلْ " نحو بِعْ وقُلْ.

4 ـ 4 ـ الإعلال بأربعتها : وقد يتوسط بين النقل والحذف قلب للواو أو الياء ألفا ، كما في : " اِخْوَفْ و اِغْيَرْ " قبل أن تصيرا بالإسكان والنقل والقلب ثمّ الحذف : " خَفْ وغَرْ"

وهذا الضرب من الإعلال فيه مسوّغ ـ ألا و هو " الحذف" ـ أباح للنحاة أجمعين وزن المعتلّ على ما أصابه منه سواء وحده أو مع أي نوع آخر من أنواع الإعلال من إسكان أو نقل أو قلب .

و قد صحّ وزن أمر الأجوف بهذا الوزن لما فيه من أمور تعكس نباهة علماء العربية وحذقهم ، نذكر منها :

أوّلا : كسرة فائه برهان وبيان لسقوط همزة وصله ، فإنّ الصحيح لا تسقط همزة وصله ، كيف؟ وفاؤه لا تكون إلّا ساكنة ، فهذا من ذاك .

ثانيا : أنّ في كسرة فائه وسكون لامه دلالة على تجريد عينه من حركتها ثمّ حذفها . فانظر كيف منّ الله على أولئك الأعراب في ترك الأصول لثقلها ثمّ انظر إلى منّته على النحاة في ترك أوزانها وتتبعهم في وزن ما هذّبته قرائحهم ونطقت به فصاحتهم

5 ـ الإعلال بالحذف :

5 ـ 1 ـ بالحذف وحده دون غيره من أوجه الإعلال : يأتي هذا الضرب منه في مضارع المثال الواوي الذي بوزن :" يفعِلُ " سواء كان من باب " فعِل يفعَل" أو من

باب "فعَل يفعِل" ، وفي الأمر منه لأنّه فرع عن المضارع ، وفي المصدر منه على الخيار وبعوض، حيث تحذف منهما الفاء، نحو : ورِث يرِث رث رثة و وراثة، و وثق يثق ثق ثقة و وثوقا، وورع يرع رع رعة و ورعا،أمّا إن كان من باب :"فعَل يفعِل" فشرطه ألاّ تكون لامه حرف حلق ، نحو : وعظ يعِظ عِظ عِظة و وعظا، و وزن يزن زن زنة و وزنا، و ولج يلج لج لجة و ولوجا.

قال الرضيّ : « والأمر فرع المضارع، لأنه أخذ منه على ما تقدم، فعلى هذا صار الفعل أصلاً في باب الإعلال، لكونه فرعاً ولثقله، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة والاستقامة والقيام، وسائِرُ الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع كقائم وَمُقيم ومُقَام على ما سيتبين بعد، وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة: ظاهرة كما في يعد، أو مقدرة كما في يضَع ويسَع، فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداهما في الأخرى كما أمكن في طيٍّ، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو، والكسرة بعض الياء، ومع كون حركة ما قبل الواو غيرَ موافقة له كما وافقت في يُوعِد مضارعِ أوعد، وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما، مع أن الياء علامة المضارعة، وأن الثقل حصل من الواو، لكونها الثانية ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد، طرداً للباب [140]»

هذا بيان علّة حذفها من غير عوض في المشتقّات دون المصدر ، وقال في كون حذفه خيارا وبعوض في المصدر :« وأما المصدر فلما كان أصلَ الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل، إلا إذا كان جزء مُقْتَضِي الإعلالِ فيه ثابتاً كالكسرة في قيام، أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد وَإثباتُهَا نحو عِدة ووَعْد: إذ ليس فيه شيء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة، وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال لم تذهَل عن المحذوف رأساً، بل تعوض منه هاء التأنيث في الآخر كما في عدة واستقامة، وذلك لأن الإعلال فيه ليس على الأصل، إذ هو إتباع الأصل للفرع، وإنما كسر العين في عدة وأصله وَعْدٌ لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي

[140] ـ رضي الدين الإسترأبادي ، شرح الشافية ، مصدر سابق ، ص : 89/3 .

أُجري هو مجراه، فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء، وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح في المصدر أيضاً، نحو يسَع سَعةً، وجاز في بعضها أن لا يفتح نحو يهَب هِبة[141]».

وقد يكون المحذوف أكثر من حرف كما في أمر المخاطب المفرد المذكّر من اللفيف المفروق في نحو : "وقى يقي قِ و وشى يشي شِ و وعى يعي عِ ، يوزن هذا المضارع والأمر على ما حذف منهما بحذف ما يقابله من الميزان : " فعَلَ ، يعِلُ ، عِ"، ولا يخفى أن المحذوف هنا لم يغيّر حركة غيره ، فلا يوهم وزن الكلمة كما هي حال حدوثه بحذف ما يقابله بأنّ لها وزنا غير أوزان نظائرها ، ذلك أن المحذوف إمّا الفاء ، والفاء ثابتة السكون في أبواب المضارع كلها ، ولذلك إذا حرّكت كما في مضارع الأجوف ردّت إلى سكونها وردّ للعين حركتها ثمّ وزنت ليعلم باب الفعل ، وكذلك الشأن إذا كان المحذوف لام الكلمة لأنّه ثابت الضمّ في المضارع ما لم يسبق بجزم أو يكن حرف علّة ، وكذا ثابت السكون في الأمر ، فلا يلبس حذفه من الميزان إذا حذف من المثال .

أما اللفيف المفروق فإن عينه لا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه، ولو وجد السبب الموجب للإعلال، بل تعامل معاملة عين الصحيح، فتبقى على حالها.

وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص، بلا فرق، فإن وجد ما يقتضى قلبها ألفا انقلبت ألفا، نحو " طوى، ولوى، وغوى، وعوى " ونحو " يهوى، ويضوى، ويقوى، ويجوى " وإن وجد ما يقتضى سلب حركتها حذفت الحركة، نحو " يطوي، ويهوي، ويلوي، وينوي " وإن وجد ما يقتضى حذف اللام حذفت ، نحو " اطو ، واهو ، والو , وانو" .

والفعل الوحيد ذو اللّفيف المقرون ـ عند من يرى الهمزة حرف علّة ـ الذي تحذف عينه ولامه معا إن دعت الضرورة هو : " رأَى" ولا تبقى منه إلا فاؤه " الراء " محرّكة بحركة عينه ، تقول : " لم يرَ ، أنت رَ ، أنت رَيْ ..."

أمّا نحو : عِدة و دِية و حِدة " من وحد يحد " و نظائرها ، فإن المحذوف فيه لم يطرح حركته على ما بقي من أصول فيلتبس باب المثال بوزنه كما هو دون ردّه إلى أصله ، وإنّما كسرة العين كما أشار الرضي : " وإنما كسر العين في عدة وأصله

---

[141] ـ نفسه ، ص : 90/3 .

وَعْدٌ لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي أُجري هو مجراه، فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء " . لأنهم في حذف أحد الأصول بين أمور :

إمّا أن يحذف ويكون وسطا بلا عوض وهذا الذي مرّ معنا قريبا في نحو : يعِدُ و عِدْ.

وإمّا أن يكون وسطا معوّضا نحو : استقامة و إخافة ، وهذا النوع سيأتي الحديث عنه قريبا في بابه .

وإمّا أن يكون آخرا غير مُعَوّض ، نحو اللاّم المحذوفة من : " دم ويد وأب و أخ ، وهذا النوع يوزن بحذف اللام بلا إشكال مع تغير حركة عينه ، لأنها لم تنتقل إليها حركة اللاّم المحذوفة قصدا وإنما لكونها صارت آخر الكلمة المنطوق بحروفها ، فنابت عن اللام في حمل حركات الإعراب .

وإمّا أن يكون آخرا معوّضا ، كما في : " اسم وابن " فإنّهما محذوفا اللاّم ، فأصلهما : " سِمْوٌ و بِنْوٌ ، فلم تعوّض بتاء بعد أصولها كما في المصادر لأنها أسماء ولا يأتي العوض حشوا ، فلم يبق إلا إتيانه قبل أصولها ولإسكان ثانيها الذي هو بعد الزيادة فاؤها ليوافق عينها على الأصل قبل حذف لامها جلبوا همزة وصل مكسورة ، فصار وزنه : " اِفْعٌ " ليقابل في الحركات والسكنات " فِعْلٌ " وزن أصله قبل الحذف

وإمّا أن يكون أوّلا معوّضا ، كما في نحو : عِدَة و زنة و دِية ، ونظائرها ، وقد بيّناه قريبا .

5ـ 2 ـ الحذف مع نقل حركة المحذوف : مرّ هذا الضرب من الحذف في الماضي الثلاثي الأجوف المسند لضمائر المتكلم والمخاطب والأمر منه المسند إلى المخاطب المفرد المذكّر ، وسنتناول هنا : اسمي المفعول من الأجوف ، نحو : مبيوع ومصووون ، ومصدري " أَفْعَلَ و اسْتَفْعَلَ" معتلّي العين ، والثلاثي الناقص إذا أسند إلى ضمائر الجمع .

أمَّا اسم المفعول فإنَّه يأتي على وزن "مَفعُول" على قياس الصحيح، نحو "مَبْيُوع" و"مَقْوُول". فيُعلُّ حملًا على فعله، فتُنقَل حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير

"مَقُوْوْل" و"مَبُيْوْع" فيجتمع ساكنان: واو "مَفعول" والعينُ، فتُحذَف واو "مَفعول"، فيُقال: مَقُولٌ، في ذوات الواو. وأمَّا "مَبُيْوْعٌ" فإنه إذا حُذِفت واو "مَفعول" قُلبت الضَّمَّة التي قبل العين كسرةً، لتصِحَّ الياء، فتقول: مَبِيعٌ. هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وأمَّا أبو الحسن الأخفش تلميذ سيبويه فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان، فيحذف العين فيقول: مَقُول. وفي ذوات الياء نحو "مَبْيُوع" ينقل الضَّمَّة من الياء إلى ما قبلها، ثمَّ يقلب الضَّمَّة كسرة لتصحَّ الياء فيلتقي الساكنان: الياء وواو "مفعول"، فتُحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فيقول: مَبِيعٌ.

قال ابن عصفور : « ويجوز الإتمام في "مَفعُول" من ذوات الياء، وهي لغة بني تميم. قال:

وكأنَّها تُفَّاحةٌ, مَطْيُوبةٌ .

وقال علقمة:

[حَتَّى تَذكَّرَ بَيضاتٍ, وهَيَّجَهُ] ... يَومُ رَذاذٍ, علَيهِ الرِّيحُ, مَغْيُومُ.

والإعلالُ أَفصحُ.

ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلَّا فيما سُمع. والذي سُمع من ذلك: مِسكٌ مَدْوُوفٌ، قال الراجز.

والمِسكُ في عَنبَرِه المَدْوُوفُ

والأشهر: مَدُوف. وقالوا: رَجلٌ مَعْوُودٌ وفَرَسُ مَقْوُودٌ وثَوبٌ مَصْوُونٌ وقولٌ مَقْوُولٌ. وإنَّما لم يَجزِ الإتمامُ في "مُفْعُول" من ذوات الواو، إلَّا فيما شذَّ؛ لأنَّ الواو أثقل من الياء.

وخالفَ المبرّد كافَّة النَّحويِّين، فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياسًا على ما ورد منه، وقال: ليس بأثقلَ من: سُرتُ سُوُورًا وغارتْ عَينُه غُوُورًا؛ لأنَّ في "سُوُور" و"غُوُور" واوين وضمَّتين، وليس في "مَعْوُود" مع الواوين إلَّا ضمَّة واحدة. وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأنَّ ما ورد من الإتمام في ذوات الواو من القلَّة بحيث لا يُقاس عليه.

وأمَّا احتجاجه بـ"سُوُور" و"غُوُور" فباطل؛ لأنَّ مثل "سُوُور" شاذٌّ، ولو لم يُسمع لما قيل. وأيضًا فإنَّ الضَّرورة دعت إلى ذلك في مثل "سُوُور"؛ لأنهم لو أَعلُّوا فأسكنوا

الواو الأُولى، وبعدها واو ساكنة، لوجب حذف إحداهما، فيصير لفظ "فُعُول" و"فُعْل" واحدًا، فيقع اللَّبس. وكذلك أيضًا لو أَعلُّوا الواو في مثل "قَوُول" فقلبوها ألفًا لالتقى ساكنان: الألف والواو، فيجب حذف أحد الساكنين، فيصير "فَعُول" و"فَعْل" في اللفظ واحدًا فيقع اللَّبس » .[142]

منهج سيبويه في تعامله مع الإعلال بالتقاء الساكنين وحذف أولهما :

الأصل عند سيبويه وعند غيره من العلماء وهو الصحيح الذي لا محيد عنه إلاّ للضرورة حذف أولهما إذا كان حرف مد، وحرف المد هو حرف العلّة المسبوق بحركة تجانسه، نحو لم يخف ولم يبع ولم يقل، وهاهنا في اسم المفعول من الأجوف اليائى بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لا تبقى الياء حرف مد، لأن ما قبلها ضمة، وهى حركة غير مجانسة، فيحق لسيبويه أن يبقي الياء ويحذف واو "مبيوع " ولا مناقضة لمنهجه،أمّا فى الأجوف الواوى أول الساكنين بعد نقل حركته إلى ما قبله واو مضموم ما قبلها فهو حرف مد، وقد قدّر حذفها فخالف أصله ههنا،« وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتاً بعد الإعلال نحو مَبِيع، فحدَسَ أن الواو هي الساقطة عنه، ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي، وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين ههنا بحذف الثاني لأن الكلمة تصير به أَخَفّ منها بحذف الأول، وأيضاً يحصل الفرق بين المفعولين الواوي واليائي، ولو حذف الأول لالتبسا، فلما حذف واو مَبْيُوع كسرت الضمة لتسلم الياء" [143]، وهذا هو القياس كما في نحو : " بُيِعَ وسُيِرَ وجُيِءَ ، وبُيْضٍ وهُيْفٍ وعُيْنٍ " حيث تكسر فاءاتها .

ولو أنّ سيبويه أعمل قاعدة : " التقاء الساكنين و حذف أولهما إذا كان حرف مد " على الأجوف الواوي " مقوول" لصار عنده : " مَقُولٌ" بزنة :" مَفُول" ثمّ امتنعت عليه مع " مَبيوع" فتوقّف فيها الإعلال عند : " مَبُيْع " ، فأعملَ فيها قاعدة : " الياء الساكنة تَقلبُ ضمّة ما قبلها كسرة لتجانسها " إلاّ أن يحافظ على الوزن فيعكس الأمر إبقاء على ضمّة ميم اسم الفاعل كما في نحو : " مُوقِن ومُوسِر" .

---

[142] ـ ابن عصفور الإشبيلي ، الممتع الكبير في التصريف ، مكتبة لبنان ، ط: 1996 ، ص : 300.

[143] ـ الإسترأبادي ، شرح الشافية ، مصدر سابق ، ص : 147/3

أمّا الأخفش وإن خالف أصله في أنّ "الياء الساكنة تقلب واواً لانضمام ما قبلها"، فخطؤه في مخالفة أصله لا فيما أوصلته إليه هذه المخالفة ، أو أنّه رجع عن أصله إلى أصل سيبويه والعلماء لرجحانه .

بعد كلّ هذا يترجح ـ والله أعلم ـ حذف العين من مفعول الأجوف ، فيكون وزنه من الواوي : " مَفُول" ومن اليائي :" مَفِيل" و هو على القولين غير مخالف لمنهجهم في وزن المثال حين يلحقه إعلال بالحذف كما هو دون ردّه إلى أصله، مع ما في هذا الحذف ـ على الخلاف فيه ـ من تغيير في حركة ما سبقه من الأصول ، فلا ضير لأن تلك الحركة الطارئة على الفاء تدلك على أنّ المحذوف هو العين لا واو مفعول فإن كانت كسرة فهي دليل الياء وإن ضمّة فهي دليل الواو ، وفي هذا دليل آخر على كون المحذوف عين الكلمة .

قد يقول قائل : ماذا لو نترك هذا الخلاف كله ونزنه بما كان عليه قبل الحذف بزنة "مفعول" . قيل : لو كان في وزنه بزنة "مفيل ومفول "لبس لسلم هذا دفعا للّبس ، لكنك قد رأيت ما فيهما من الأصالة والعلم فتجديدهما بالاستدلال لهما لا تغييرهما إلى ما لا نفع فيه.

أمّا المصدر، فإذا كان على إفعال أو استفعال، مما أعلت عينه، حمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة، فيلتقي ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو: إقامة واستقامة، أصلهما: إِقْوَام واستقوام، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف إحداهما.

واختلف النحويون أيتهما المحذوفة؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال؛ لأنها الزائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب ابن مالك أيضا ؛ ولذلك قال:

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَال ... وَأَلِفُ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقيل: إقامة واستقامة.

وهذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف، فيقتصر في ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه، ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى في سورة الأنبياء : ﴿ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِمۡ فِعۡلَ ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء ، 73].

المحذوف في "إفعال و استفعال" على الراجح هو العين لا الألف ، كما فعل في اسم المفعول : " مبيع ومقول " حيث حذفت العين لا الواو ، وهو مذهب الأخفش والفرّاء ورجّحه الفارسي وتبعه ابن جني والاسترأبادي ، وحذف الألف هو مذهب الخليل وسيبويه وعليه أكثر العلماء كابن الشجري وابن مالك وشرّاح ألفيته .

وزنها على قول الخليل ومن تبعه : " إِفَعْلَة واِسْتِفَعْلَة " وعلى قول الأخفش ومن تبعه :" إِفَالَة واسْتِفَالَة " وهذا الضرب من الإعلال بالحذف مع نقل حركة المحذوف إلى الساكن قبله ، الوزن به سائغ لا لبس فيه ، بل هو شبيه بما يحدث في فعله حين يجزم فتحذف عينه وتطرح حركتها على الفاء قبلها .، في قولك :" لم يقُمْ ولم يستقِمْ" ففي الوزن بأحدها أو بالراجح عند من ترجّح لديه الأمر بيان لحدوث إسكان ونقل وحذف وتعويض بأقصر طريق على خلاف الوزن بالرجوع إلى الأصل .

6ـ الإعلال بالقلب :

6 ـ 1 ـ قلب الحركة : لا يخفى أنّ الياء وأختها الكسرة أقوى من الواو وأختها الضمّة وكلا هما أقوى من الفتحة وأختها الألف ، فقانون قلب بعضها بعضا يكون وفق هذه القوّة فالقوي يقلب غيره ليصير من جنسه ، هذا هو الأصل ، فلا يخرم إلاّ لمحافظة على الوزن كما مرّ في نحو :" يُوسر ومُوسر " من الماضي :" أيسرَ" ، وكذا :" يوقن وموقن" من " أيقن" فلو أجري قانون القلب على أصله لكسر حرف المضارعة وميم اسم الفاعل،وصحّت الياء ، ومن إجرائه على أصله قولهم في جمع " أفعل" الذي مؤنّثه " فعلاء" : " فُعْلٌ" ، فتَقلبُ العين في بنات الياء ضمّة الفاء كسرة كما في : " بِيضٍ و هِيفٍ و غِيدٍ و هِيمٍ " وتقلب كسرة العين ـ سواء كانت ياء أم

واوا ـ ضمّةَ الفاء كسرة ، كما في المبني لما لم يسمّ فاعله من الأجوف ، نحو :" قِيلَ وخيف وطيف " و " بِيعَ وجيء وسِيرَ" ، أمّا في الأجوف اليائي فالياء بكسرتها على الواو .

هذا الضرب من الإعلال لا توزن الكلمة على ما أصابها منه بل يوزن أصلها الذي كانت عليه قبله ، طردا للباب وإجراء للمعتلّ على الصحيح ، ولو خُصّ المعتل اليائي في " فُعْلٍ" جمع " أفعلَ" بهذا الوزن الجديد " فِعْلٍ" الذي جلبه الإعلال لاستحسن لشيوعه وجريانه على الأصل من غلبة الياء والكسرة للضمّة والواو ، و لعدم لبسه وتخصيصه لباب ضمن باب أوسع منه .

أمّا في نحو :" بُيِعَ" من بنات الياء ، فبعد قلب ضمّة الفاء كسرة تسكن العين ولا تقلب لأنها للكسرة أنسب، وفي نحو " قُوِلَ" كسرة العين سبب في كسرة الفاء التي هي سبب في قلب العين ياء ، وذلك قول العرب :"قِيْلَ" وهذه الفروع مشكلة لا يمكن وزنها على ما هي عليه ، لعدم أمن اللّبس بأوزان الأسماء ، فتردّ إلى نظائرها محافظة على ضمّة الفاء لأنّها عنوان الفعل الذي لم يسمّ فاعله .

6 ـ 2 ـ قلب حرف العلة أو إبداله حرفا آخر :

قد يوقع النحويون لفظ الإبدال مكان القلب ، ولا مشاحة في الإطلاق إذا فهم المراد قال الشاطبي في شرحه للألفية :

« أمّا الإبدال الصرفي فهو: تنحية الشيء وجعل غيره في موضعه بدلا منه، وهذا بخلاف القلب، فإنه تصيير الشيء على خلاف ما كان عليه ونقله من صورة إلى صورة، فالقلب حكم يجري في الشيء نفسه، كقولك: قلبت هذه الصحيفة البيضاء إلى جهتها الأخرى التي هي حمراء، فاختلف الحكمان معا على شيء واحد، والإبدال يجري في الشيئين لا في شيء واحد؛ لأنك تقول: أبدلت هذه الصحيفة بصحيفة أخرى، إذا أزلت الأولى وجعلت في موضعها ثانية، هذا أصل المعنى فيهما، ثم نقلوا ذلك إلى الحروف على ما أذكره لك. وذلك أن من الحروف متقاربة ومتباعدة، أعني التقارب والتباعد في المخارج والصفات، فأما الحروف المتباعدة فلا يقع فيها قلب ولا إبدال، أي: لا تقلب الحرف حرفا متباعدا من أصله ولا يبدل أيضا من متباعد منه، وانما يكون ذلك في الحروف المتقاربة، ولذلك لم يَّدع البصريون في نحو حثحث أن

الحاء الثانية مبدلة من ثاء حثّث، لتباعد ما بينهما، وقد مر ذلك. والمتقاربة على مراتب، منها حروف يقرب بعضها من بعض من وجوه كثيرة، ومنها (حروف) يقرب بعضها من بعض من وجوه قليلة، فالأول يجري (فيه الحرفان عندهم لشدة التقارب مجرى الحرف الواحد، بخلاف الثاني فحروف العلة قريب بعضها من بعض جدا، فأطلق على تحول بعضها إلى بعض قلبا، كما تقول في قام: أصلهَ قَوَم، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي قِيل: أصله قُوِل، فقلبت الواو فيه إلى الياء لعلة كذا؛ لأنهما كأنهما شيء واحد. فإذا قلت: اتصل أو اَّدكر، فالعمل الحاصل (فيهما) من جعل التاء عوض الواو، والدال عوض الذال أو التاء سمي بدلا؛ لأنهما لما تباعدا شيئا عدّا شيئين مختلفين. وأما التعويض فهو أعم من هذا، فقد يكون في الحروف المتباعدة والمتقاربة، ولذلك لا يلزم أن يقع العوض في موضع المعوض منه، كتعويض الياء قبل آخر المكسر والمصغر عوضا من محذوف ونحو ذلك، فقد ظهر الفرق بينهما.وأصل هذا التقرير في القلب والإبدال للرماني، ولابن جني تفرقة أيضا بين العوض والبدل ذكره في التعاقب وغيره. وقد يوقع النحويون أحد اللفظين مكان الآخر، ولا مشاحّة في الإطلاق إذا فهم المراد، فإن الناظم قد يطلق لفظ الإبدال في موضع لفظ القلب، وبالعكس، فلا اعتراض عليه فيه [144]».

ويقع الإبدال في تسعة أحرف؛ يبدل بعضها من بعض؛ هي: "الهاء، الدال، الهمزة، التاء، الميم، الواو، الطاء، الياء، الألف". وقد جمعها بعض النحاة في قوله: "هدأت موطيا." ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخل معه في هذه المجموعة، على التفصيل التالي:

أـ إبدال الهاء: تبدل الهاء من تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها؛ كالتاء في قوله تعالى: {فَقَدْ جاَءُكْمَ بَّيِنَّةِ م ْنَ رَّبُكْمَ وُهدً ىَ وَرْحَمةٌ} فيقال في حالة الوقف: بينة، ورحمة، بالهاء بدلا من التاء المربوطة.

ب ـ إبدال الهمزة من الواو، والياء، والألف.

تبدل من الأوليين وجوبا في خمسة مواضع:

---

[144] ـ أبو إسحاق الشاطبي ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي، جامعة أّم القرى بمّكة المكّرمة ، ط: 2007/1 ، ص : 3/9 .

1 ـ في نحو: سماء، ودعاء، وبناء، وظباء، والأصل: سماو، ودعاو، وبناي، وظباي

2 ـ في نحو صائم، هائم، وفعلهما: صام وهام. وأصلهما: صَوم، وهَيم وقبل إبدال الواو ويا همزة تقلب ياًء ومن العرب يقف هنا فيجعل اسم الفاعل من الأجوف وا كان أو يائيا بالياء فيقول : صايم وقايم وبايع وطاير. في نحو: عجائز، وصحائف، ورسائل وقلائد ... ومفردها: عجوز: وصحيفة، ورسالة وقلادة، ولا إبدال في مثل: قساور ومعايش، لأنهما أصليان في المفرد، وهو: قسور، ومعيشة ومن الشاذ المسموع منائر، ومصائب؛ لأن مفردهما؛ منارة ومصيبة، فالحرفان فيهما أصليان...

4 ـ في نحو: نيائف، جمع نيف وأوائل: جمع أول.

5 ـ في نحو : واثقة،و واصلة و وافقة ... في جمع تكسيرها على صيغة "فواعل" فيقال فيها، وواثق، وواصل، وواقف؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء؛ ثم تنقلب الواو الأولى– وجوبا– همزة؛ فيصير الجمع: أواثق، أواصل، أواقف...

جـ ـ إبدال الواو والياء من الهمزة "وهذه الحالة عكس التي قبلها:"

ولها أحوال: ـ إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية؛ نحو: خطيئة وخطايا، بريئة وبرايا، دنيئة، ودنايا ... فوزن: خطايا، هو: "فعائل". والأصل: خطايي، ثم انقلبت الياء التي بعد الأخيرة في الجمع همزة "طبقا لما سبق في حالات قلب الياء" فصارت: خطائي، ثم قلبت الهمة الأخيرة ياء مفتوحة: وبعدهما ألف، فصارت: خطايا...

ـ إذا كانت لام ذلك المفرد ياء أصلية "أي: ليست منقلبة عن شيء"؛ نحو: هدية وهدايا، وقضية وقضايا ... فوزن هدايا، وقضايا –وأمثالهما– هو: فعائل. وأصلهما: هدايي، جرى عليهما القلب الذي في الحالة الأولى :

ـ إذا كانت لام المفرد ياًء منقلبة عن واو؛ نحو: عشية ومطية، وأصلهما عشيوة ومطيوة؛ وجمعهما: عشايا ومطايا وهذا الجمع على وزن: فعائل، بعد خمسة أنواع من القلب كالتي مرت في الحالة الأولى إبدال الياء من الألف: تقلب الألف ياء في موضعين؛ أولهما: وقوعها بعد كسرة؛ كما في تكسير سلطان، ومصباح، ومنشار – ونحوها– على : سلاطين، ومصابيح، ومناشير ... وكما في تصغيرها على: سليطين، ومصيبيح، ومنيشير...

ثانيهما: وقوعها بعد ياء التصغير في مثل: كتيب، وسحيب، وغليم؛ في تصغير: كتاب،وسحاب، وغلام.

د ـ إبدال الواو من الألف:في نحو: دويهية ولويعب، وميهر،تصغير: داهية ولاعب وماهر

هـ ـ إبدال الواو من الياء :يقع هذا في أربعة مواضع: ـ في نحو: يوقن وموقن، يونع ومونع، يوقظ وموقع،يوسر وموسر.. وهنا حفاظا على الوزنين " يُفعِلُ وُمْفِعل " غلبت الضمة الياء بعدها فانقلبت واوا لتناسبها على غير العادة من كون الياء وأختها الكسرة تقلبان الواو وأختها الضمة ياء وكسرة كما فيِ قيل وخِيف فأصلهما قُوِل وخُوِف وكذا بيض وغيد وهيف وهيم حيث قلبت الياء على الأصل ضمة الفاء كسرة لتجانسها كما مرّ معنا قريبا. ـ أن تكون لاما لفعل، وقبلها ضمة؛ "كالأفعال اليائية: نهى، قضى، رمى ... إذا أردنا تحويلها إلى صيغة "فعل" لغرض؛ كالتعجب ... " نحو: نهو الرجل، أو: قضو، أو رمو..؛ للتعجب من نهيته – أي: عقله– أو من قضائه، أو رميه. وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب، أي: ما أنهاه! – ما أقضاه! – ما أرماه! ... فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية.

ـ أن تكون لاما لاسم على وزن: فعلى – بفتح، فسكون، ففتح مع المد– نحو: تقوى، وشروي، وفتوى ... والأصل: تقيا، وشريا، وفتيا ... بدليل: تقيت، وشربت، وفتيت؛ فأبدلت الياء واوا في الثلاثة.

و ـ إبدال الميم من الواو، ومن النون:

تبدل الميم من الواو وجوبا في كلمة: "فو" غير المضافة. وأصلها: فوه؛ حذفت الهاء تخفيفا؛ فيقال فيها بعد الإبدال: فم، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم في الجمع: أفواه. والتكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها ، فإن أضيفت كلمة: "فو" إلى اسم ظاهر أو مضمر جاز إبقاء الواو ـ وهذا هو الأكثر ـ وجاز قلبها ميما. فيقال: فوك، أو: فو النظيف، طيب الرائحة، ويصح فمك، أو فم النظيف طيب الرائحة. وتبدل من النون إذا سكنت النون وتلتها الباء في نحو ينبح وينبع ونحو: انبعث البريد، ونحو: من بعث الرسالة؟ ويلاحظ أن قلب النون ميما مقصور على النطق فقط، أما في الكتاب فتبقى صورة النون على حالها. في نحو : اتّزن من

وزن ونظائره من المثال الواوي إذا بني منه افتعل ومن المثال اليائي أيضا في نحو : اتّسر وفي الأسماء في التقوى وتقاة أصلهما : الوقوى والتُقية والتُؤدة من وئد بمعنى تأّنى .

ي ـ إبدال الطاء والدال والذال من تاء الافتعال: في نحو : اطّلع واطّرد واصطفى واصطلى واصطاف وادّخر وادّحض وازدجر وادّكر واذّكر.

كل هذا الباب الذي جرى فيه قلب أو إبدال ـ كما يسميه بعضهم ـ لا ينفك عن إحدى الأحوال : أن يكون حرف العلة قلب حرفا آخر دون تغيير حكته ، فهذا يوزن بما يقابله من الأصول في الميزان دون التفات إلى انقلابه ، وقد مرّت الإشارة إليه نحو :" ميزان وميراث وصيام وقيام .

أن يكون حرف العلة قلب وغيرت حركته وهذا مرّ تفصيله في ثنايا البحث أيضا حين تعرّضنا لأنواع الإعلال التي تسبق القلب.

أن يكون الحرف الذي أصابه القلب زائدا وداعي قلبه صوتي محض ، نحو : " اطّلع واطّرد واصطفى واصطلى واصطاف وادّخر وادّحض وازدجر وادّكر واذّكر، فهذا كلّه يوزن باعتبار أصله قبل الإبدال ليعلم أنّه من باب " افتعل" . فالتاء فيه ثابتة على رغم زيادتها والفاء والعين واللّام متقلبات مع أصالتهن .

6ـ 2 ـ القلب المكاني بين أصول الكلمة مع ما يصحبه من إعلال : مثال هذا : كلمة قوس حين جمعوها على " فعول " فكانت " قووس" استثقلوها ف قدَموا اللامَ علَى العينِ وصيروهُ "فُلُوعٌ" وكانَ حقهُ أَنْ يكونَ "قِسُوٌ" فصنَعوا بهِ ما صنَعوا بعِصِيٍّ قلبوا الواوَ ياءً وكسروا القافَ كما كسروا عينَ "عِصيٍّ" فالمسموعُ مِنْ "قِسيٍّ" "قِليعٌ" وأَصلُ "قِليعٌ" فُلُوعٌ وفُلُوعٌ مقلوبٌ مِنْ فُعُولٍ ، فقِسِيٌّ إذن توزن بزنة "فُلُوع" لأن الإعلال الذي جرى لها بدأ من هنا بعد قلبها ولأنها لو وزنت بزنة "فُعُول" لما عرفت عينها من لامها .

8 ـ خلاصة المحاضرات :

لقد كان سعينا في هذا المحاضرات حثيثا لأجل فهم منهج أئمّة العربية في وزن الكلم التي خفّفتها العرب بضرب من الإعلال أو الإبدال أو الإدغام ، بغية تجديده وإحيائه

وبعثه ، ليقف طودا شامخا لا تهزه الأراجيف والشبه ، فخلصنا في طريق بحثنا إلى بعض النتائج والأحكام ، هذا تخليصها واستخلاصها :

- لا توزن الكلمة التي أعلّت بالإسكان بوزن يقابل هيئتها التي آلت إليها وإنما توزن بوزن ينبّه على أصلها قبل تخفيفها ، ذلك لتردّ إلى نظائرها الصحيحة في بابها ، ولأنّها لو وزنت بإسكان لامها لالتبس المرفوع بالمجزوم ولا قرينة في الميزان على عكس وجودها في الموزون . أليس وزن " يَخرجْ" من قولك :" لم يَخرجْ" هو " يفعُلْ" فم الحيلة لو وزنت " يَنجُوْ" بزنة " يفعُلْ" ؟
- لمعرفة حركة عين الأجوف لا بدّ أن يمعن الصرفي النظر في عديد القرائن ، من حركة عين المضارع التي ستطرح على فائه بعد إعلال عينه دفعا للالتقاء الساكنين ، وقرينة أخرى هي لزوم هذا الفعل من تعديه ، وقرينة ثالثة يعوّل عليها لدفع ما قد يبقى من لبس في معرفة حركة عين هذا الأجوف هي اشتقاق اسم الفاعل منه وكذا الصفة المشبهة به، فإن معرفة كلّ هذا معين على معرفة بابه .
- لو وزن الماضي الأجوف ، نحو : " قال وباع وخاف وحار وطال" بوزن "فَعْلَ" لأنّ عينه انقلبت ألفا والألف ليست إلاّ ساكنة لضرّ وألبس أكثر ممّا يفيد ، وذلك من أوجه عدّة : أوّلها : إيراد وزن لا نظير له في الصحيح ، وقد يجاب عن هذا، بأنّه أصلا لم يوضع للصحيح وإنّما وضع للمعتل ، فيجاب عن هذه الإجابة بأنّه : لو تُتبّعت الفروع بالوزن لما أُحيط بها كثرة .الثاني : أنّ هذا الوزن لا ينبي البتّة عن باب الفعل ماضيا ومضارعا، فيظن من لا علم له أنّ الأجوف واويه ويائيه باب واحد ولا نظير له من الصحيح .الثالث : أنّه لا أحد من أئمة العربية قال به ، مع ما فيه من لبس وما في غيره ـ مما قالوا به ـ من عظيم نفع وعلم .

بهذا يعلم الباحث أنّه لا فائدة من إثبات هذا الوزن بدعوى التجديد ، وإنّما التجديد عينه بمآزرة منهج السلف من أئمّة العربية بالأدلّة والبراهين العلمية وترك المكابرة والتنكر لواسع علمهم ودقيق فقههم .

- الأسماء نحو دار وجار ونار ، وباب وناب ، لا توزن بزنة "فَعْلٍ" لأنّ هذا الميزان يوهم أحد أمرين كلاهما خاطئ: الأوّل : أنّ ألفها أصل غير منقلب عن واو أو ياء وهذا يُثبِت بطلانَه تصريفُها .

الثاني : أنْ وزنها بزنة "فَعْلٍ" بعد معرفة كون ألفها منقلبةً عن واو يجعلها : (دَوْرٌ،و جَوْرٌ ،و نَوْرٌ ، وبَوْبٌ ، ونَيْبٌ) ، ولا يخفى أنّ هذه الواوات والياءات الساكنة خفيفة لا تطلب إعلالا مثلها مثل واو قوس وطَوْدٍ وشوط وياء بيت وزيت وليث، فلا جرم أن بحث النحاة على أصلها قبل إعلالها فقدّروه لهذه القرائن بزنة "فَعَلٍ" .

- كل كلمة ختمت بتاء مربوطة لا تسبق إلاّ بمفتوح قبلها إلاّ أن يكون واوا أو ياء أو همزة مفتوحة قلبت ألفا ، فلا شكّ أنّه لا يمكن وزنها بزنة " فَعَلْةٍ" ، مثل : " حَيَاة ، و وَفاة " ، ولا وزن " ممحاة" مثلا بزنة " مِفْعَلْةٍ" ، فوجب البحث عن أصولها قبل الإعلال ، ثمّ وزنها .
- لو أُريد وزن مختار ومنقاد ومحمرّ كما هي بإسكان وقلب و إدغام لكان وزن الأوليين: " مُفْتَعْلٌ" والثالثة :" مفْعَلٌّ" فلا قرينة فارقة بين اسم الفاعل واسم المفعول ، فكما في الكلام المركب المفيد لا بدّ من قرائن فارقة بينهما لتحقيق الإبانة ودفع اللّبس ، لا بدّ عند الصرفيين أيضا من طريقة وزن لا لبس فيها ولا إيهام ، فلم يجدوا سبيلا لتحقيق ذلك إلاّ بوزن أصولها قبل الإعلال ليَمِيز السامع اسم الفاعل من اسم المفعول.
- خلاصة باب " الإعلال بالإسكان والقلب" أنّ كثيرا ما يتعذّر تغيير منهج أئمّة العربية في وزن الكلم التي لحقها الإعلال بالإسكان والقلب، وما أشبهه من الإدغام الكبير الحاصل لطلب التخفيف أيضا بالإسكان والإدغام في

مضعّف الماضي الثلاثي مثلّث العين ونفيُ إمكانية صحّة التغيير تجديد وتأكيد لقوّة مذهبهم وسلامة نهجم .

- أوزان المضارع الأجوف الفرعية الناتجة عن إعلاله هي : " يفِعْلُ و يفُعْلُ و يفَعْلُ " فيصير مثلّث الفاء لا العين ، فلو وزن بهذه الأوزان ، وتركت أوزان أصوله ، لكان حسناً لا لبس في دلالة كل منها على بابه ، بل في تحرّك فائه ـ التي لا تكون إلّا ساكنة في الصحيح ـ إشارة إلى إعلال العين بإسكانها أيضا، والميل إلى القول بهذه الأوزان مع ما فيه من تكثير فإنّ هذا يشفع له .
- الإعلال بالحذف أباح للنحاة أجمعين وزن المعتلّ على ما أصابه منه سواء وحده أو مع أي نوع آخر من أنواع الإعلال من إسكان أو نقل أو قلب .

فمثلا : وزن الأمر من الأجوف بمثل : " فِلْ ، و فَلْ ، وفُلْ " يفصح عن حذق علماء العربية وفقههم لأمور منها : أوّلا : كسرة فائه برهان وبيان لسقوط همزة وصله ، فإنّ الصحيح لا تسقط همزة وصله ،كيف؟ وفاؤه لا تكون إلّا ساكنة، فهذا من ذاك .

ثانيا : أنّ في حركة فائه وسكون لامه دلالة على تجريد عينه من حركتها ثمّ حذفها . فانظر كيف منّ الله على أولئك الأعراب في ترك الأصول لثقلها ثمّ انظر إلى منّته على النحاة في ترك أوزانها وتتبعهم في وزن ما هذّبته قرائحهم ونطقت به فصاحتهم .

- ترجيح حذف العين من مفعول الأجوف ـ وهو مذهب أبي الحسن الأخفش ـ على كون المحذوف منه هو الواو وهو مذهب الخليل وسيبويه ، فيكون وزنه من الواوي : " مَفُول" ومن اليائي :" مَفِيل" و هو على القولين غير مخالف لمنهجهم في وزن المثال حين يلحقه إعلال بالحذف كما هو دون ردّه إلى أصله، ومع ما في هذا الحذف ـ على الخلاف فيه ـ من تغيير في حركة ما سبقه من الأصول ، فلا ضير لأن تلك الحركة الطارئة على الفاء تدلك على

أنّ المحذوف هو العين لا واو مفعول فإن كانت كسرة فهي دليل الياء وإن ضمّة فهي دليل الواو ، وفي هذا دليل آخر على كون المحذوف عين الكلمة

- وزن مصدر الأجوف " أفعل و استفعل" على قول الخليل ومن تبعه : " إِفَعْلَة واِسْتِفَعْلَة " وعلى قول الأخفش ومن تبعه :" إِفَالَة واسْتِفَالَة " ، وهذا الضرب من الإعلال بالحذف مع نقل حركة المحذوف إلى الساكن قبله ، الوزن به سائغ لا لبس فيه بل هو شبيه بما يحدث في فعله حين يجزم فتحذف عينه وتطرح حركتها على الفاء قبلها، في قولك :" لم يقُمْ ولم يستقِمْ" .ففي الوزن بأحدها أو بالراجح عند من ترجّح لديه الأمر ، بيان لحدوث إسكان ونقل وحذف وتعويض بأقصر طريق على خلاف الوزن بالرجوع إلى الأصل .
- لا ينفك الباب الذي جرى فيه قلب أو إبدال ـ كما يسميه بعضهم ـ عن إحدى الحوال :

ـ أن يكون حرف العلة قلب حرفا آخر دون تغيير حكته ، فهذا يوزن بما يقابله من الأصول في الميزان دون التفات إلى انقلابه.

ـ أن يكون حرف العلة قلب وغيرت حركته ، فهذا يرد إلى أصله ويوزن ليعلم بابه .

ـ أن يكون الحرف الذي أصابه القلب زائدا وسبب قلبه صوتي محض ، نحو : " اطّلع واطّرد واصطفى واصطلى واصطاف وادّخر وادّحض وازدجر وادّكر واذّكر، فهذا كلّه يوزن باعتبار أصله قبل الإبدال ليعلم أنّه من باب " افتعل" . فالتاء فيه ثابتة على رغم زيادتها والفاء والعين واللّام متقلبات مع أصالتهن .

- الكلمة التي جرى فيها قلب مكاني ثمّ إعلّت ، نحو " قِسِيّ" ، إذا أريد ردّها إلى أصلها لأجل وزنها ، رُدّت إلى أصلها بعد القلب المكاني لأن الإعلال الذي جرى لها بدأ من بعد قلبها ولأنها لو وزنت بزنة "قُعُول" لما عرفت عينها من لامها .

- خلاصة باب الإدغام أن ما كان منه كبيرا بإسكان ثم إدخال ، فهذا يرد إلى أصله ويوزن تنبيها على بابه وإلّا التبست الأبواب بسبب الخطأ في الأوزان .

وما كان صغيرا بإدخال الساكن في المتحرك فقط ، فهذا لم يغير فيه شيئ في حركاته فأصله وفرعه في الوزن سواء.

المحاضرة العاشرة : الإبدال :

أمّا الإبدال الصرفي فهو: تنحية الشيء وجعل غيره في موضعه بدلا منه، وهذا بخلاف القلب، فإنه تصيير الشيء على خلاف ما كان عليه ونقله من صورة إلى صورة، فالقلب حكم يجري في الشيء نفسه، كقولك: قلبتُ هذه الصحيفة البيضاء إلى جهتها الأخرى التي هي حمراء، فاختلف الحكمان معا على شيء واحد، والإبدال يجري في الشيئين لا في شيء واحد؛ لأنك تقول: أبدلت هذه الصحيفة بصحيفة أخرى، إذا أزلت الأولى وجعلت في موضعها ثانية، هذا أصل المعنى فيهما، ثم نقلوا ذلك إلى الحروف على ما أذكره لك. وذلك أن من الحروف متقاربة ومتباعدة، أعني التقارب والتباعد في المخارج والصفات، فأما الحروف المتباعدة فلا يقع فيها قلبٌ ولا إبدال، أي: لا تقلب الحرف حرفا متباعدا من أصله ولا يبدل أيضا من متباعد منه، وإنما يكون ذلك في الحروف المتقاربة، ولذلك لم يدَّع البصريون في نحو حثحث أن الحاء الثانية مبدلة من ثاء حثَّث، لتباعد ما بينهما، وقد مر ذلك. والمتقاربة على مراتب، منها حروف يقرب بعضها من بعض من وجوه كثيرة، ومنها (حروف) يقرب بعضها من بعض من وجوه قليلة، فالأول يجري (فيه) الحرفان عندهم لشدة التقارب مجرى الحرف الواحد، بخلاف الثاني فحروف العلة قريب بعضها من بعض جدا، فأطلق على تحول بعضها إلى بعض قلبا، كما تقول في قام: أصله قَوَمَ، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي قِيلَ: أصله قُوِل، فقلبت الواو فيه إلى الياء لعلة كذا؛ لأنهما كأنهما شيء واحد. فإذا قلت: اتصل أو ادَّكر، فالعمل الحاصل (فيهما) من جعل التاء عوض الواو، والدال عوض الذال أو التاء سمي بدلا؛ لأنهما لما تباعدا شيئا عدا شيئين مختلفين.

وأما التعويض فهو أعم من هذا، فقد يكون في الحروف المتباعدة والمتقاربة، ولذلك لا يلزم أن يقع العوض في موضع المعوض منه، كتعويض الياء قبل آخر المكسر والمصغر عوضا من محذوف ونحو ذلك، فقد ظهر الفرق بينهما.

وأصل هذا التقرير في القلب والإبدال للرماني، ولابن جني تفرقة أيضا بين العوض والبدل ذكره في التعاقب وغيره. وقد يوقع النحويون أحد اللفظين مكان الآخر، ولا مشاحة في الإطلاق إذا فهم المراد، فإن الناظم قد يطلق لفظ الإبدال في موضع لفظ القلب، وبالعكس، فلا اعتراض عليه فيه .[145]

ويقع الإبدال في تسعة أحرف؛ يبدل بعضها من بعض؛ هي: "الهاء، الدال، الهمزة، التاء، الميم، الواو، الطاء، الياء، الألف". وقد جمعها بعض النحاة في قوله: "هدأت موطيا". ولكل حرف منها شروط لإبدال من نظيره الداخل معه في هذه المجموعة، على التفصيل التالي:

إبدال الهاء:

تبدل الهاء من تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها؛ كالتاء في قوله تعالى: {فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ} فيقال في حالة الوقف: بينة، ورحمة، بالهاء بدلا من التاء المربوطة.

إبدال الهمزة من الواو، والياء، والألف.

تبدل من الأوليين وجوبا في خمسة مواضع:

1- في نحو: سماء، ودعاء، وبناء، وظباء، والأصل: سماو، ودعاو، وبناي، وظباي

2 ـ في نحو صائم، هائم، وفعلهما: صام وهام. وأصلهما: صوَم، وهيَم وقبل إبدال الواو همزة تقلب ياءً ومن العرب يقف هنا فيجعل اسم الفاعل من الأجوف واويا كان أو يائيا بالياء فيقول : صايم وقايم وبايع وطاير.

3- في نحو: عجائز، وصحائف، ورسائل وقلائد ... ومفردها: عجوز: وصحيفة، ورسالة وقلادة، ولا إبدال في مثل: قساور ومعايش، لأنهما أصليان في المفرد، وهو:

---

[145] ـ أبو إسحاق الشاطبي ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ـ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة ـ ط : 2007/1 . ص :(9/ 1. 2. 3)

قسور، ومعيشة ومن الشاذ المسموع منائر، ومصائب؛ لأن مفردهما؛ منارة ومصيبة، فالحرفان فيهما أصليان ...

4- في نحو: نيائف، جمع نيف وأوائل: جمع أول .

5 ـ في نحو : واثقة،و واصلة و وافقة ... في جمع تكسيرها على صيغة "فواعل" فيقال فيها، وواثق، وواصل، وواقف؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء؛ ثم تنقلب الواو الأولى –وجوبا– همزة؛ فيصير الجمع: أواثق، أواصل، أواقف ...

إبدال الواو والياء من الهمزة "وهذه الحالة عكس التي قبلها":

ولها أحوال :

أ- إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية؛ نحو: خطيئة وخطايا، بريئة وبرايا، دنيئة، ودنايا ... فوزن: خطايا، هو: "فعائل". والأصل: خطايي، ثم انقلبت الياء التي بعد الأخيرة في الجمع همزة "طبقا لما سبق في حالات قلب الياء" فصارت: خطائي، ثم قلبت الهمة الأخيرة ياء مفتوحة: وبعدهما ألف، فصارت: خطايا ...

ب- إذا كانت لام ذلك المفرد ياء أصلية "أي: ليست منقلبة عن شيء"؛ نحو: هدية وهدايا، وقضية وقضايا ... فوزن هدايا، وقضايا –وأمثالهما– هو: فعائل. وأصلهما: هدايي، جرى عليهما القلب الذي في الحالة الأولى.

ج- إذا كانت لام المفرد ياءً منقلبة عن واو؛ نحو: عشية ومطية، وأصلهما عشيوة ومطيوة؛ وجمعهما: عشايا ومطايا وهذا الجمع

على وزن: فعائل، بعد خمسة أنواع من القلب كالتي مرت في الحالة الأولى

إبدال الياء من الألف:

تقلب الألف ياء في موضعين؛ أولهما: وقوعها بعد كسرة؛ كما في تكسير سلطان، ومصباح، ومنشار –ونحوها– على : سلاطين، ومصابيح، ومناشير ... وكما في تصغيرها على: سليطين، ومصيبيح، ومنيشير ...

ثانيهما: وقوعها بعد ياء التصغير في مثل: كتيب، وسحيب، وغليم؛ في تصغير: كتاب، وسحاب، وغلام.

إبدال الواو من الألف:

في نحو: دويهية ولويعب، ومويهر، تصغير: داهية ولاعب وماهر

إبدال الواو من الياء:

يقع هذا في أربعة مواضع:

1- في نحو: يوقن وموقن، يونع ومونع، يوقظ وموقع، يوسر وموسر ..

وهنا حفاظا على الوزنين " يُفْعِلُ ومُفْعِل " غلبت الضمة الياء بعدها فانقلبت واوا لتناسبها على غير العادة من كون الياء وأختها الكسرة تقلبان الواو وأختها الضمة ياء وكسرة كما في قِيل وخيف فأصلهما قُولَ وخُوِفَ وكذا بِيضٍ وهيمٍ وغيدٍ وهيفٍ حيث قلبت الياء على الأصل ضمة الفاء كسرة لتجانسها .

2- أن تكون لاما لفعل، وقبلها ضمة؛ "كالأفعال اليائية: نهى، قضى، رمى ... إذا أردنا تحويلها إلى صيغة "فعل" لغرض؛ كالتعجب ... " نحو: نهو الرجل، أو: قضو، أو رمو..؛ للتعجب من نهيته – أي: عقله- أو من قضائه، أو رميه. وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب، أي: ما أنهاه! – ما أقضاه! – ما أرماه! ... فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية .

3- أن تكون لاما لاسم على وزن: فعلى – بفتح، فسكون، ففتح مع المد- نحو: تقوى، وشروي، وفتوى ... والأصل: تقيا، وشريا، وفتيا ... بدليل: تقيت، وشربت، وفتيت؛ فأبدلت الياء واوا في الثلاثة .

إبدال الميم من الواو، ومن النون:

أ- تبدل الميم من الواو وجوبا في كلمة: "فو" غير المضافة. وأصلها: فوه؛ حذفت الهاء تخفيفا؛ فيقال فيها بعد الإبدال: فم، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم في الجمع: أفواه. والتكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها.

فإن أضيفت كلمة: "فو" إلى اسم ظاهر أو مضمر جاز إبقاء الواو وهذا هو الأكثر- وجاز قلبها ميما. فيقال: فوك، أو: فو النظيف، طيب الرائحة، ويصح فمك، أو فم النظيف طيب الرائحة.

وتبدل من النون إذا سكنت النون وتلتها الباء في نحو ينبح وينبع ونحو: انبعث البريد، ونحو: من بعث الرسالة؟ ويلاحظ أن قلب النون ميما مقصور على النطق فقط، أما في الكتاب فتبقى صورة النون على حالها.

إبدال التاء من الواو، والياء:

في نحو : اتّزن من وزن ونظائره من المثال الواوي إذا بني منه افتعل ومن المثال اليائي أيضا في نحو : اتّسر وفي الأسماء في التقوى وتقاة أصلهما : الوقوى والتُقية والتُؤدة من وئد بمعنى تأنّى .

إبدال الطاء والدال والذال من تاء الافتعال:

في نحو : اطّلع واطّرد واصطفى واصطلى واصطاف وادّخر وادّحض وازدجر وادّكر واذّكر.

المحاضرة الحادية عشرة : الإدغام

معنى الإدغام في اللغة: الإدخال. يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة: إذا ادخلته في فيها، ومنه: أدغم الطعام بمعنى ابتلعه، لأنه إدخال في الحلق، ومنه إدغام الحرف في الحرف، لأنه إدخال الأول في الثاني. قال السيرافي: سيبويه يقول: الإدغام افتعال، والكوفيون يقولون: (الإدغام) إفعال. قال: والأول أحب إلي لقول ساعدة بن جؤية :

بمقربات بأيديهم أعنتها خوص ... إذا فزعوا أدغمن في اللجم [146]

ومعناه في اصطلاح النحويين: أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكن الأول منهما وتدغمه في الثاني، أي: تدخله فيه، فيصيرا حرفا واحدا مشددا. وذلك أن النطق بحرفين من جنس واحد مما يثقل على اللسان، لأنه يرتفع بأحد الحرفين، ثم يرتفع ارتفاعا ثانيا بعد استقرار الأول، فيصير في موضع واحد عملان من غير فصل بينهما، فيثقل ذلك على اللسان، ولذلك شبهه الخليل بمشي المقيد، لأنه كأنه يتحرك في موضع واحد. وهذا محسوس، بخلاف ما إذا عمل عملين في موضعين فليس فيه من الثقل ما في هذا. فأرادوا أن يرتفع اللسان بهما معا ارتفاعة واحدة، فلم يمكنهم

---

[146] ـ انظر : أبو القاسم الزجاجي ـ اللّامات ـ ت ـ مازن المبارك ـ دار الفكر – دمشق ـ ط: 2، 1405هـ 1985م ـ 151/1 .

ذلك إلا بأن يسكنوا الأول منهما، فأسكنوه، ثم أدغموه في الثاني، فصارا حرفا واحدا مشددا، فقالوا في فرر: فر، وفي ظلل: ظل، وفي سرر: سر، وفي أمدد: أمد، وما أشبه ذلك ، وهو قسمان :

أحدهما: إدغام مثل في مثله، نحو ما تقدم من المثل.

والثاني: إدغام مقارب في مقاربه نحو: بعدت، وعدان في عتدان، ونحو ذلك.

وهذه القسمة بالنظر إلى الأصل، وإلا فلا إدغام إلا إدغام مثل في مثل.

وأما إدغام المثلين فعلى قسمين:

أحدهما: أن يكون الأول منهما ساكنا في الاستعمال. وهذا لم يحتج إلى ذكره للعلم بوجوب الإدغام فيه؛ إذ لا يمكن النطق بهما مع الفك إلا بتكلف كثير. فلا تقول في رد: ردد، لعدم الإمكان فيه.

والثاني: أن يكون الأول متحركا، فهو على قسمين:

أحدهما: أن يكون المثلان من كلمتين. وهذا القسم لا يجب فيه إدغام، نحو: جعل لك، وهرب بكر، وقاسم مالك. فالنطق به على الأصل صحيح .

والثاني: أن يكونا من كلمة واحدة. فهذا القسم هو الذي يختلف الحكم فيه، فلا يمتنع الإظهار فيه بإطلاق، (ولا يجوز فيه بإطلاق)، فلأجل ذلك خصّ هذا القسم بالذكر وحده، لأنه الضروري من سائر الأقسام.

وحاصل ذلك أن المثلين في كلمة على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه الإدغام، وقسم يجب فيه الإظهار، وقسم يجوز فيه الوجهان.

معنى الأوّل : أنه يجب إدغام أول الحرفين في ثانيهما إذا اجتمع فيهما ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الحرفان مثلين، فخرج المتقاربين فإنّه لا يجب فيهما الإدغام نحو: خذ تالدا، واجبه حاتما، ونحو ذلك، فتظهر إن شئت ويجوز الإدغام فتقول: ختّالدا، واجبحّاتما، وما أشبه ذلك.

والثاني: أن يكونا محركين معا، المدغم والمدغم فيه، تحرزا من أن يسكن الأول، أو الثاني، أو يسكنا معا، فأما إن سكن الأول فقد تقدّم وجوب الإدغام، وأنه مدرك حسا، فلم يحتج إل ذكره وأخرجه، لأنه كالمذكور حكمه، نحو: رد، وشد، وسر، وكذلك: زر رافدا، وكن نائما. وأما إن سكن الثاني فالفك واجب نحو: رددت، ورددن. وسينه عليه بعد هذا. وأما إن سكنا معا فإن المسألة

تصير من باب التقاء الساكنين، وتخرج عن هذا الباب، فلم يكن ذكره هنا لائقا.

والثالث: أن يكون الحرفان في كلمة واحدة، فإن كانا في كلمتين لم يجر فيهما حكم وجوب الإدغام كالمتقاربين بالنسبة إلى الشرط الآخر، فالمفهوم فيهما معا الجواز وهو مفهوم صحيح، لأنك تقول: جعل لك، وجعل لك، وهرب بكر، وهرب بكر، وما أشبه ذلك. والمفهوم في الموضعين جملي، لأنه ليس كل مقارب يدغم في مقاربة، ولا كل متقاربين يجوز إظهارهما، ولا كل مثل يجوز أن يدغم في مثله إذا كانا من كلمتين؛ ألا ترى أن الواو والياء لا يدغمان في مقاربهما، ولا مقاربهما فيهما، (لما فيهما) من المد. وأيضا حروف المد صنف على حدة لا يجوز أن تقلب إلى الحروف الصحاح/، ولا الصحاح إليها، والنون تدغم في حروف "لم يرو" إذا سكنت ولا يجوز الإظهار، وخرجت النون عن الحروف الصحاح فأدغمت في الواو والياء لشبهها بالغنة بحرف اللين. والألف والهمزة لا يجوز في واحدة منهما إدغامها في مثلها، أما الألف فلأن حقيقتها المد، والإدغام رفع اللسان عن الحرفين رفعة واحدة، وذلك لا يتصور مع المد، ألا ترى أنه يزول في نحو مغزو وولى، فلو مددت لم يجز الإدغام. وأما الهمزة فللزوم تخفيف إحداهما عند الاجتماع. فقد ظهر أن الحكم بجواز الإدغام في المسألتين غير مطرد، لكن إذا نظر الباب كله في المسألتين وجد جواز الإدغام هو الأغلب فيهما.

المحاضرة الثانية عشرة : التصغير

قال ابن مالك في ألفيته في باب التصغير:

فَعَيلاً اجعلِ الثلاثي إذا صغرته نحو قُذَيّ في قَذَى

فُعَيعِلٌ معَ فُعَيعِيلٍ لا فاقَ كجَعْلِ درهمٍ دُرَيْهِمَا

قال الشاطبي رحمه الله شارحا:[147]

التصغير عند النحويين عبارة عن تغيير ما يلحق الاسم، بدل به على أحد ثلاثة معان: تحقير ذات ما يتوهم عظيماً، أو تقليل ما يتوهم كثيراً، أو تقريب ما يتوهم بعيداً، وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني، فإذا قلت رُجيل فهو بمنزلة قولك: رجلٌ صغيرٌ، وإذا قلت: دُريهمات، فهو بمنزلة قولك: دراهمُ قليلةٌ، وإذا قلت: دُوَينَ السماءِ، فهو بمنزلة قولك: بمكانٍ قريب من السماء، إلا أنه لما كان هذا التغيير أخصرَ عدلوا إليه.

وابتدأ الناظم – رحمه الله تعالى – بالإشارة إلى مسائلَ:

إحداها: أن أبنية التصغير ثلاثة، لا مزيد عليها، وذلك ظاهر من كلامه، وهي: فُعَيلٌ، وفُعَيعِلٌ، وفُعَيعِيلٌ، وإنما أراد بهذه الأبنية الصور والأشكال، كأنه يريد مقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، لا أنه مقابلة الزائد بالزائد، والأصلي بالأصلي كما فعلوا في التصريف، ألا ترى أن (أُحَيْمِرَ) في التصغير وزنه ومثاله (فُعَيعِلٌ) ومثاله في التصريف (أُفَيْعِلٌ)؛ لأنهم إنما يريدون في التصريف بيان الزائد من

[147] ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : 263/7 ، 264، 265 .

الأصلي، فتركوا الزائد في البناء – إذا لم يكن بالتضعيف – على لفظه، وعبَّروا عن الأصلي بالفاء والعين واللام، وأما ههنا فلم يريدوا ذلك، وإنما أرادوا ما ذُكِر.

ومثل التصغير في هذا المعنى ما تقدَّم لنا فيما / لا ينصرف مما هو على زنة (مفاعِل) أو (مفاعيل)؛ إذ لم يُرِدْ هنالك هو ولا غيره إلا مقابلة الساكن بالساكن والمتحرك بالمتحرك خاصة.

الثانية: بيان كيفية التصغير، وذلك – على مقتضى ما مثل به – أن يضمَّ أول الاسم ويُفتح ثانيه، ويُزاد ياءٌ ساكنةٌ تقع ثالثة؛ ويُكسَرَ ما قبل الآخر إن كان المصغَّرُ فوق الثلاثي. هذا الذي يُعطيه كلامُهُ إذ قال:

فُعَيلاً اجعلِ الثلاثي ... ...

ثم قال:

فُعَيعِلٌ مع فُعَيعِيل لما فاقَ ... ...

يعني لما فاق الثلاثة فكان رباعياً، أو خماسياً، أو أكثر، فما عدا

(فُعَيْلاً) يُكسر ما قبل آخره على هذا، فتقول في (رجل): رجيل، وفي (زيد): زُيَيد، وفي (قُفل): قُفَيل، وفي (جعفر): جُعَيفر، وفي (هِجْرَع): هُجيرع، وفي (سفرجل): سفيرج، وفي (قنديل): قنيديل، وفي (تمثال): تميثيل، وفي (بهلول): بهيليل.

ومثَّل الناظم الثلاثي بـ (قَذًى)، وأنك تقول فيه: (قُذَيٌّ) كما يقتضي الحكم؛ فإنك لما ضممتَ القاف، وفتحت الذال، وزدتَ ياء التصغير ثالثة زالت الألف، ورجعت إلى أصلها من الياء؛ لزوال ما أوجب قلبها ألفاً وهو تحرك ما قبلها، فالتقت مع ياء التصغير الساكنة، فوجب الإدغام، فقيل: قُذَيٌّ.

والقذى في العين وفي الشراب: ما يسقط فيه، يقال: قذِيت العين تَقذى: إذا سقط فيها ذلك، وقذت العين تَقذى: إذا رمت بالرَّمَصِ وما فيها من القذى.

ومثَّل ما فوق الثلاثي بـ (درهم)، تقول فيه: دُرَيهم.

وهذا كله حكم جُمْليٌّ حتى يتبين في تفصيل الأحكام، إذ ليس كل ما فوق الثلاثي يُكسَرُ ما بعد ياء التصغير فيه كحُبْلى، وصحراء، وسكران، وأطلال مسمًّى به، وما كان نحو ذلك مما سيبين الناظم.

الثالثة: أن مراده – هنا – بالثلاثي المجرد من الزوائد كما مثل به، لا أنه يريد الثلاثي الأصول وإن كانت فيه زيادة كأحمر وأرطًى؛ لأن مثل هذا رباعي، لا ثلاثيٌّ، وقد تقدم مثل هذا في التكسير، وأيضاً فإنما يريد – ههنا – ما كان ثلاثياً باعتبار اللفظ والأصل، وهو الذي يعطيه المثال. وأما غير ذلك مما خرج عن أصله بالحذف فله حكم يستدركه بعد. وكذلك القول في الرباعي هو مقصور على ما كان نحو مثاله، وما فوق الرباعي على ذلك السبيل إلا ما يستثنى فيه من الأحكام العارضة.

الرابعة: أن مثاله قد يعطي الاقتصار / بالتصغير (على ما كان) متمكناً مثله؛ فـ (قذًى) و (دِرهم) متمكنان، أصلهما الإعراب، فما كان كذلك في الذي يصح تصغيره، فلو كان الاسم غير متمكن فلا يصح تصغيره نحو: (حيث، وكيف، وأين، وأيان، ولَدُن) وما أشبه ذلك وإن كان ثلاثياً، ومن باب أولى خروج ما كان من غير المتمكن ثنائياً نحو: (مَن، وما، وكم) ونحو ذلك، فلا يجوز أن تقول:

حُيَيْث، ولا كُيَيْف، ولا نحو ذلك؛ لتوغلها في شبه الحرف، والتصغير نوع من التصرف، وهو قد قال في باب التصريف:

حرفٌ وشبهُهُ من الصَّرفِ بَرِي

فتحرز هنا بالمثال مما عسى أن يُعترض به على إطلاقه.

وما جاء من التصغير في أسماء الإشارة، و (الذي) و (التي) من الموصولات فعلى خلاف الأصل، وسيأتي وجه ذلك فيه إن شاء الله تعالى حيث يذكره الناظم.

الخامسة: أن التصغير إنما يكون فيما يقبل معناه، ودل على هذا قوله:

فُعَيلاً اجعلِ الثلاثيَّ إذا صغَّرتَهُ ... .

ويريد إذا أردتَ تصغيره، وإرادة التصغير إنما تكون حيث يكون ذلك المعنى جائزاً فيه، وحيث يكون الاسم قابلاً لمعنى التصغير؛ لأنه المطلوب تصغيره، وما لا يقبل التصغير لا يمكن أن يراد تصغيره. وما لا يقبل التصغير على وجهين:

أحدهما: أن يكون ذلك من جهة معقولية معناه كالمضمن معنى الحرف من الأسماء مثل: (مَن، وكم، وما) ونحو ذلك؛ لأن وضع هذه الأشياء لقصد الإبهام والعموم، والتصغير يناقض ذلك؛ لأنه تخصيص بوصف من الأوصاف التي يمكن أن تكون عليها، فمعنى التخصيص مناقض لوضعها من جهة المعنى، وكذلك هو مناقض من جهة اللفظ؛ لأنه وضعها وضع الحروف، والحروف لا تقبل التصغير.

ومثل هذا الظروف المضمنة معاني الحروف كمتى وأين، يمتنع تصغيرها من جهة مناقضة اللفظ والمعنى كما ذكر؛ لأنها تشبه الحروف، ووضعت على الإبهام.

المحاضرة الثالثة عشرة : النسب

الإضافة والنِّسبة: لفظان اصطلح النحويون على إطلاقهما على نسبة الشيء إلى الشيء بنوعٍ من أنواع النسبة، لكن على ترتيب مخصوصٍ، وقد أتى الناظم بكلامٍ يُشعر بتعريفه عند النحويين، وذلك قوله:

"ياءً كَيَا الكُرْسيِّ زادوا للنسب"... وكلُّ ما تليه كسرُهُ وَجَبْ

فـ"ياء" منصوبٌ على المفعولية بـ"زادوا" يعني: أنهم زادوا في آخر الاسم ياء مشددة لتدلَّ على نسبة معنى ما لذلك الاسم، هذا معنى قوله: "للنسب" أي: لتنسب إلى ذلك الاسم، فالنسب في كلامه على معناه الأصلي؛ لأنه تعريفٌ للنسب الاصطلاحي، فلا يمكن أن يكون النسب في لفظه إلا على أصل اللغة، وإلا كان تعريفاً للشيء بنفسه، ويلزم منه الدَّورُ المجتنب في الحدود والتعريفات، فكأنه يقول: النسب

الاصطلاحي هو: أن تزيد في آخر الاسم ياءً مشددة علامة على أنك تنسب لذلك الاسم معنى ما لتعلقه به ضرباً من التعلق، وهذا تعريف بعض المتأخرين.

فقوله: "أن تزيد في آخر الاسم ياءً مشددة" قيدان دل عليهما قول الناظم: "كيا الكرسي"؛ لأن ياء الكرسي في آخر الاسم هي ياءٌ مشددة.

وقوله: "علامةً على أنك تنسِبُ لذلك الاسم إلى آخره دلَّ عليه قوله: " للنسب"؛ أي: لتنسب إليه معنىً من المعاني، فقولك: تميميٌّ أصله: تميمٌ، فألحقته الياء لتنسب إليه الرجل لتعلقه به من حيث هو منهم، وكذلك بصريٌّ وزيديٌّ، ونحو ذلك، وقوله: "ياءً كيا الكرسي زادوا" فقدَّم المفعول إشعاراً بالحصر؛ أي: أن هذه الياء هي الدالة في كلامهم / على النسب، والمشهورة عندهم لا غيرها. وهذا تنكيت على أن ما دل على النسب من غير الياء فهو قليل بالنسبة إلى دلالة الياء، وذلك كدلالة (فاعل) نحو: حائض، وطامث، أي: ذات حيضٍ وطمثٍ عند القائل به، وكذلك لابنٌ وتامرٌ، و (فعَّال) نحو: فكَّاه ونجَّار، ونحو ذلك، و (فَعِل) نحو: نَهِر، فالياء هي المعتدة في الباب لا غيرها، ثم قال:

"وكلُّ ما تليه كسرُهُ وَجَبْ"

في هذا ذكر بعض التغاييرِ اللاحقة للاسم المنسوب، وذلك أن هذه الياء المشددة يلزمها أيضاً في الكلام أربعة تغاييرَ مطَّردةٌ لا بدَّ منها:

تغييران لفظيان وهما: ـ كسر ما قبل هذه الياء، وهو الذي ذكره الناظم، ولا بدَّ من ذلك، فالكسر هنا نظير الفتح قبل تاء التأنيث فتقول: زيديٌّ، وعمريٌّ، وغرناطيٌّ، فتكسر ما قبل الياء.

ونقل الإعراب إلى الياء؛ لأنها صارت في الكلمة كهاء التأنيث.

وتغييران معنويان وهما:

1ـ صيرورة الاسم صفة، يرفع الفاعل كما ترفعه الصفة المشبهة باسم الفاعل تقول: مررتُ برجل تميميٍ أبوه، وتميميِّ الأبَ، وتميميِّ الأبِ، وجميع ما ذكر في باب الصفة (الصفة المشبهة) من الأحكام جارٍ هنا في المنسوب.

2ـ وصيرورته واقعاً على غيره؛ إذ كان قبل لحاق الياء واقعاً على المنسوب إليه، فلمَّا لحقته صار واقعاً على المنسوب، فغرناطة اسمٌ واقعٌ على المدينة المعروفة، وغرناطيٌّ واقعٌ على الرجل المنسوب إليها.

ولما كانت هذه التغايير الأربعة لا يتعلق منها بباب (النسب) إلا الأول، اقتصر الناظم عليه، فلم يذكر غيره، ويعني أن ما يليه الياء المشددة، وهو آخر الكلمة كسرُهُ معها واجب، كان الاسم صحيحاً أو معتلاً، أو على أيِّ وجهٍ كان، لا بد من ذلك، وإنما أطلق الناظم عليها ياء واحدة، وهما ياءان في الحقيقة أدغمت إحداهما في الأخرى؛ توسعاً في العبارة لارتفاع اللسان بهما ارتفاعة واحدة، وذلك في باب التغيير قريب، والضمير المرفوع بـ"يليه" عائدٌ على الياء، والهاء في "يليه" عائدة على "ما" ومدلولها آخر الاسم المنسوب. ثمّ قال ابن مالك :

ومثله مما حواه احذِفْ وَتَا تأنيثٍ أو مدَّتَهُ لا تُثْبِتَا

وإن تَكُنْ تربَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ فقَلْبُها واواً وحَذْفُها حَسَنْ

لمّا ذكر أوّلاً التغييرَ اللازم للاسم المنسوب في كل حال، أردف ذلك بما يلحقه من التغايير التي لا تلزم إلا لموجِبٍ، وذلك أن الأصل فيه ألا يتغير عما كان عليه إلا ما تقدم من التغيير، فكل تغيير زاد على ذلك فإنما هو لعلة، فيُسأل عن سببه، لكن هذا التغيير على ضربين:

أحدهما: تغيير علم من استقراء كلام العرب اطِّرادُهُ وقياسُهُ.

والآخر: تغيير لم يُعلم له اطِّرادٌ، بل عُلِمَ قصره على السماع، وأن غيره هو المطرد.

بدأ الناظم بذكر التغيير بالحذف فقال: "ومثله"، الضمير في "مثله" عائدٌ على الياء المشددة، وذكَّرَ اعتباراً بالحرف، و"ما" الموصولة واقعة على الاسم الذي فيه الياء المشددة، والضمير العائد على "ما" هو الفاعل بـ"حوى"، وهاء "حواه" عائدٌ على الياء أيضاً، ونصب "مثله" بـ"احذف"، يعني: أن الاسم إذا كان في آخره ياءٌ مشددة على وجهين:

أحدهما: أن تكون الياء المشددة في أصلها زائدة أي: أن أصلها ياءان زيدتا معاً كما زيدت ياءا النسب معاً، وهو الذي أراد هنا، وإليه أشار بمثاله، فهو قد أعطى قيداً وهو الثاني من القيود؛ إذ قال: "ومثله مما حواه" فقيَّد بالمماثلة، فيقتضي أنهما زائدتان زِيدتا / معاً، وذلك نحو: كرسيّ، وبُختيّ، وقُمريّ، فالحكم الذي أعطاه فيه

أنك تحذف الياء المشددة، ثم تلحق ياء النسب، فتقول في النسب: كرسيٌّ، وبُختيٌّ، وقُمريٌّ، وكذلك إذا لحقته ياء النسب لا بد أن تحذفها؛ إذ صارت بالتسمية مستهلكة المعنى، فأشبهت كرسياً فتحذفها وتلحق ياءَ النسب، إلا أن اللفظ في ذلك كله قبل النسب وبعده واحد، لكن يقع الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن الاسم بعد النسب من قبيل الصفات المشبهة باسم الفاعل، وجارٍ على أحكامها بخلاف ما قبل النسب، فإنه اسم جامد لا عملَ له.

والثاني: أن الاسم بعد النسب مصروف على كل حال، وإن كان قبل النسب غير مصروفٍ، فكراسيٌّ، وبخاتيٌّ إذا سميتَ بهما، ثم نسبت إليهما قلتَ: بخاتيٌّ، وكراسيٌّ، فصرفت كما تصرف: مدائنيّاً ومَعَافِرِيّاً؛ لأن الياءين الآن غير الياءين اللتين كانتا قبل التسمية، بهذا المعنى استدل سيبويه على أن الياءين بعد النسب غير الياءين قبله، وهو من الأدلة الحِسَان.

وأما الوجه الثاني: وهو ألا تكون الياء المشددة بمنزلة ياء النسب فلم يُرِدْهُ هنا وسيذكره بعد، وإنما حُذِفَ الياءان معاً لزوماً، ولم يُفعل بهما ما فُعل بمرميٍّ وبابه؛ لأنهما زيدتا معاً، فيجب أن يحذفا معاً، بمنزلة كل زيادتين زيدتا معاً، ولا يجوز أن

يقال: كُرْسَويٌّ و بُخْتَويٌّ، على من قال في "مرمي" مَرْمَوِيٌّ؛ لما ذكر، وقد وقع لابن خروف في هذا الموضع من شرح الكتاب أن قياس مَرْمَوِيّ: بُخْتَويّ، وقال في موقع آخر: ومن قال: مَرْمَويّ قال: بُختويٌّ وكُرْسَويٌّ؛ لأنهما ليسا بنسب. وما قاله غير صحيح، وياءا مرميٍّ منفصلتان في الحقيقة؛ لأن إحداهما أصلية، والأخرى زائدة، فالقياس يقتضي ألا تُحذفا معاً، وإنما حذفتا معاً تشبيهاً بكرسيٍّ: معاملة للأصلي معاملة الزائد، فكيف يُعْكس الأمر في المسألة، ويلزم عليه أن يفعلَ مثل هذا في كل زيادتين زيدتا معاً كعلامي التثنية والجمع ونحو ذلك، فالصحيح ما حَتَمَ بع الناظم من لزوم الحذف، وهو مذهب النحويين، ثم قال الناظم:

... ... وتَا تأنيثٍ أو / مدَّتَهُ لا تُثْبتا

"تا" مقصور على حد قولهم: شربت ما يا هذا، وهو منصوب بـ"لا تثبت"، وقوله: "أو مدّته" معطوف عليه، يريد: أن تاء التأنيث ومدَّته لا يجوز إثباتها في النسب، بل تحذفهما فيه بلا بدٍّ.

يصير بياء النسب صفة، فتدخله تاء التأنيث إذا جرى على مؤنثٍ، تقول: امرأة تميميَّةٌ، وقَيسيَّةٌ، فلو لم تحذِف من الاسم المنسوب إليه علامة التأنيث، فقيل في النسب إلى فاطمة: فاطمتيٌّ لوجب إذا جرى على مؤنثٍ [أن يقال]: فاطمتيَّةٌ، فيجمع بين علامتي تأنيث في كلمةٍ واحدةٍ، فتجنَّبوه، مع أن تاء التأنيث إن كانت للتأنيث في الاسم المنسوب إليه فيصير وزنُهُ يقعُ على المنسوب زال ذلك التأنيث له، فيصير حكم الاسم حكم المنسوب لا حكم المنسوب إليه، قال: وحذف تاء التأنيث / من الاسم مطرد لم ينكسر، ولم يشذَّ منه شيء، ولذلك وجب في أختٍ وبنتٍ حذف التاء لشبههما بها، وتركهم الجمع بينهما البتَّة.

وقول الناظم: "وتا تأنيث" يدخل له من حيث العبارة تاء التأنيث في: أخت وبنت كما تقدم له ذلك في باب (التصغير)، إلا أنه قد خصَّهما بالذكر بعد هذا، وحكى خلاف يونس فيهما، فيصير هذا الموضع مقيداً بذلك، فيريد هنا التاء التي هي على أصلها.

وأما مدة التأنيث: فهي الألف التي للتأنيث؛ لأن حقيقة الألف مدَّةُ صوتٍ ناشئةٌ عن الفتحة، فيريد: أنها لا تثبت في النسب أيضاً، بل يجب حذفها على الإطلاق إلا ما يُستثنى من ذلك إثر هذا، وألف التأنيث لا تكون إلا رابعةً فصاعداً، ولا تقع ثالثة أبداً، وإذا كانت كذلك فهي في الأسماء إما رابعةٌ وإما خامسةٌ وإما سادسةٌ وإما سابعةٌ، وهي الغاية.

فالخامسة لا بدَّ من حذفها، كما ذكر، فتقول في النسب إلى جَحْجَبَى ـ بطن من الأنصار ـ : جَحْجَبِيٌّ، وفي سُمَّهى ـ الباطل والكذب ـ : سُمَّهِيٌّ، وفي حُبارى: حُباريٌّ، وفي سِبَطرى ـ اسم ـ : سِبَطْرِيٌّ، وما أشبه ذلك.

وكذلك السادسة لا بد من حذفها، فتقول في شُقَّارَى ـ نبت ـ : شُقَّارِيٌّ، وفي فَيْضُوْضَى ـ مختلطين ـ : فَيْضُوضِيٌّ، وفي يَهْيَرَّى: يَهْيَرِّيٌّ، وفي حَوْلايا: حَوْلائِيٌّ.

وكذلك السابعة، فتقول في أربعاوى: أربعاويٌّ، وفي حَنْدَقُوقي: حَنْدَقُوقِيٌّ، وفي بَرْدَرَايا: بَرْدَرَائِيٌّ، وما أشبه ذلك، ولا تثبت الألف، وإنما لم يثبتوا ألف هنا استثقالاً لثبوتها، لو قالوا مثلاً: شُقَّارَوِيٌّ، وفَيْضُوضَوِيٌّ، ونحو ذلك، وأيضاً فإذا كان الحذف في نحو: حُبْلى أحسنَ على ما نص عليه سيبويه، فمن باب أولى أن يكون فيما فوق ذلك أوجب، قال سيبويه: وإنما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف؛ لأنه حين كان رابعاً في الاسم بمنزلة ما ألفه منه، كان الحذف فيه جيداً، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه، فلما كثر العدد كان الحذف لازماً؛ إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى، فإذا ازداد الاسم ثِقلاً كان الحذف ألزمَ.[الكتاب : 355/3]

فأما إذا كانت الألف رابعةً، فقد أعطى كلامه فيها تقسيماً، وهو أن الاسم الذي هي فيه على وجهين:

أحدهما: أن يكون محرك الثاني.

والآخر: أن يكون ساكن الثاني، فقوله:

وإنْ تكُنْ تربَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ ...

دالٌّ على أن الحكم المذكور إنما هو ثابت فيما لم يكن كذلك، فإذا ما كان منه محرك الثاني، فحكمه حكم ما كانت ألفه فيه خامسة فصاعداً، وهو وجوب الحذف، فتقول في بَشَكَى ـ سريعة ـ: بَشَكِيٌّ، وفي مَرَطَى ـ سريع أيضا ـ : مَرَطِيٌّ، وفي جَمَزَى ـ عدو دون الشديد ـ : جَمَزِيٌّ، ولا يجوز أن تقول: جَمَزَوِيٌّ؛ وذلك لاستثقال توالي أربع متحركات، وإذا كان الحذف في نحو: حُبْلَى جيداً كما سيأتي، فالواجب أن يُلتَزم الحذف في نحو: جَمَزَى، وهذا مما جعل النحويون الحركةَ فيه تنزل منزلة الحرف؛ إذ عاملوا نحو: جَمَزَى معاملة نحو: حُبَارى في لزوم حذف الألف.

والوجه الثاني: أن يكون الحرف الثاني ساكناً، وذلك قوله : "وإنْ تكُنْ تربَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ" إلى آخره، تربُع: معناه تصيِّره ذا أربعة أحرف، ولا يكون الاسم إذ ذاك إلا ثلاثياً، تقول: رَبَعتُ الثلاثة: إذا صيَّرتَهُم أربعة، فيريد: أن الألف التي للتأنيث إذا كانت رابعةً في اسمٍ ساكنِ الثاني فإن لك فيه وجهين حسنين عنده:

أحدهما: قلب الألف واواً في حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ، وفي بُشْرى: بُشْرَوِيٌّ، وفي ذكرى: ذِكْرَوِيٌّ، ونحو ذلك، ووجه هذا العمل إلحاقُ الألف الزائدة بالمنقبلة عن أصل؛ إذ حكمها القلب في الوجه المختار لا الحذف، ، فكما قالوا في مَلْهًى: مَلْهَوِيٌّ، كذلك قالوا في حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ، وفي حقيقة التدريج إنما قُلِبت حملاً على ألف الإلحاق المحمولةِ على الألف المنقلبة عن الأصل، ولكنَّ سيبويه إنما ذكر ما تقدم، إذ كانت ألف التأنيث قد بنيت عليها الكلمة، والكلمة شبيهةٌ بملهًى ونحوه، في الحركة والسكون وعدة الحروف، فحملوها عليه لذلك.

والثاني: حذف الألف رأساً كالخامسة والسادسة، فتقول: حُبْلِيٌّ، وبُشْرِيٌّ، وذِكْرِيٌّ في: حُبلى، وبُشرى، وذِكرى، ومن السماع في ذلك قولهم في سِلَّى: سِلِّيٌّ، وأنشد سيبويه لساعدةَ بن جؤيَّةَ:

كأنما يقع البصري بينهمُ من الطوائفِ والأعناقِ بالوَذَمِ

وأنشد أبو عبيد لأوس بن حجر:

يعْلُونَ بالقَلَعِ البصري هامَهُمُ ويَخرجُ الفَسْوُ من تحت الدَّقاريرِ

فنسب إلى بُصْرَى بالحذف، ووجه الحذف أن الألف زائدة غير أصلية، ولا ملحقة بأصل، فأرادوا أن يفرقوا بينهما، ويجعلوا الحذف حظ الزائد على الإطلاق؛ لأنه أولى به من الأصلي؛ إذ كان في حذف الأصل خرمُ البنية. هذا تعليل سيبويه بالمعنى، وأيضاً فحُمِلت ألف التأنيث في الحذف على التاء، وقد تقدم وجوب حذفها لاختصاصها بعلةٍ تناسب الوجوبَ بخلاف هذه، فكان الحذفُ فيها جائزاً لا واجباً، وقوله:

فقَلبُهَا واواً وحَذْفُها حَسَنْ

تسويةٌ منه بين الوجهين، وليس في تقديم ما قُدِّمَ ما يُشعر برجحانه، بل الظاهر فيه التسوية بينهما في الاستحسان، إلا أنه معتَرَضٌ عليه من أوجه: أنه ذكر وجهين من ثلاثة، وكان من حقِّه إذا أراد الاقتصار على بعضها أن يقتصر على ما هو أشهر من غيره، ويتركَ الأقلَّ في الاستعمال، وهو لم يفعل ذلك، بل ذكر الأقلَّ، وتركَ ما هو أكثر وأشهر منها، وذلك أن النسب إلى نحو: حُبْلَى

ثلاثة أوجه:

أحدها: الحذفُ، كما تقدم ذكره.

والثاني: إثباتها وزيادةُ ألفٍ قبلها، فتقول: حُبْلاويٌّ، ودِفْلاوِيٌّ، وقالت العرب في النسب إلى دهنا: دَهْناوِيٌّ، وإلى دنيا: دُنْياويٌّ، فرَّقوا بزيادة هذه الألف بين هذه الألف والألف المنقلبة عن أصلٍ، كذا قال سيبويه، وأيضاً فعاملوه معاملة الممدود كما سوَّوا بينهما في الجمع، إذ قالوا في صحراء: صَحَارَى، كما قالوا في حُبْلى: حَبَالَى.

والثالث: قلبها واواً من غير زيادة ألفٍ، كما تقدم.

وهذه الأوجه الثلاثة في الجودة والكثرة على هذا الترتيب، فالأول أجودها، ثم يليه الثاني، ثم الثالث، وبهذا الترتيب رتّبها سيبويه في الذكر.[148]

المحاضرة الرابعة عشرة : المقصور والممدود والمنقوص[149]

المَقْصُور مَا آخِره ألف مُفْرَدَة كالعصا والرحى ، والممدود مَا كَانَ بعْدهَا فِيهِ همزَة كالكساء والرداء ، والقياسي من الْمَقْصُور أَن يكون مَا قبل آخر نَظِيره من الصَّحِيح فَتْحة وَمن الْمَمْدُود أَن يكون مَا قبله ألفَا.

فالمعتل اللَّام من أَسمَاء المفاعيل من غير الثلاثي المُجَرّد مَقْصُور كمعطى ومشترى لِأَن نظائرهما مكرم ومشترك وَأَسْمَاء الزَّمَان وَالمَكَان والمصدر مِمَّا قِيَاسه مَفعل ومُفعل كمغزى وملهى لِأَن نظائرهما مقتل ومخرج والمصدر من فَعِل فَهُوَ أفعل أَو فعلان أَو فعِل كالعشى والصدى والطوى لِأَن نظائرها الحول والعطش والفرق وَجمع فُعلة وفِعلة كعُرى وجِزى لِأَن نظائرهما قُرب وَقِرب .

وَنَحْو الإعطَاء والرماء والاشتراء والاحبنطاء مَمْدُود لِأَن نظائرها الإِكْرَام والطلاب والافتتاح والاحرنجام وَأَسْمَاء الأصْوَات المضموم أَولهَا كالعواء والثغاء لِأَن نظائرها النباح والصراخ ومفرد أفعلة نَحْو كسَاء وقَباء لِأَن نظائرها حمَار وقَذال وأندية شَاذ .

والسماعي نَحْو العَصَا والرحى والخفاء والإباء مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِير يحمل عَلَيْهِ .

قال العكبري [150]: المقصور لَا يكونُ إِلَّا فِي المعرب فإنْ سُمِّي شَيْء من المبنياتِ مَقْصُورا أَو ممدوداً فعلى التجوّز لوُجُود مدِّ الصَّوْت فِيهِ أَو قصره وَاعْلَم أنّ كثيرا من المَمْدُود والمقصور لَا يُعرف إلاّ سَمَاعاً والمرجعُ فِي ذَلِك إِلَى كُتب اللُّغَة وَإِنَّمَا يذكر فِي هَذَا الْبَاب مَا يعرف بِهِ المَقْصُور والممدود من المقاييس وَالأَصْل فِي ذَلِك أَن تُحْمَلَ الْكَلِمَة الَّتِي تشكّ فِي قصرهَا أَو مدِّها على نظيرها من الصَّحِيح فَإِن كَانَ قبل الحَرْف الصَّحِيح الْمُقَابل لِأَلف الْكَلِمَة الَّتِي يشكّ فِيهَا ألفٌ فَهِيَ ممدودة وَإِلَّا فَهِيَ

---

148 ـ ينظر في كلّ هذا : شروحات الألفية ـ باب النسب .

149 ـ ينظر : أبو إسحاق الشاطبي ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : (403/6 ، 404 ، 405) .

150 ـ ينظر : العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ـ اللباب في علل البناء والإعراب ـ عبد الإله النبهان ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط : 1/1416هـ 1995م ـ ص : 435 ـ 438 .

مَقْصُورَة إلاّ أَن يرد السّماع بذلك وَإِن لم يجز أَن تكون قبله ألف فَهُوَ مَقْصُور البَتَّةَ أمثلةُ مَا يعرف بِهِ الْمَقْصُور وَهِي أَرْبَعَة :

الأوّل المصدر : وَشَرطه أَن يكون فِعْلُه على فَعِل يفْعَل فَهُوَ أفعل أَو فَعِل أَو فعلان فالأوّل العشي والعمى لأنَّ فعلَهما عَشِيَ وعَمِي يعشى ويعمى فَهُوَ أعشى وأعمى وَالثَّانِي الصَّدَى والطَّوى لأنَّ فعلهمَا صَدِي وطَوِي يصْدَى ويَطْوى فَهُوَ صديان وطيّان وَالثَّالِث الهَوَى والرَّدَى لأنَّ فعلَهما هَوِيَ ورَدِيَ يهوى ويَرْدَى فَهُوَ هَوٍ ورَدٍ ونظيرُ ذَلِك كلّه من الصَّحِيح قَرِع يَقْرَعُ قَرَعاً فَهُوَ أَقرع وعطش يعْطَش عطشاً فَهُوَ عطشان ونصِب ينصَب نصبا فَهُوَ نصِب.

وَمن شُروط المصدرِ المقصورِ أَيْضا أنْ يكونَ على مَفْعَل بِفَتْح المِيم ثُلاثياً كَانَ أَو أَكثر نَحْو المَسْرى والمَدْعى لأنَّ نظيرَهُ من الصَّحيح المضرب والمقتل وَمن الزَّائِد أعْطى مُعطى واستدعى مُسْتَدْعَى وَنَظِيره من الصَّحِيح أخرج مُخْرَجاً واستكرمَ مُستكْرَماً ولفظُ هَذَا المصدر على لَفْظِ اسمِ المَفْعُول وَمن شُرُوطه أنَّ كلَّ مصدرٍ كانَ على فِعّيْلى فَهُوَ مَقْصور نَحْو الخِلِّيفى والخِطِّيبى أَي الخلَافَة والخَطابة وأمَّا الخِصّيصى فمقصورة وَحكى الكسَائي فِيهَا المدّ وَهُوَ بعيدٌ وَالله أعلم

والقسم الثَّانِي من أَقسَام المقصورِ اسمُ المَفْعُول وَهُوَ كلُّ معتلِّ اللَّام زَائِد على ثَلَاثَة أحرف فاسم المَفْعُول مِنْهُ مَقْصُور نَحْو أُعْطي فَهُوَ مُعطىً وحُلّي هُوَ مُحلّىً وعُوفي فَهُوَ معافىً واستُدعي فَهُوَ مُستدعىً واشتُري فَهُوَ مُشترىً لأنّ نَظَائِر هَذِه المصادر من الصَّحِيح لَيْسَ قبل آخِره ألف .

وأمّا القسمُ الثّالثُ فمما جاءَ من الجموع مَقْصُورا ،أمّا مَا كَانَ من الْمُفْرَدَات على فُعْلَة مثل عُرْوة أَو على فِعْلَة مثل لِحْيَة وكِسْوَة فجمعُه مقصورٌ نَحْو عُرَىً ولِحىً وكُسَىً وَمن الجموع المقصورةِ مَا كانَ واحدُه على فَعِيل أَو فَاعل أَو فَعِل أَو أَفْعَل مَا كَانَ آفَة أَو علّة نَحْو جريح وجرحى ومريض ومرضى وأسير وَأسرى وهالِك وهَلْكى ومائق ومَوْقَى وزَمِنٌ وزَمْنى ووجِع ووَجْعَى وأحمق وحَمْقى وأنْوَك ونَوْكَى نَعُوذ بِاللَّه مِنْهَا

وأمّا القسم الرَّابِع فمما جَاءَ من نَحْو القَهْقَرى والجَمزي والبَشَكى والخَوْزَلى وَهَذَا أَكثر مَا يكون فِيمَا كَانَت حروفُه الصحيحةُ كلّها متحركةً لأنّه جاءَ فِي المصادرِ على نَحْو مَجِيء النَّزَوَان والغَلَيان

وأمّا الممدودُ المعروفُ من جِهَةِ القيَاس:
فكلُّ اسمٍ آخرُه همزةٌ قَبْلَها ألفٌ وَهَذِه الهمزةُ على أربعةِ أوْجه :
أَحدهَا أنْ تكونَ أصلا نَحْو قُرّاء ووُضّاء لأنّه من قَرَأَ ووَضُؤ.
والثّاني أَن تكونَ مُبْدَلةً من أصل نَحْو كسَاء ورداء لأنّه من الكِسوة والرَّدية .
والثّالثُ أنْ تكونَ بَدَلاً من مُلْحَق نَحْو حِرْباء وعِلْباء هُوَ مُلْحق بِسِرْداح وسِرْبال.
والرّابع أنْ تكونَ للتأنيثِ نَحْو حَمْرَاء وصحراء.
والممدود من هَذَا البَاب على أَرْبَعَة أَقسَام :
أَحدهَا فِي المصادرِ وَهُوَ كلُّ مصدرٍ ماضيه أربعةُ أحرفٍ على أفعل معتلّ اللَّام فَهُوَ ممدودٌ نَحْو أعْطى إِعْطَاء وأغنى إغناءً لأنَّ نَظِيره من الصَّحِيح أحسن إحساناً وَأكْرم إِكْرَاما فقبْل آخرِه ألفٌ زائدةٌ.
وَمن المصادر الممدودةِ مَا كَانَ فِعْلُه على أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ وَفِي أوّله همزةُ وصْلٍ وَمن معتلِّ اللاّم نَحْو اعتلَى اعْتِلاءً وارعوى ارْعِواءً وانْشَوى اللحمُ انشواءً واستدعَى استدعاءً واحْرَنْبى الديكُ احرنباءً واقلولي اقْلِيلاءٌ وَكَذَلِكَ البَاقِي لأنَّ نظيرَها من الصَّحِيح قبل آخِره ألفٌ نَحْو الانطلاق والاحمرار وَمَا أشبههَا.
وَمن المصادر الممدودة مَا كانَ فِعْلُه المعتلُّ اللَّام على فَاعل نَحْو رامى رِماءً وَوالى وِلاءً لأنّ نظيرَهما من الصَّحِيح قاتَلِ قِتالاً ومِنَ المصادرِ الممدودةِ مَا كانَ صَوْتاً مُعْتَلًّا على فُعال نَحْو الدُّعاء والثُّغاء والعُواء لأنَّ نظيرَها من الصحيحِ الصُّراخ والنُّباح وعَلى فِعال النِّداء والنِّزَاء فأمَّا البُكَاءُ فَهُوَ صوتٌ وَقد جاءَ فِيهِ المدُّ والقَصْرُ ومِنَ المصادرِ الممدودةِ مَا كانَ على تَفْعَال نَحْو التَّقضاء والتَّشْراء لأنّه نظيرُ التّكْرَار والتِّسْيار.
والقسمُ الثَّانِي من المَمْدُود مَا يستدلُّ عَلَيْهِ بِالجمعِ كلّ جمع على أفعلة من المعتلّ اللَّام فواحده مَمْدُود نَحْو هَوَاء وأهوية وخِبَاء وأخْبِيَة لأنّ نظيرَهما من الصَّحِيح قبل آخِره ألف نَحْو حمَار وأحْمِرَة وقَذال وأقْذِلة فَأَما أندية فِي جمع ندىً فَالْوَجْه فِيهِ أَنه جمع ندىً على نِدَاء مثل جَبَل وجبال ثمَّ جُمع الْجمع على أفْعِلة
وَمن الجموعِ الممدودةِ مَا كانَ على فِعال وأفْعَال نَحْو ظَبْي وظِبَاء واسمٍ وَأَسْمَاء وحيٍّ وأحْياء لأنّ نظيرَها من الصَّحِيح أجْمَال وأكْبَاد وأحْمَال

وَمن الجموعِ الممدودةِ كلُّ مَا كانَ واحدُه على فَعِيل مضاعفاً أَو مُعْتَلًّا فَجَمعه على أفْعِلاء وهمزتُه للتأنيثِ نَحْو شَديد وأشدّاء وغنيّ وأغنياء وصفيّ وأصْفياء ونبيّ وأنبياء وَمن الجموعِ الممدودةِ مَا كانَ على فُعَلاء نَحْو عُلَماء وظُرَفاء فَهَذَا مختصّ بِمَا كَانَ واحدُه مذكراً نَحْو فعيل غير مضاعف وَلَا معتلّ نَحْو عليم وظريف وَقد جَاءَ مِنْهُ فِي الْمُؤَنَّث حرفان قَالُوا امْرَأَة سَفِيهَة وسُفهاء وفقيرة وفُقراء فأمّا خَليفَة فقد يجمع على خُلفاء وَهُوَ للمذكر وَفِيه وَجْهَان:

أَحدهمَا أنّه لما اختصّ بالمذكَّر كَانَ بِمَنْزِلَة مَا لَا تَاء فِيهِ

والثّاني أنّه يجمع على خليف ثمَّ يُقَال خُلفاء فعلى هَذَا هُوَ من البَاب وأمّا خَلائف فَجمع خَليفَة أَيْضا وَهُوَ الْقيَاس نَحْو كَرِيمَة وكرائم

والقسمُ الثّالثُ من الصّفات كلّ مؤنث مذكّره أفعل لَا تلْزمهُ الألفُ واللامُ وَلَا تدخل عَلَيْهَا تَاء التَّأْنِيث وَلَا هُوَ بِمَعْنى أفعل من كَذَا فَهُوَ مَمْدُود نَحْو أَحْمَر وحمراء وأصفر وصفراء

والقسمُ الرّابعُ من الْأَسْمَاء الْخَارِجَة عمّا ذكرنَا نَحْو صحراء وخُنفساء وَمَا أشبه ذَلِك كلّها ممدودة

وأمّا مَا يدْرك بالسّماع فَمَا عدا مَا ذكرنَا وَالله أعلم .

المنقوص :

المنقوص كل اسْم وَقع فِي آخِره يَاء قبلهَا كسرة نَحْو القَاضِي والداعي وَهَذِه اليَاء لَا تدْخلهَا ضمة وَلَا كسرة وَإِن لقيها سَاكن بعْدهَا حذفت لالتقاء الساكنين تَقول فِي الرّفْع هَذَا قاضٍ يَا فَتى وَفِي الْجَرّ مَرَرْت بقاضٍ يَا فَتى وَكَانَ الأَصْل فِيهِ هَذَا قَاضِي ومررت بقاضي فأسكنت اليَاء استثقالا للضمة والكسرة عَلَيْهَا وَكَانَ التَّنْوِين بعْدهَا سَاكِنا فحذفت اليَاء لالتقاء الساكنين وَبقيت الكسرة قبلهَا تدل عَلَيْهَا فَإِن نصبت المنقوص جرى مجْرى الصَّحِيح لخفة الفتحة تَقول فِي النصب رَأَيْت قَاضِيا يَا فَتى ففتحة الياء عَلامَة النصب ، فَإِن وقفت على المَجْرُور وَالمَرْفُوع من هَذَا البَاب حذفت اليَاء ووقفت على مَا قبلهَا سَاكِنا تَقول فِي الوَقْف هَذَا قاضْ ومررت بقاض وَيجوز أَن تقف بِاليَاءِ فَتَقول هَذَا قَاضِي ومررت بقاضي وَتقول فِي النصب رَأَيْت قَاضِيا تقف بِالْألف كَمَا تَقول رَأَيْت زيدَا

فَإِن زَالَ التَّنْوِين عَن هَذِه الْأَسْمَاء بِالْألف وَاللَّام أَو الإضَافَة كَانَت اليَاء سَاكِنة فِي الرّفْع والجر مَفْتُوحَة فِي النصب وتَقول فِي الرّفْع هَذِه القَاضِي وَهَذَا قاضيك وَفِي الْجَرّ مَرَرْت بِالْقَاضِي ومررت بقاضيك وَكَانَ الأَصْل فِيهِ هَذَا القَاضِي ومررت بِالْقَاضِي وَهَذَا قاضيك ومررت بقاضيك فأسكنت الْيَاء استثقالا للضمة والكسرة عَلَيْهَا وَبقيت سَاكِنة وَتقول فِي النصب رَأَيْت القَاضِي وَرَأَيْت قاضيك ففتحة الْيَاء عَلامَة النصب فَإِن وقفت على مَا لَا تَنْوِين فِيهِ وقفت بِالْيَاءِ سَاكِنة تَقول فِي الوَقْف هَذَا القَاضِي ومررت بِالْقَاضِي وَيجوز أَن تقف بِلَا يَاء فَتَقول هَذَا القاض ومررت بالقاض وَتقول فِي النصب رَأَيْت القَاضِي تقف بِالْيَاءِ لَا غير.[151]

[151] ـ ينظر : ابن جني ـ اللمع في العربية ـ ت : فائز فارس ـ دار الكتب الثقافية – الكويت ـ ص : 13، 14

قائمة المصادر والمراجع

1ـ أبو إسحاق الشاطبي ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ـ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة ـ ط : 2007/1

2ـ أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي . إرتشاف الضّرب من لسان العرب . تحقيق و تعليق : مصطفى أحمد النمّاس مطبعة المدني . المؤسسة السعودية بمصر ط1 1408 هـ 1987 م

3ـ أبو القاسم الزجاجي ـ اللّامات ـ ت ـ مازن المبارك ـ دار الفكر – دمشق ـ الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م

3ـ ابن الأثير– المثل السافر في أدب الكاتب والشاعر– تحقيق : عبد الحميد محي الدين المكتبة العصرية للطباعة والنشر– صيدا بيروت لبنان 1411هـ – 1999

4 ـ ابن الأنباري أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد (المتوفى: 328 هـ) ـ المذكّر والمؤنّث ـ ت : محمد عبد الخالق عضيمة مراجعة: د. رمضان عبد التواب ـ جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث 1401 هـ – 1981 م

5ـ ابن التستري سعيد بن إبراهيم (المتوفّى سنة : 361) ـ المذكّر والمؤنّث ـ ت : أحمد عبد المجيد هريدي ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ ط : 1/ 1983

6ـ ابن جني ـ اللمع في العربية ـ ت : فائز فارس ـ دار الكتب الثقافية – الكويت

7ـ ابن الحاجب – أمالي ابن الحاجب – دراسة وتحقيق: فخر سالم سليمان قدارة، مطبعة دار عمار –عمان – الأردن – ومطبعة دار الجيل بيروت لبنان 1409هـ-1989م

8ـ ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ـ ط: 20 ـ 1400 هـ – 1980 م

9ـ ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: 751هـ) ـ بدائع الفوائد ـ دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ـ د ت .

10ـ ابن مالك ـ شرح الكافية الشافية ـ تحقيق : عبد المنعم احمد هريدي–جامعة أم القرى .
11ـ ابن يعيش ـ شرح المفصل– مكتبة المتنبي علم الكتب– بيروت لبنان
12 ـ الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد ـ تهذيب اللغة ـ ت : محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي – بيروت ـ الطبعة: الأولى، 2001م.
13 ـ الأُشْمُوني علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: 900هـ) ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998مـ ـ ص: 232/2
14ـ الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ـ ت : رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر ـ ط : 2 1417 هـ _ 1996 م
15 ـ البخاري علاء الدين عبد العزيز بن أ حمد . كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي . وضّح حواشيه : عبد الله محمود محمد عمار . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 1418 هـ 1997 م
16 ـ الثعالبي أبو منصور– فقه اللغة وأسرار العربية– شرح وتقديم يس الأيوبي– طبعة المكتبة العصرية– بيروت لبنان 1422–2002 .
17 ـ الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، (المتوفى: 471هـ) ـ المفتاح في الصرف ـ ت : علي توفيق الحَمَد ـ مؤسسة الرسالة – بيروت ـ لبنان الطبعة: الأولى (1407 هـ – 1987م).
18 ـ حلواني محمد خير– المغني الجديد في علم الصرف– دار الشرق العربي– بيروت لبنان ط1 سنة 1918
19 ـ الخضري ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك – شرح وتعليق تركي فرحان مصطفى – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1419هـ 1998م ط1
20ـ الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن ـ الواضح في علم العربية ـ تح : أمين علي السيد ـ دار المعارف سنة 1975

21ـ الزجاجي ـ الإيضاح في علل النحو– تحقيق: مازن المبارك ـ دار النفائس ـ ط : 4 /1982.
22 ـ السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (المتوفى: 581هـ) – نتائج الفكر– دار الكتب العلمية – بيروت ـ ط : 1/ 1412 – 1992 م
23 ـ سيبويه أبو بِشر عثمان بن قنبر . الكتاب . تحقيق و شرح عبد السلام هارون . طبعة دار الجيل . بيروت لبنان ـ ط1 / 1411 هـ 1991 م
24 ـ عبد السلام السيد حامد – الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – مصر 2002
25 ـ العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ـ اللباب في علل البناء والإعراب ـ عبد الإله النبهان ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط : 1/1416هـ 1995م
26 ـ العلمي عبد الحميد . مسالك علم الدلالة بين النحويين و الأصوليين . أنفوبرنت الليدو . فاس . المغرب ط1 / 2000 م.
27 ـ الغلاييني مصطفى بن محمد سليم ـ جامع الدروس العربية ـ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ـ ط : 28/ 1414 هـ – 1993 م
28 ـ الفارابي أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (المتوفى: 350هـ) ـ ت: أحمد مختار عمر ـ مراجعة: إبراهيم أنيس ـ مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ـ عام النشر: 1424 هـ – 2003 م.
29 ـ الفارسيّ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى: 377هـ) ـ التعليقة على كتاب سيبويه ـ ت عوض بن حمد القوزي ـ الطبعة: الأولى، 1410هـ – 1990م.
30ـ الفراهيدي الخليل بن أحمد ـ العين ـ مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ـ دار ومكتبة الهلال
31 ـ الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي ، الحنفي ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ـ ت : عدنان درويش – محمد المصري ـ مؤسسة الرسالة – بيروت لبنان

32ـ مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ) ـ الموطّأ ـ ت : بشار عواد معروف – محمود خليل ـ مؤسسة الرسالة ـ 1412 هـ
33 ـ محيي الدين عبد الحميد ـ دروس التصريف ـ ط : المكتبة العصرية ـ بيروت لبنان 1995

فِهرس المحاضرات

المحاضرة الأولى : " أبنية المصادر1" 1

المحاضرة الثانية : أبنية المصادر2.....3

المحاضرة الثالثة : المصدر الميمي ومصدر المرّة ومصدر الهيئة 6

المحاضرة الرابعة : التذكير والتأنيث :.....10

المحاضرة الخامسة : المثنى/ التثنية :.....15

المحاضرة السادسة : الجمع السالم بنوعيه :.....17

المحاضرة السابعة : أبنية جموع التكسير ودلالتها1.....24

المحاضرة الثامنة : أبنية جموع التكسير ودلالتها 2 33

المحاضرة التاسعة : أبنية جموع التكسير ودلالاتها 3.....44

المحاضرة العاشرة : الإعلال والإبدال :.....69

المحاضرة الحادية عشرة : الإدغام :.....96

المحاضرة الثانية عشرة : التصغير:.....99

المحاضرة الثالثة عشرة : النسب :.....102

المحاضرة الرابعة عشرة : المقصور والممدود والمنقوص :.....110

قائمة المصادر والمراجع :.....115

فِهرس المحاضرات :.....119

جامعة يحي فارس - المدية
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

فِهرس المحاضرات

المحاضرة الأولى : " أبنية المصادر1" 1
المحاضرة الثانية : أبنية المصادر2.....3
المحاضرة الثالثة : المصدر الميمي ومصدر المرّة ومصدر الهيئة 6
المحاضرة الرابعة : التذكير والتأنيث :.....10
المحاضرة الخامسة : المثنى/ التثنية :.....15
المحاضرة السادسة : الجمع السالم بنوعيه :.....17
المحاضرة السابعة : أبنية جموع التكسير ودلالتها1.....24
المحاضرة الثامنة : أبنية جموع التكسير ودلالتها 2 33
المحاضرة التاسعة : أبنية جموع التكسير ودلالاتها 3.....44
المحاضرة العاشرة : الإعلال والإبدال :.....69
المحاضرة الحادية عشرة : الإدغام :.....96
المحاضرة الثانية عشرة : التصغير:.....99
المحاضرة الثالثة عشرة : النسب :.....102
المحاضرة الرابعة عشرة : المقصور والممدود والمنقوص :.....110
قائمة المصادر والمراجع :.....115
فِهرس المحاضرات :.....119

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner